

الباب الخامس التجارة الدولية لبعض المنتجات الغذائية العالمية والمصرية المصنعة من الخضر والفاكهة

تمهيد:.

لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة العديد من التطورات الهائلة في مختلف المجالات ، وبخاصة مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مما كان له أثر كبير على شكل التجارة الدولية وتطورها ، وذلك باتباعها العديد من الإجراءات كاللجوء إلى عمل تكتلات تجارية ، وفرض العديد من الاشتراطات الصحية والبيئية ، وغيرها من الاشتراطات التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على الوضع التنافسي داخل الأسواق الخارجية للمنتجات المصرية . وتعتبر دراسة الأسواق الخارجية سواء من حيث أهم الدول المصدرة أو تلك الدول والأسواق المستوردة لتلك المنتجات أحد المحاور الهامة والضرورية لدراسة سبل تنمية الصادرات من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية . ولذا يهدف هذا الباب إلى التعرف على اتجاهات التجارة العالمية لتلك المنتجات ، كما يهدف إلى التعرف على القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية داخل أهم أسواقها العالمية ، وذلك بالتحرف على سلوك العارضين الآخرين ومستويات الأسعار داخل هذه الأسواق ، وكذلك تحديد مدى قدرة الصادرات المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية ، وذلك من خلال التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعرقل عمليات تنمية صادراتنا من الصناعات الغذائية .

واعتمدت الدراسة في الجزء التالي منها بصفة أساسية على بيانات منظمة الأغذية والزراعة F.A.O ، ومنظمة الأمم المتحدة U.N ، وذلك نظراً لوجود بعض الاختلافات بين بيانات هاتين المنظمتين ، وبيانات الجهاز المركزي للتعبيث العامة والإحصاء المصري باعتباره يركز أساساً على إحصاءات التجارة الخارجية المصرية فقط .

ويتضمن هذا الباب ثلاثة فصول ، تناول الأول منها التجارة الدولية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، في حين اختص الفصل الثاني بالقدرة التنافسية للصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، أما الفصل الثالث فقد تناول استطلاع ميداني لبعض مشاكل ومعوقات تصدير المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية من وجهة نظر مصدري هذه المنتجات.

الفصل الأول التجارة الدولية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دوراً بارزاً في اقتصاديات بلدان العالم بصفة عامة ، ودول العالم الثالث بصفة خاصة ، حيث أنها تسهم أسوة بغيرها من فروع النشاط الاقتصادي في تنمية الدخل القومي من خلال القيم المضافة المتولدة من الصادرات والواردات ، حيث تسهم الصادرات بإضافة مباشرة ، أما الواردات فينعكس ما تسهم به بصورة غير مباشرة ، وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية. ومما لا شك فيه أن للتجارة الخارجية الزراعية دور رئيسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية ، خاصة تحقيق عوائد تساعد في سد احتياجات الدولة من النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية .

لذا تهدف السياسة الاقتصادية المصرية إلى تنويع وتعظيم العائد من الصادرات المصرية ، ومن بين الصادرات المصرية تأتي الصادرات الزراعية بصفة عامة وصادرات المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة بصفة خاصة في مقدمة القطاعات التي تحتاج لاهتمام خاص نظراً لتذبذبها الشديد خلال السنوات الأخيرة على الرغم من تمتع العديد من تلك المنتجات بميزة نسبية عالية، وذلك بجانب الاحتمالات الكبيرة لزيادة إنتاجها محلياً ، فضلاً عن ما تشير إليه اتجاهات الطلب العالمي من زيادة الطلب المتوقع عليها .

ويتناول هذا الفصل بالدراسة التجارة الدولية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، وذلك وفقاً لما هو متاح من بيانات ، حيث يهدف إلى التعرف على اتجاهات التجارة العالمية لتلك المنتجات ، وأثر تطبيق اتفاقية الجات عليها ، وتحليل أهم أسواق الاستيراد والتصدير لتلك المنتجات .

تطور التجارة العالمية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تطور الصادرات والواردات العالمية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة حيث تم التركيز على عصير المانجو ، وعصير الفاكهة كعصائر ، والخضروات المجمدة بصفة عامة ،

والبطاطس المجمدة كمجمدات ، والخضر المجففة بصفة عامة كمجففات (وذلك وفقاً لما هو متاح من بيانات) ، ومن الملاحظ أن كمية وقيمة الواردات العالمية من تلك المنتجات لا تتساوى بدقة مع كمية وقيمة الصادرات العالمية منها خلال فترة الدراسة ، وهو ما قد يرجع إلى العديد من الأسباب مثل تباين نظم الإفراج الجمركي المتبعة بالدول التي تتعامل بالتجارة الدولية لتلك المنتجات ، وقيام بعض الدول المستوردة لتلك المنتجات بإعادة تصدير جزء منها ، بالإضافة إلى نقص البيانات عن بعض الدول المصدرة أو المستوردة لتلك المنتجات خلال بعض السنوات ، وفيما يلي استعراضاً لاتجاهات العرض والطلب العالمي على تلك المنتجات ، وأهم الدول المصدرة و المستوردة لها ، وأهميتها النسبية في السوق العالمي .

أولاً : تطور التجارة العالمية للعصائر . Juices

أ- عصير المانجو . Mango Juice

1- تطور الصادرات العالمية من عصير المانجو:

يوضح الجدول رقم (5-1) أن كمية الصادرات العالمية من عصير المانجو تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 4 آلاف طن وذلك عامي 1999، 2000 وحد أقصى بلغ حوالي 19 ألف طن عام 1997 وذلك خلال الفترة (1990-2004) ، وتشير المعادلة رقم (1) والخاصة بتطور كمية الصادرات العالمية من عصير المانجو والواردة بالجدول رقم (5-2) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 310 طن ، يمثل نحو 3.1% من متوسط كمية الصادرات العالمية من عصير المانجو البالغ حوالي 10 آلاف طن خلال نفس الفترة المشار إليها . وبالنسبة لقيمة الصادرات العالمية من عصير المانجو تبين من الجدول رقم (5-1) أن قيمة الصادرات العالمية من عصير المانجو تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 3 مليون دولار عام 2000 وحد أقصى بلغ حوالي 10 مليون دولار عامي 1996، 1997 وذلك خلال الفترة (1990-2004) ، كما تشير المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (5-2) والخاصة بتطور قيمة الصادرات العالمية من عصير المانجو أن تلك القيمة تتناقص سنوياً بمعدل غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 10 آلاف دولار يمثل نحو 0.14% من متوسط قيمة الصادرات العالمية من عصير المانجو البالغ حوالي 7 مليون دولار خلال فترة الدراسة . الأمر الذي يشير إلى ثبات كل من كمية وقيمة الصادرات العالمية من عصير المانجو خلال تلك الفترة ، حيث تتأرجح قيمة كل منهما حول المتوسط الحسابي . في حين تشير المعادلة رقم (5) بالجدول رقم (5-2) والخاصة بتطور

جدول رقم (5-1) : تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية وسعر تصدير الطن من عصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	6	5	824
1991	8	9	1039
1992	7	6	915
1993	8	6	764
1994	5	5	871
1995	9	7	799
متوسط الفترة الأولى	7	6	869
1996	15	10	670
1997	19	10	498
1998	15	7	469
1999	4	4	928
2000	4	3	791
2001	9	6	667
2002	10	6	631
2003	12	7	600
2004	14	8	537
متوسط الفترة الثانية	11	7	644
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(2.3)	0.5	*(3.6)
% للتغير بين الفترتين	57	16.7	26
متوسط الفترتين	10	7	734

المصدر: * معنوية عند مستوى 0.05

جمعت وحسبت من :

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

(FAO Stat) .

جدول رقم (2-5): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة لتطور كمية وقيمة الصادرات والواردات العالمية وسعر تصدير واستيراد الطن من عصير المانجو خلال الفترة (1990-2004).

المعادلة	% للتغير السنوي	R ²	F	المعنوية
1) $\hat{Y}_1 = 7.17 + 0.31 X_i$ (3) (1.2)	3.1	0.04	1.44	-
2) $\hat{Y}_2 = 6.73 + 0.211 X_i$ (2.6) (1)	2.6	0.03	1	-
3) $\hat{Y}_3 = 6.58 - 0.01 X_i$ (6) (0.7)	-0.14	0.001	0.5	-
4) $\hat{Y}_4 = 6.44 - 0.043 X_i$ (3.6) (0.5)	-0.7	0.01	0.3	-
5) $\hat{Y}_5 = 923.1 - 23.7 X_i$ (12.4) (2.9)	-3.2	0.35	8.4	*
6) $\hat{Y}_6 = 927.8 - 23.9 X_i$ (31) (7.3)	-3.2	0.79	53.3	*

حيث: .:

\hat{Y}_1, \hat{Y}_2 : تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات والواردات العالمية من عصير المانجو بالألف طن على الترتيب .

\hat{Y}_3, \hat{Y}_4 : تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات والواردات العالمية من عصير المانجو بالمليون دولار على الترتيب .

\hat{Y}_5, \hat{Y}_6 : تمثل القيمة التقديرية لسعر تصدير واستيراد الطن بالدولار على الترتيب .

X_i : متغير الزمن للفترة الزمنية (1990-2004) حيث $i = (1, 2, 3, \dots, 15)$
القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة، (R^2) معامل التحديد المعدل، (F) معنوية النموذج، (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05)، (-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار .

المصدر:

حسبت من بيانات جدولي رقمي (1-5)، (3-5) بالدراسة .

سعر التصدير العالمي لعصير المانجو إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 23.7 دولار/طن ، يمثل نحو 3.2% من متوسط السعر العالمي خلال الفترة (1990-2004) والبالغ نحو 734 دولار/طن ، كما أشارت قيم كل من (F) المحسوبة ومعامل التحديد المعدل (R^2) إلى معنوية النموذج المستخدم وملاءمته للتعبير عن البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة .

2- تطور الواردات العالمية من عصير المانجو :

يبين الجدول رقم (3-5) أن كمية الواردات العالمية من عصير المانجو تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ألف طن وذلك عامي 1999-2000 وحد أقصى بلغ حوالي 18 ألف طن عام 1998 بزيادة قدرت بنحو 64% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، وتشير المعادلة رقم (2) والخاصة بتطور كمية الواردات العالمية من عصير المانجو والواردة بالجدول رقم (2-5) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 211 طن ، يمثل نحو 2.6% من متوسط كمية الواردات العالمية من عصير المانجو البالغ حوالي 8 آلاف طن خلال الفترة (1990-2004). وبالنسبة لقيمة الواردات العالمية من عصير المانجو يتضح من الجدول رقم (3-5) أن قيمة الواردات العالمية من عصير المانجو تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي مليون دولار وذلك عامي 1999، 2000 ، وحد أقصى بلغ حوالي 12 مليون دولار عام 1998 بزيادة قدرت بنحو 33% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (2-5) والخاصة بتطور قيمة الواردات العالمية من عصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) أن تلك القيمة تتناقص سنوياً بمعدل غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 43 ألف دولار ، يمثل نحو 0.7% من متوسط قيمة الواردات العالمية من عصير المانجو البالغ نحو 6 مليون دولار خلال فترة الدراسة . في حين تشير المعادلة رقم (6) بالجدول رقم (2-5) والخاصة بتطور سعر الاستيراد العالمي لعصير المانجو إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى 0.01 بلغ حوالي 23.9 دولار/طن يمثل نحو 3.2% من متوسط سعر الاستيراد العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 737 دولار/طن . كما بلغ قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) نحو 0.79 مما يشير إلى أن 79% من التغيرات في سعر الاستيراد العالمي لعصير المانجو ترجع إلى العوامل التي يعكسها متغير

جدول رقم (5-3) : تطور كمية وقيمة الواردات العالمية وسعر إستيراد الطن من عصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الواردات	قيمة الواردات	سعر الاستيراد دولار/طن
1990	11	9	817
1991	6	5	983
1992	5	4	814
1993	5	4	806
1994	5	4	836
1995	9	7	853
متوسط الفترة الأولى	7	6	851
1996	12	10	797
1997	13	10	735
1998	18	12	673
1999	1	1	622
2000	1	1	656
2001	7	5	708
2002	12	7	587
2003	11	6	594
2004	12	7	574
متوسط الفترة الثانية	10	6	661
معنوية الفرق بين المتوسطين	1.4	0.5	(5.2)*
% للتغير بين الفترتين	43	0	22.3
متوسط الفترتين	8	6	737

* معنوية عند مستوى 0.01

المصدر:

جمعت وحسبت من

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

الزمن ، كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج الرياضي المستخدم وملاءمته للتعبير عن البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة .

3- العلاقة بين الصادرات والواردات العالمية من عصير المانجو :

تشير نتائج التقدير الإحصائي بالجدول رقم (5-2) إلى أن كل من كمية وقيمة الصادرات والواردات العالمية من عصير المانجو اتصفت بالاستقرار والثبات خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، وقد ظهر هذا بوضوح من عدم معنوية معدلات الزيادة أو النقصان لكل منهما ، في حين اتجه كل من سعري التصدير والاستيراد للتناقص السنوي بنقص يمثل نحو 3.2% من المتوسط السنوي لكل منهما .

4- أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية لعصير المانجو :

لبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية لعصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدولين رقمي (5-1) ، (5-3) إلى اتجاه كل من كمية وقيمة الصادرات ، وكذا كمية الواردات نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 7 آلاف طن ، 6 مليون دولار ، 7 آلاف طن كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 11 ألف طن ، 7 مليون دولار ، 10 آلاف طن كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 57% ، 16.7% ، 43% من المتوسط السنوي لكمية وقيمة الصادرات ، وكذا كمية الواردات في الفترة الأولى على الترتيب ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً سوى لكمية الصادرات من عصير المانجو ، في حين تشير بيانات الجدول رقم (5-3) إلى أن قيمة الواردات العالمية من عصير المانجو اتسمت بالاستقرار طوال فترة الدراسة ، حيث بلغت نحو 6 مليون دولار كمتوسط لفترتي الدراسة ، أما عن سعري التصدير والاستيراد فتشير بيانات نفس الجدولين (5-1) ، (5-3) إلى اتجاه كل منهما نحو التناقص خلال فترة الدراسة حيث انخفضا من حوالي 869 ، 851 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى إلى نحو 644 ، 661 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية بنقص يمثل نحو 26% ، 22.3% من المتوسط السنوي لسعري تصدير واستيراد عصير المانجو في الفترة الأولى على الترتيب، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 . الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات دور هام وفعال

في زيادة كمية الصادرات من عصير المانجو ، وانخفاض سعري التصدير والاستيراد .

ولدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية لعصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المنكسر Piece Wise Linear Regression عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة فقد أجريت عدة محاولات ، إلا أنها لم تسفر عن نتائج معنوية إحصائياً لذلك تم استبعادها ، الأمر الذي يشير إلى أن تأثير تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية لعصير المانجو لم يتأكد إحصائياً لأي من هذه المتغيرات .

وبصفة عامة يمكن القول أن عزل تأثير المتغيرات التي يعكسها متغير الزمن أدى للوصول إلى نتائج أقرب للمنطق والواقع عن تلك التي لم تتضمن متغير الزمن في التقديرات الإحصائية ، وبعبارة أخرى فإن اتفاقية تحرير التجارة العالمية لم يكن لها تأثير قوي على كمية وقيمة الصادرات والواردات العالمية من عصير المانجو ، مما يؤكد أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في كل منهما .

ب- عصير الفاكهة (Fruit Juice)

1- تطور الصادرات العالمية من عصير الفاكهة .

يشير الجدول رقم (4-5) إلى أن كمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 481 ألف طن عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1832 ألف طن عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 281% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . وتشير المعادلة رقم (1) والخاصة بتطور كمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة والواردة بالجدول رقم (5-5) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، بلغ حوالي 87.7 ألف طن ، يمثل نحو 8.2% من متوسط كمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة البالغ حوالي 1065 ألف طن كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . وبالنسبة لقيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة تبين من الجدول رقم (4-5) أن قيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 564 مليون دولار عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1875 مليون دولار عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 232% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (5-5) والخاصة بتطور قيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة أن تلك القيمة تزايدت سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي 79.7 مليون دولار ، يمثل نحو 7.5% من متوسط

جدول رقم (4-5) : تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية وسعر تصدير الطن من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالمليون دولار/طن)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	481	564	1173
1991	513	642	1252
1992	649	704	1084
1993	696	688	988
1994	1004	922	918
1995	957	969	1013
متوسط الفترة الأولى	717	748	1072
1996	960	1013	1055
1997	1009	1007	998
1998	990	999	1009
1999	1093	1118	1022
2000	1219	1146	940
2001	1346	1216	903
2002	1516	1394	920
2003	1713	1756	1025
2004	1832	1875	1023
متوسط الفترة الثانية	1298	1280	989
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(4.1)	*(4.2)	1.5
% للتغير بين الفترتين	81	71	7.7
متوسط الفترتين	1065	1068	1022

المصدر: * معنوية عند مستوى 0.01

جمعت وحسبت من

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

(FAO Stat) .

جدول رقم (5-5) : نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة وأثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية وسعر تصدير الطن من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) .

المعادلة	% للتغير السنوي	R ⁻²	F	المعنوية
1) $\hat{Y}_1 = 364 + 87.7 X_i$ (6.1) (13.5)	8.2	0.93	182	*
2) $\hat{Y}_1 = 317 + 114.3 X_i - 276 D_i$ (6.9) (12.4) (3.4)	-	0.96	170	*
3) $\hat{Y}_2 = 428.1 + 79.7 X_i$ (6) (10.1)	7.5	0.88	102	*
4) $\hat{Y}_2 = 387 + 103.3 X_i - 243 D_i$ (5.7) (7.7) (2.1)	-	0.90	66	*
5) $\hat{Y}_3 = 1122.7 - 12.6 X_i$ (26.3) (2.7)	-1.2	0.32	7.3	*
6) $\hat{Y}_3 = 1236 - 43.2 X_i + 44(X_i - X^*) D_i$ (21) (3.4) (2.5)	-	0.51	8.2	*

حيث ::

\hat{Y}_1 : تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة بالألف طن
 \hat{Y}_2 : تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة بالمليون دولار.

\hat{Y}_3 : تمثل القيمة التقديرية لسعر تصدير الطن بالدولار.

X_i : متغير الزمن للفترة الزمنية (1990-2004) حيث $i = (1, 2, 3, \dots, 15)$

D_i : متغير انتقال يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X_i \leq X^*$ ، و(صفر) عندما تكون $X_i > X^*$ ، $(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقال مرجح لسنة تطبيق اتفاقية الجات، X^* : سنة تطبيق اتفاقية الجات (1996) .

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة ، (R^{-2}) معامل التحديد المعدل ، (F) معنوية النموذج ، (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (5-4) بالدراسة .

قيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة البالغ حوالي 1068 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . في حين تشير المعادلة رقم (5) بالجدول رقم (5-5) والخاصة بتطور سعر التصدير العالمي لعصير الفاكهة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 12.6 دولار/طن يمثل نحو 1.2% من متوسط سعر التصدير العالمي خلال الفترة (1990-2004) (البالغ حوالي 1022 دولار/طن ، كما أشارت قيم (F) المحسوبة إلى معنوية النماذج المستخدمة وملاءمتها لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة .

2- تطور الواردات العالمية من عصير الفاكهة .

يبين الجدول رقم (5-6) أن كمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 527 ألف طن وذلك عام 1990 وحد أقصى بلغ حوالي 1816 ألف طن عام 2003 ، بزيادة قدرت بنحو 245% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، وتشير المعادلة رقم (1) والخاصة بتطور كمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة والواردة بالجدول رقم (5-7) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 85.7 ألف طن ، يمثل نحو 7.8% من متوسط كمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة البالغ حوالي 1100 ألف طن خلال الفترة (1990-2004). وبالنسبة لقيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة يتضح من الجدول رقم (5-6) أن قيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 702 مليون دولار وذلك عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1923 مليون دولار عام 2004 بزيادة قدرت بنحو 174% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (5-7) والخاصة بتطور قيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) أن تلك القيمة تتزايد سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً عند مستوى 0.01 بلغ حوالي 78.4 مليون دولار ، يمثل نحو 6.8% من متوسط قيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة البالغ نحو 1156 مليون دولار خلال فترة الدراسة . في حين تشير المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (5-7) والخاصة بتطور سعر الاستيراد العالمي لعصير الفاكهة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى 0.05 بلغ حوالي 15.9 دولار/طن يمثل نحو 1.5% من متوسط سعر الاستيراد العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 1078 دولار/طن . كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النماذج الرياضية المستخدمة وملاءمتها للتعبير عن البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة .

جدول رقم (5-6) : تطور كمية وقيمة الواردات العالمية وسعر استيراد الطن من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الواردات	قيمة الواردات	سعر الاستيراد دولار/طن
1990	527	702	1331
1991	544	733	1348
1992	739	838	1134
1993	735	737	103
1994	963	927	963
1995	1078	1040	965
متوسط الفترة الأولى	764	829	1124
1996	1051	1142	1086
1997	996	1096	1101
1998	982	1093	1112
1999	1072	1223	1140
2000	1208	1245	1031
2001	1419	1345	948
2002	1613	1454	901
2003	1816	1837	1012
2004	1753	1923	1097
متوسط الفترة الثانية	1323	1373	1048
معنوية الفرق بين المتوسطين	(4)*	(4.6)*	1
% للتغير بين الفترتين	73	66	7
متوسط الفترتين	1100	1156	1078

المصدر: * معنوية عند مستوى 0.01

جمعت وحسبت من

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

(FAO Stat) .

جدول رقم (5-7) : نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة وأثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة الواردات العالمية وسعر استيراد الطن من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) .

المعادلة	% للتغير السنوي	R ²	F	المعنوية
1) $\hat{Y}_1 = 414.6 + 85.7 X_i$ (6) (11.3)	7.8	0.90	127.7	*
2) $\hat{Y}_1 = 363 + 115 X_i - 300 D_i$ (6.3) (10) (3)	-	0.94	106	*
3) $\hat{Y}_2 = 528.2 + 78.4 X_i$ (7.8) (10.5)	6.8	0.89	110.3	*
4) $\hat{Y}_3 = 1205.6 - 15.9 X_i$ (20) (2.5)	-1.5	0.26	6.3	*
5) $\hat{Y}_3 = 1436 - 89 X_i + 75(X_i - X^*) D_i + 216 D_i$ (21) (5) (3.7) (2.8)	-	0.67	10.3	*

حيث ::

\hat{Y}_1 : تمثل القيمة التقديرية لكمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة بالألف طن
 \hat{Y}_2 : تمثل القيمة التقديرية لقيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة بالمليون دولار .

\hat{Y}_3 : تمثل القيمة التقديرية لسعر استيراد الطن بالدولار .

X_i : متغير الزمن للفترة الزمنية (1990-2004) حيث $i = (1, 2, 3, \dots, 15)$

D_i : متغير انتقالي يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X_i \leq X^*$ ، و(صفر) عندما تكون $X_i > X^*$ ، $(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقالي مرجح لسنة تطبيق اتفاقية الجات، X^* : سنة تطبيق اتفاقية الجات (1996) .

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة ، (R^2) معامل التحديد المعدل ، (F) معنوية النموذج ، (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-6) بالدراسة .

3- العلاقة بين الصادرات والواردات العالمية لعصير الفاكهة :

تشير نتائج التقدير الإحصائي بالجدولين رقمي (5-5) ، (7-5) إلى أن كل من كمية الصادرات والواردات تنمو بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 8.2% ، 7.8% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، في حين يشير نفس الجدولين إلى أن كل من قيمة الصادرات والواردات تنمو بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 7.5% ، 6.8% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، بينما يتناقص سعري التصدير والاستيراد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 1.2% ، 1.5% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال الفترة المشار إليها آنفاً .

4- أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية لعصير الفاكهة :

لبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية لعصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدولين رقمي (5-4) ، (5-6) إلى اتجاه كل من كمية الصادرات والواردات ، وقيمة الصادرات والواردات العالمية من عصير الفاكهة نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 717 ، 764 ألف طن ، 748 ، 829 مليون دولار كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 1298 ، 1323 ألف طن ، 1280 ، 1373 مليون دولار كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 81% ، 73% ، 71% ، 66% من المتوسط السنوي لكمية الصادرات والواردات ، وقيمة الصادرات والواردات العالمية من عصير الفاكهة في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، في حين تشير بيانات نفس الجدولين إلى اتجاه كل من سعري التصدير والاستيراد نحو التناقص خلال فترة الدراسة ، حيث انخفضت من حوالي 1072 ، 1124 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى إلى نحو 989 ، 1048 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية بنقص يمثل نحو 7.7% ، 7% من المتوسط السنوي لسعري تصدير واستيراد عصير الفاكهة في الفترة الأولى على الترتيب، إلا أنه لم تثبت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند أي من مستويات المعنوية الإحصائية المألوفة ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات تأثير قوي على كمية وقيمة الصادرات والواردات من عصير الفاكهة .

ولدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية لعصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المنكسر Piece Wice Linear Regression عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة والتي يعبر عنها بالنموذج التالي :

$$\hat{Y}_i = \alpha_0 + B_1 X_i + B_2 (X_i - X^*) D_i + \alpha_1 D_i + u_i$$

حيث :

\hat{Y}_i : تعبر عن القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة I .

X_i : متغير الزمن

D_i : متغير انتقالي يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X^* \leq X_i$ ، و(صفر) عندما تكون $X^* > X_i$.

$(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقالي مرجح لسنة تطبيق اتفاقية الجات .

X^* : سنة تطبيق الاتفاقية (1996) .

فقد أوضحت نتائج التقدير الإحصائي بالمعادلتين رقمي (2) ، (4) بالجدول رقم (5-5) والمعادلة (2) بالجدول رقم (5-7) أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً سلبياً على كمية وقيمة الصادرات ، وكذا كمية الواردات، وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة السالبة لتأثير المتغير الانتقالي بالمعادلات سالفة الذكر، في حين تشير المعادلتين رقمي (6) بالجدول رقم (5-5) ، (5) بالجدول رقم (5-7) أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على سعري التصدير والاستيراد بالدولار/طن ، وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير المتغير الانتقالي المرجح بالمعادلة الأولى ، وكل من المتغير الانتقالي والمتغير الانتقالي المرجح بالمعادلة الثانية.

وبصفة عامة يمكن القول أن عزل تأثير المتغيرات التي يعكسها متغير الزمن أدى للوصول إلى نتائج أقرب للمنطق والواقع عن تلك التي لم تتضمن متغير الزمن في التقديرات الإحصائية ، وبعبارة أخرى فإن اتفاقية تحرير التجارة العالمية كان لها تأثيراً سلبياً قوياً على كمية وقيمة الصادرات وكمية الواردات .

وتأثيراً إيجابياً على سعري التصدير والاستيراد ، في الوقت الذي لم تتأكد فيه هذه الآثار بالنسبة لقيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة .

ثانياً : تطور التجارة العالمية للخضروات المجمدة.

أ - الخضروات المجمدة . Vegetables Frozen

1- تطور الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة :

يشير الجدول رقم (5-8) إلى أن كمية الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1279 ألف طن عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 3291 ألف طن عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 157% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . وتشير المعادلة رقم (1) والخاصة بتطور كمية الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة والواردة بالجدول رقم (5-9) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 146.8 ألف طن ، يمثل نحو 6.6% من متوسط كمية الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة والبالغ حوالي 2237 ألف طن كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . وبالنسبة لقيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة تبين من الجدول رقم (5-8) أن قيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 1198 مليون دولار عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 2997 مليون دولار عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 150% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (5-9) والخاصة بتطور قيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة أن تلك القيمة تزايدت سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي 107.1 مليون دولار ، يمثل نحو 5.6% من متوسط قيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ حوالي 1915 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . في حين تشير المعادلة رقم (5) بالجدول رقم (5-9) والخاصة بتطور سعر التصدير العالمي للخضروات المجمدة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 9.8 دولار/طن يمثل نحو 1.1% من متوسط سعر التصدير العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 869 دولار/طن ، كما أشارت قيم (F) المحسوبة إلى معنوية النماذج المستخدمة وملاءمتها لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة .

2- تطور الواردات العالمية من الخضروات المجمدة.

يتبين من الجدول رقم (5-10) أن كمية الواردات العالمية من الخضروات المجمدة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 1320 ألف طن وذلك عام 1990 وحد أقصى بلغ حوالي 3351 ألف طن عام 2004 بزيادة قدرت بنحو 154%

جدول رقم (5-8) : تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية وسعر تصدير الطن من الخضروات المجمدة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير بالدولار/طن
1990	1279	1198	937
1991	1441	1303	905
1992	1436	1390	968
1993	1613	1414	877
1994	1838	1626	884
1995	1894	1781	941
متوسط الفترة الأولى	1583	1452	919
1996	2038	1915	940
1997	2135	1871	876
1998	2358	2047	868
1999	2503	2082	832
2000	2806	1987	708
2001	2916	2194	752
2002	2877	2283	794
2003	3135	2634	840
2004	3291	2997	911
متوسط الفترة الثانية	2673	2224	836
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(6.2)	*(5.1)	*(2.9)
% للتغير بين الفترتين	69	53.2	9
متوسط الفترتين	2237	1915	869

* معنوية عند مستوى 0.01

المصدر:

جمعت وحسبت من

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

جدول رقم (5-9) : نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة لتطور كمية وقيمة الصادرات والواردات العالمية وسعر تصدير واستيراد الطن من الخضروات المجمدة خلال الفترة (1990-2004) .

المعادلة	% للتغير السنوي	R ⁻²	F	المعنوية
1) $\hat{Y}_1 = 1063 + 146.8 X_i$ (26.4) (33.1)	6.6	0.98	1097.2	*
2) $\hat{Y}_2 = 1125.5 + 142.8 X_i$ (17) (19.5)	6.3	0.96	381	*
3) $\hat{Y}_3 = 1058.4 + 107.1 X_i$ (13.8) (12.7)	5.6	0.92	161	*
4) $\hat{Y}_4 = 1223.5 + 103.05 X_i$ (14.2) (11)	5	0.89	121	*
5) $\hat{Y}_5 = 947.5 - 9.8 X_i$ (28.7) (2.8)	-1.1	0.32	7.8	*
6) $\hat{Y}_6 = 1025.5 - 13.3 X_i$ (31) (3.7)	-1.5	0.48	13.7	*

حيث ::

\hat{Y}_1, \hat{Y}_2 : تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات والواردات العالمية من الخضروات المجمدة بالآلف طن على الترتيب.

\hat{Y}_3, \hat{Y}_4 : تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات والواردات العالمية من الخضروات المجمدة بالمليون دولار على الترتيب .

\hat{Y}_5, \hat{Y}_6 : تمثل القيمة التقديرية لسعر تصدير واستيراد الطن بالدولار على الترتيب .

X_i : متغير الزمن للفترة الزمنية (1990-2004) حيث $i = (1, 2, 3, \dots, 15)$
القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة ، (R^{-2}) معامل التحديد المعدل ، (F) معنوية النموذج ، (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .

المصدر:

حسبت من بيانات جدولي رقمي (5-8) ، (5-10) بالدراسة .

جدول رقم (5-10) : تطور كمية وقيمة الواردات العالمية وسعر استيراد الطن من الخضروات المجمدة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الواردات	قيمة الواردات	سعر الاستيراد دولار/طن
1990	1320	1351	1023
1991	1514	1483	979
1992	1614	1645	1019
1993	1594	1494	937
1994	1870	1778	951
1995	1898	1907	1005
متوسط الفترة الأولى	1635	1609	986
1996	1961	1973	1006
1997	2136	1973	924
1998	2363	2162	915
1999	2865	2311	807
2000	2702	2123	786
2001	2804	2245	801
2002	2895	2378	821
2003	3127	2770	886
2004	3351	3126	933
متوسط الفترة الثانية	2689	2340	875
معنوية الفرق بين المتوسطين	(6)*	(4.8)*	(3.8)*
% للتغير بين الفترتين	64.5	45.4	11.3
متوسط الفترتين	2268	2048	919

* معنوية عند مستوى 0.01

المصدر:

جمعت وحسبت من

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، وتشير المعادلة رقم (2) والخاصة بتطور كمية الواردات العالمية من الخضروات المجمدة والواردة بالجدول رقم (5-9) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 142.8 ألف طن ، يمثل نحو 6.3% من متوسط كمية الواردات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ حوالي 2268 ألف طن خلال الفترة (1990-2004). وبالنسبة لقيمة الواردات العالمية من الخضروات المجمدة يتضح من الجدول رقم (5-10) أن قيمة الواردات العالمية من الخضر المجمدة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 1351 مليون دولار وذلك عام 1990، وحد أقصى بلغ حوالي 3126 مليون دولار عام 2004 بزيادة قدرت بنحو 131% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (5-9) والخاصة بتطور قيمة الواردات العالمية من الخضروات المجمدة خلال الفترة (1990-2004) أن تلك القيمة تتزايد سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 103.05 مليون دولار ، يمثل نحو 5% من متوسط قيمة الواردات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ نحو 2048 مليون دولار خلال فترة الدراسة . في حين تشير المعادلة رقم (6) بالجدول رقم (5-9) والخاصة بتطور سعر الاستيراد العالمي للخضروات المجمدة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى 0.01 بلغ حوالي 13.3 دولار/طن يمثل نحو 1.5% من متوسط سعر الاستيراد العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 919 دولار/طن . كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) نحو 0.48 مما يشير إلى أن 48% من التغيرات في سعر الاستيراد العالمي للخضروات المجمدة ترجع إلى العوامل التي يعكسها متغير الزمن ، كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النماذج الرياضية المستخدمة وملاءمتها للتعبير عن البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة .

3- العلاقة بين الصادرات والواردات العالمية للخضروات المجمدة :

تشير نتائج التقدير الإحصائي بالجدول رقم (5-9) إلى أن كل من كمية الصادرات والواردات تنمو بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 6.6% ، 6.3% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، في حين يشير نفس الجدول إلى أن كل من قيمة الصادرات والواردات تنمو بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 5.6% ، 5% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، في حين يتناقص

سعري التصدير والاستيراد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 1.1% ،
1.5% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال نفس الفترة المشار
إليها آنفاً .

4- أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للخضروات المجمدة :

لبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للخضروات المجمدة
خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات
الجدولين رقمي (5-8) ، (5-10) إلى اتجاه كل من كمية الصادرات والواردات
، وقيمة الصادرات والواردات العالمية من الخضروات المجمدة نحو التزايد
خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 1583 ، 1635 ألف طن ، 1452 ،
1609 مليون دولار كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 2673 ، 2689 ألف
طن ، 2224 ، 2340 مليون دولار كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو
69% ، 64.5% ، 53.2% ، 45.4% من المتوسط السنوي لكمية الصادرات
والواردات ، وقيمة الصادرات والواردات العالمية من الخضروات المجمدة في
الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى
معنوية 0.01 ، في حين أشارت بيانات نفس الجدولين إلى اتجاه كل من سعري
التصدير والاستيراد نحو التناقص خلال فترة الدراسة ، حيث انخفضت من
حوالي 919 ، 986 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى إلى نحو 836 ، 875
دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية بنقص يمثل نحو 9% ، 11.3% من المتوسط
السنوي لسعري تصدير واستيراد الخضروات المجمدة في الفترة الأولى على
الترتيب، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ،
الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات تأثير قوي على كمية وقيمة
الصادرات والواردات من الخضروات المجمدة.

ولدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للخضروات
المجمدة خلال الفترة (1990-2004) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المنكسر
Piece Wise Linear Regression عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة
فقد أجريت عدة محاولات ، إلا أنها لم تسفر عن نتائج معنوية إحصائياً لذلك تم
استبعادها ، الأمر الذي يشير إلى أن تأثير تطبيق اتفاقية الجات على التجارة
العالمية للخضروات المجمدة لم يتأكد إحصائياً لأي من هذه المتغيرات . وبصفة
عامة يمكن القول أن عزل تأثير المتغيرات التي يعكسها متغير الزمن أدى
للوصول إلى نتائج أقرب للمنطق والواقع عن تلك التي لم تتضمن متغير الزمن

في التقديرات الإحصائية ، وبعبارة أخرى فإن اتفاقية تحرير التجارة العالمية لم يكن لها تأثير قوي على كمية وقيمة الصادرات والواردات العالمية من الخضروات المجمدة ، مما يؤكد أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في كل منهما .

ب - البطاطس المجمدة . Potatoes Frozen

1- تطور الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة:

يوضح الجدول رقم (5-11) أن كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 1020 ألف طن عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 4215 ألف طن عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 313% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . وتشير المعادلة رقم (1) والخاصة بتطور كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة والواردة بالجدول رقم (5-12) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 236.2 ألف طن ، يمثل نحو 9.7% من متوسط كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ حوالي 2437 ألف طن كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . وبالنسبة لقيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة تبين من الجدول رقم (5-11) أن قيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 762 مليون دولار عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 3167 مليون دولار عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 316% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (5) بالجدول رقم (5-12) والخاصة بتطور قيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة أن تلك القيمة تتناقص سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي 151.5 مليون دولار ، يمثل نحو 9.1% من متوسط قيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ حوالي 1667 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة (1990-2004). في حين تشير المعادلة رقم (7) بالجدول رقم (5-12) والخاصة بتطور سعر التصدير العالمي للبطاطس المجمدة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 5.5 دولار/طن يمثل نحو 0.8% من متوسط سعر التصدير العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 695 دولار/طن. الأمر الذي يشير إلى استقرار السعر العالمي للبطاطس المجمدة خلال فترة الدراسة.

2- تطور الواردات العالمية من البطاطس المجمدة.

يوضح الجدول رقم (5-13) أن كمية الواردات العالمية من البطاطس المجمدة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 962 ألف طن وذلك عام 1990 وحد

جدول رقم (5-11) : تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية وسعر تصدير الطن من البطاطس المجمدة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير بالدولار/طن
1990	1020	762	746
1991	1162	825	710
1992	1223	891	728
1993	1408	881	626
1994	1697	1180	695
1995	1806	1621	898
متوسط الفترة الأولى	1386	1027	734
1996	2014	1476	733
1997	2412	1561	647
1998	2670	1781	667
1999	2772	2032	733
2000	3112	1912	614
2001	3473	2042	588
2002	3670	2248	613
2003	3905	2631	674
2004	4215	3167	751
متوسط الفترة الثانية	3138	2094	669
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(6.4)	*(4.8)	1.6
% للتغير بين الفترتين	126.4	104	9
متوسط الفترتين	2437	1667	695

* معنوية عند مستوى 0.01

المصدر:

جمعت وحسبت من

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

جدول رقم (5-12): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة وأثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة الصادرات والواردات العالمية وسعر تصدير واستيراد الطن من البطاطس المجمدة خلال الفترة (1990-2004).

المعادلة	% للتغير السنوي	R ⁻²	F	المعنوية
1) $\hat{Y}_1 = 547.6 + 236.2 X_i$ (8.2) (32.2)	9.7	0.98	1040	*
2) $\hat{Y}_1 = 811 + 165 X_i + 102.4(X_i - X^*) D_i$ (15) (14) (6.2)	-	0.99	2038	*
3) $\hat{Y}_2 = 526.2 + 228 X_i$ (7.8) (31)	9.7	0.96	961	*
4) $\hat{Y}_2 = 704 + 180 X_i + 69.3(X_i - X^*) D_i$ (7.7) (8.8) (2.5)	-	0.99	669	*
5) $\hat{Y}_3 = 455.1 - 151.5 X_i$ (4.4) (13.3)	-9.1	0.93	177.4	*
6) $\hat{Y}_4 = 521.1 + 151.4 X_i$ (5.7) (15)	8.7	0.94	225	*
7) $\hat{Y}_5 = 739.1 - 5.5 X_i$ (17.8) (1.3)	-0.8	0.05	1.7	-
8) $\hat{Y}_6 = 822.9 - 8.6 X_i$ (20) (2)	-1.1	0.18	4	*

حيث: .:

\hat{Y}_2, \hat{Y}_1 : تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات والواردات العالمية من البطاطس المجمدة بالآلف طن على الترتيب .

\hat{Y}_4, \hat{Y}_3 : تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات والواردات العالمية من البطاطس المجمدة بالمليون دولار على الترتيب .

\hat{Y}_6, \hat{Y}_5 : تمثل القيمة التقديرية لسعر تصدير واستيراد الطن بالدولار على الترتيب ، X_i : متغير الزمن للفترة الزمنية (1990-2004)

$(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقالي مرجح لسنة تطبيق اتفاقية الجات، X^* : سنة تطبيق اتفاقية الجات (1996) .

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة ، (R^{-2}) معامل التحديد المعدل ، (F) معنوية النموذج ، (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) ، (-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار المصدر: حسبت من بيانات جدولي رقمي (5-11) ، (5-13) بالدراسة .

جدول رقم (5-13) : تطور كمية وقيمة الواردات العالمية وسعر استيراد الطن من البطاطس المجمدة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الواردات	قيمة الواردات	سعر الاستيراد بالدولار/طن
1990	962	793	825
1991	1066	838	786
1992	1128	904	802
1993	1364	940	690
1994	1671	1259	754
1995	1791	1699	948
متوسط الفترة الأولى	1330	1072	801
1996	1886	1564	829
1997	2257	1626	720
1998	2554	1887	739
1999	2892	2237	773
2000	3206	2109	658
2001	3380	2162	640
2002	3477	2272	653
2003	3627	2586	713
2004	3987	3113	781
متوسط الفترة الثانية	3030	2173	723
معنوية الفرق بين المتوسطين	(6.3)*	(5.2)*	(1.9)*
% للتغير بين الفترتين	128	103	10
متوسط الفترتين	2350	1733	754

* معنوية عند مستوى 0.05

المصدر:

جمعت وحسبت من:

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

أقصى بلغ حوالي 3987 ألف طن عام 2004 بزيادة قدرت بنحو 314% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، وتشير المعادلة رقم (3) والخاصة بتطور كمية الواردات العالمية من البطاطس المجمدة والواردة بالجدول رقم (5-12) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، بلغ حوالي 228 ألف طن ، يمثل نحو 9.7% من متوسط كمية الواردات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ حوالي 2350 ألف طن خلال الفترة (1990-2004). وبالنسبة لقيمة الواردات العالمية من البطاطس المجمدة يتضح من الجدول رقم (5-13) أن قيمة الواردات العالمية من البطاطس المجمدة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 793 مليون دولار وذلك عام 1990، وحد أقصى بلغ حوالي 3113 مليون دولار عام 2004 بزيادة قدرت بنحو 293% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (6) بالجدول رقم (5-12) والخاصة بتطور قيمة الواردات العالمية من البطاطس المجمدة خلال الفترة (1990-2004) أن تلك القيمة تزايد سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 151.4 مليون دولار ، يمثل نحو 8.7% من متوسط قيمة الواردات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ نحو 1733 مليون دولار خلال فترة الدراسة . في حين تشير المعادلة رقم (8) بالجدول رقم (5-12) والخاصة بتطور سعر الاستيراد العالمي للبطاطس المجمدة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى 0.05 بلغ حوالي 8.6 دولار/طن يمثل نحو 1.1% من متوسط سعر الاستيراد العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 754 دولار/طن . كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النماذج الرياضية المستخدمة وملاءمتها للتعبير عن البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة .

3- العلاقة بين الصادرات والواردات العالمية للبطاطس المجمدة :

تشير نتائج التقدير الإحصائي بالجدول رقم (5-12) إلى أن كل من كمية الصادرات والواردات تنمو بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 9.7% من المتوسط السنوي لكل منهما خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، في حين يشير نفس الجدول إلى أن قيمة الصادرات تتناقص سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً يمثل نحو 9.1% من متوسطها السنوي البالغ نحو 1667 مليون دولار خلال فترة الدراسة ، في حين تزايد قيمة الواردات بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 8.7% من المتوسط السنوي البالغ نحو 1733 مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما أشار نفس الجدول إلى تناقص سعري التصدير والاستيراد

بمعدل سنوي يمثل نحو 0.8% ، 1.1% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال الفترة المشار إليها آنفاً .

4- أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للبطاطس المجمدة :

لبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للبطاطس المجمدة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدولين رقمي (5-11) ، (5-13) إلى اتجاه كل من كمية الصادرات والواردات ، وقيمة الصادرات والواردات العالمية من البطاطس المجمدة نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 1386 ، 1330 ألف طن ، 1027 ، 1072 مليون دولار كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 3138 ، 3030 ألف طن ، 2094 ، 2173 مليون دولار كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 126.4% ، 128% ، 104% ، 103% من المتوسط السنوي لكمية الصادرات والواردات ، وقيمة الصادرات والواردات العالمية من البطاطس المجمدة في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، في حين تشير بيانات نفس الجدولين إلى اتجاه كل من سعري التصدير والاستيراد نحو التناقص خلال فترة الدراسة ، حيث انخفضا من حوالي 734 ، 801 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى إلى نحو 669 ، 723 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية بنقص يمثل نحو 9% ، 10% من المتوسط السنوي لسعري تصدير واستيراد البطاطس المجمدة في الفترة الأولى على الترتيب، إلا أنه لم تثبت معنوية هذا التناقص إحصائياً سوى لسعر الاستيراد ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات تأثير قوي على كمية وقيمة الصادرات والواردات من البطاطس المجمدة .

ولدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للبطاطس المجمدة خلال الفترة (1990-2004) ، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المنكسر Piece Wise Linear Regression عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة والتي يعبر عنها بالنموذج التالي :

$$\hat{Y}_i = \alpha_0 + B_1 X_i + B_2 (X_i - X^*) D_i + \alpha_1 D_i + u_i$$

حيث :

\hat{Y}_i : تعبر عن القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة I .

X_i : متغير الزمن

D_i : متغير انتقالي يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X_i \leq X^*$ ، و(صفر) عندما تكون $X_i > X^*$.
 $(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقالي مرجح لسنة تطبيق اتفاقية الجات .
 X^* : سنة تطبيق الاتفاقية (1996) .

فقد أوضحت نتائج التقدير الإحصائي بالمعادلتين رقمي (2) ، (4) بالجدول رقم (5-12) أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على كمية الصادرات والواردات، وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير المتغير الانتقالي المرجح بالمعادلتين سالفتي الذكر.

وبصفة عامة يمكن القول أن عزل تأثير المتغيرات التي يعكسها متغير الزمن أدى للوصول إلى نتائج أقرب للمنطق والواقع عن تلك التي لم تتضمن متغير الزمن في التقديرات الإحصائية ، وبعبارة أخرى فإن اتفاقية تحرير التجارة العالمية كان لها تأثيراً إيجابياً قوياً على كمية الصادرات والواردات العالمية من البطاطس المجمدة ، في الوقت الذي لم تتأكد فيه هذه الآثار بالنسبة لقيمة الصادرات والواردات العالمية من البطاطس المجمدة خلال فترة الدراسة .

ثالثاً : تطور التجارة العالمية للخضر المجففة. Vegetables Dehydrated.

1- تطور الصادرات العالمية من الخضر المجففة:

يوضح الجدول رقم (5-14) أن كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 285 ألف طن عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 442 ألف طن عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 55% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . وتشير المعادلة رقم (1) والخاصة بتطور كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة والواردة بالجدول رقم (5-15) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، بلغ حوالي 7.5 ألف طن ، يمثل نحو 2.04% من متوسط كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة البالغ حوالي 368 ألف طن كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . وبالنسبة لقيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة تبين من الجدول رقم (5-14) أن قيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 631 مليون دولار عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 969 مليون دولار عام 2004 ، بزيادة قدرت بنحو 54% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (5-15) والخاصة بتطور قيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة أن تلك القيمة تزايد سنوياً بمعدل

جدول رقم (5-14) : تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية وسعر تصدير الطن من الخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	285	631	2211
1991	329	695	2110
1992	320	712	2221
1993	371	700	1887
1994	398	724	1820
1995	347	745	2145
متوسط الفترة الأولى	342	701	2066
1996	338	792	2341
1997	358	813	2273
1998	401	778	1941
1999	372	774	2083
2000	330	685	2077
2001	386	720	1867
2002	413	856	2074
2003	424	907	2141
2004	442	969	2192
متوسط الفترة الثانية	385	810	2110
معنوية الفرق بين المتوسطين	(2.1)*	(3.3)*	0.5
% للتغير بين الفترتين	13	16	2.1
متوسط الفترتين	368	767	2092

* معنوية عند مستوى 0.05

المصدر:

جمعت وحسبت من:

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

جدول رقم (5-15) : نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة وأثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة الصادرات والواردات العالمية وسعر تصدير واستيراد الطن من الخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) .

المعادلة	% للتغير السنوي	R ⁻²	F	المعنوية
1) $\hat{Y}_1 = 307.7 + 7.5 X_i$ (19.7) (4.4)	2.04	0.56	19.4	*
2) $\hat{Y}_2 = 281.2 + 11.7 X_i$ (17) (6.5)	3.1	0.75	42.3	*
3) $\hat{Y}_2 = 269 + 18.4 X_i - 69 D_i$ (19) (6.5) (2.8)	-	0.83	35.4	*
4) $\hat{Y}_3 = 641.6 + 15.6 X_i$ (20) (4.5)	2.03	0.57	20.3	*
5) $\hat{Y}_4 = 618.4 + 21 X_i$ (26) (7.9)	2.7	0.81	62.4	*
6) $\hat{Y}_5 = 2106.7 - 1.83 X_i$ (24) (0.5)	-0.09	0.01	0.3	-
7) $\hat{Y}_6 = 2179.9 - 8.5 X_i$ (22) (1)	-0.4	0.02	1	-
8) $\hat{Y}_6 = 2238 - 41.1 X_i + 338 D_i$ (24) (2.2) (2.1)	-	0.19	3	*

حيث ::

\hat{Y}_2, \hat{Y}_1 : تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات والواردات العالمية من الخضر المجففة بالألف طن على الترتيب .

\hat{Y}_4, \hat{Y}_3 : تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات والواردات العالمية من الخضر المجففة بالمليون دولار على الترتيب .

\hat{Y}_6, \hat{Y}_5 : تمثل القيمة التقديرية لسعر تصدير واستيراد الطن بالدولار على الترتيب . X_i : متغير الزمن للفترة الزمنية (1990-2004) .

D_i : متغير انتقالى يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X_i \leq X^*$ ، و (صفر) عندما تكون $X_i > X^*$ ، X^* : سنة تطبيق اتفاقية الجات (1996) .

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة ، (R^2) معامل التحديد المعدل ، (F) معنوية النموذج ، (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) ، (-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار .

المصدر: حسبت من بيانات جدولي رقمي (5-14) ، (5-16) بالدراسة .

معنوي إحصائياً بلغ حوالي 15.6 مليون دولار ، يمثل نحو 2.03% من متوسط قيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة البالغ حوالي 767 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . في حين تشير المعادلة رقم (6) بالجدول رقم (5-15) والخاصة بتطور سعر التصدير العالمي للخضر المجففة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.83 دولار/طن يمثل نحو 0.09% من متوسط سعر التصدير العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 2092 دولار/طن . مما يشير إلى استقرار السعر العالمي للخضر المجففة خلال الفترة المشار إليها آنفاً .

2- تطور الواردات العالمية من الخضر المجففة.

يوضح الجدول رقم (5-16) أن كمية الواردات العالمية من الخضر المجففة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 300 ألف طن وذلك عام 1990 وحد أقصى بلغ حوالي 489 ألف طن عام 2004 بزيادة قدرت بنحو 63% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، وتشير المعادلة رقم (2) والخاصة بتطور كمية الواردات العالمية من الخضر المجففة والواردة بالجدول رقم (5-15) إلى تزايد تلك الكمية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 11.7 ألف طن ، يمثل نحو 3.1% من متوسط كمية الواردات العالمية من الخضر المجففة البالغ حوالي 375 ألف طن خلال الفترة (1990-2004). وبالنسبة لقيمة الواردات العالمية من الخضر المجففة يتضح من الجدول رقم (5-16) أن قيمة الواردات العالمية من الخضر المجففة تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 621 مليون دولار وذلك عام 1990، وحد أقصى بلغ حوالي 1021 مليون دولار عام 2004 بزيادة قدرت بنحو 64% بالمقارنة عما كانت عليه عام 1990 . كما تشير المعادلة رقم (5) بالجدول رقم (5-15) والخاصة بتطور قيمة الواردات العالمية من الخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) أن تلك القيمة تتزايد سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً عند مستوى 0.01 بلغ حوالي 21 مليون دولار ، يمثل نحو 2.7% من متوسط قيمة الواردات العالمية من الخضر المجففة البالغ نحو 786 مليون دولار خلال فترة الدراسة . في حين تشير المعادلة رقم (7) بالجدول رقم (5-15) والخاصة بتطور سعر الاستيراد العالمي للخضر المجففة إلى تناقص ذلك السعر بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 8.5 دولار/طن يمثل نحو 0.4% من متوسط سعر الاستيراد العالمي خلال الفترة (1990-2004) البالغ حوالي 2112 دولار/طن . كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى عدم معنوية النموذج الرياضي المستخدم.

جدول رقم (5-16) : تطور كمية وقيمة الواردات العالمية وسعر استيراد الطن من الخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالآلاف طن ، القيمة بالمليون دولار)

السنوات	كمية الواردات	قيمة الواردات	سعر الاستيراد دولار/طن
1990	300	621	2070
1991	310	653	2105
1992	306	694	2267
1993	380	696	1830
1994	371	741	1994
1995	334	767	2297
متوسط الفترة الأولى	334	695	2094
1996	328	803	2451
1997	338	804	2375
1998	380	802	2112
1999	394	846	2147
2000	367	789	2152
2001	394	776	1967
2002	461	851	1844
2003	472	934	1976
2004	489	1021	2087
متوسط الفترة الثانية	403	847	2123
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(2.9)	*(4.4)	0.3
% للتغير بين الفترتين	20.7	22	1.4
متوسط الفترتين	375	786	2112

* معنوية عند مستوى 0.01

المصدر:

جمعت وحسبت من :

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

3- العلاقة بين الصادرات والواردات العالمية من الخضر المجففة :

تشير نتائج التقدير الإحصائي بالجدول رقم (5-15) إلى أن كل من كمية الصادرات والواردات تنمو بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 2.04% ، 3.1% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، أي أن الطلب العالمي يفوق العرض من تلك المنتجات ، في حين يشير نفس الجدول إلى أن قيمة الصادرات والواردات تنمو بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 2.03% ، 2.7% من المتوسط السنوي لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، في حين يتناقص سعري التصدير والاستيراد بمعدلات سنوية غير معنوية إحصائياً تمثل نحو 0.09% ، 0.4% من متوسطهما السنوي على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .

4- أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للخضر المجففة :

لبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدولين رقمي (5-14) ، (5-16) إلى اتجاه كل من كمية الصادرات والواردات ، وقيمة الصادرات والواردات العالمية ، وكذا سعري التصدير والاستيراد من الخضر المجففة نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 342 ، 334 ألف طن ، 701 ، 695 مليون دولار ، 2066 ، 2094 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 385 ، 403 ألف طن ، 810 ، 847 مليون دولار ، 2110 ، 2123 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 13% ، 20.7% ، 16% ، 22% ، 2.1% ، 1.4% من المتوسط السنوي لكمية الصادرات والواردات ، وقيمة الصادرات والواردات العالمية ، وسعري التصدير والاستيراد من الخضر المجففة في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، إلا أنها لم تثبت معنويتها إحصائياً بالنسبة لسعري التصدير والاستيراد ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات تأثير قوي على كمية وقيمة الصادرات والواردات من الخضر المجففة .

ولدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المنكسر Piece

Wice Linear Regression عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة والتي يعبر عنها بالنموذج التالي :

$$Y_i = \alpha_0 + B_1 X_i + B_2 (X_i - X^*) D_i + \alpha_1 D_i + u_i$$

حيث :

Y_i : تعبر عن القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة I .

X_i : متغير الزمن

D_i : متغير انتقالي يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X_i \leq X^*$ ، و(صفر) عندما تكون $X_i > X^*$.

$(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقالي مرجح لسنة تطبيق اتفاقية الجات .

X^* : سنة تطبيق الاتفاقية (1996) .

فقد أوضحت نتائج التقدير الإحصائي بالمعادلة رقم (3) بالجدول رقم (5) (15-5) أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً سلبياً على كمية الواردات من الخضر المجففة ، وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة السالبة لتأثير المتغير الانتقالي بالمعادلة سالفة الذكر . في حين تشير المعادلة رقم (8) بالجدول رقم (5-15) أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على سعر استيراد الطن من الخضر المجففة ، وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير المتغير الانتقالي بتلك المعادلة.

وبصفة عامة يمكن القول أن عزل تأثير المتغيرات التي يعكسها متغير الزمن أدى للوصول إلى نتائج أقرب للمنطق والواقع عن تلك التي لم تتضمن متغير الزمن في التقديرات الإحصائية ، وبعبارة أخرى فإن اتفاقية تحرير التجارة العالمية كان لها تأثيراً سلبياً قوياً على كمية الواردات من الخضر المجففة ، وإيجابياً على سعر الاستيراد لها ، في الوقت الذي لم تتأكد فيه هذه الآثار بالنسبة لكمية وقيمة الصادرات من الخضر المجففة خلال فترة الدراسة .

أهم الدول المصدرة والمستوردة للمنتجات موضع الدراسة .:

يتناول هذا الجزء دراسة العرض والطلب العالمي للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة ، وأهم الدول المصدرة والمستوردة لها ، وأهميتها النسبية في السوق العالمي .

أولاً : العوائق .

أ- نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من عصير المانجو :
تبين من نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من عصير المانجو خلال
الفترة (2000-2004) الوارد بالجدول رقم (5-17) ما يلي .:

1- تعتبر مصر أهم الدول المصدرة لعصير المانجو على مستوى العالم ،
حيث بلغ متوسط كمية صادراتها نحو 8.6 ألف طن سنوياً ، يمثل
حوالي 88.66% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من
عصير المانجو البالغ نحو 9.7 ألف طن سنوياً ، وبقيمة قدرت بحوالي
5 مليون دولار سنوياً ، تمثل نحو 84.39% من متوسط إجمالي قيمة
الصادرات العالمية من عصير المانجو البالغ حوالي 6 مليون دولار
سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

2- تأتي الهند في المرتبة الثانية بفارق كبير للغاية، حيث بلغ متوسط كمية
صادراتها نحو 632 طن سنوياً يمثل نحو 6.5% من متوسط إجمالي
كمية الصادرات العالمية من عصير المانجو ، في حين تأتي الصين في
المرتبة الثالثة بمتوسط كمية صادرات من عصير المانجو بلغ حوالي
337 طن سنوياً ، يمثل نحو 3.47% من متوسط إجمالي الصادرات
العالمية من عصير المانجو .

3- يتضح مما سبق أن مصر، والهند ، والصين تمثل أهم الدول المصدرة
لعصير المانجو على مستوى العالم ، حيث مثلت صادرات هذه الدول
حوالي 98.63% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من
عصير المانجو البالغ حوالي 9.7 ألف طن سنوياً خلال الفترة (2000-
2004) .ومن ذلك يبدو أن مصر هي الدولة المسيطرة على أسعار
عصير المانجو في العالم (قيادة سعرية) .

4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها بوتان ، وكازاخستان ، والمملكة
العربية السعودية ما يقرب من 1.37% من متوسط إجمالي كمية
الصادرات العالمية من عصير المانجو خلال فترة الدراسة .

5- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات العالمية من
عصير المانجو بحوالي 89 ، 85 لكل منهما على الترتيب خلال فترة
الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى التركيز الجغرافي الشديد للصادرات
العالمية من عصير المانجو .

6- تراوحت أسعار تصدير الطن من عصير المانجو بين حد أدنى بلغ
حوالي 375 دولار/طن لدولة كازاخستان ، وحد أقصى بلغ حوالي 929

جدول رقم (5-17) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات العالمية من عصير المانجو خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المصدرة	متوسط كمية الصادرات	%	متوسط قيمة الصادرات	%	سعر التصدير دولار/طن
مصر	3623	88.66	5055	84.39	586
الهند	632	6.50	536	8.95	848
الصين	337	3.47	313	5.22	929
بوتان	89	0.92	65	1.09	730
كازاخستان	24	0.25	9	0.14	375
المملكة العربية السعودية	10	0.11	6	0.10	600
الفلبين	6	0.06	5	0.08	833
السنغال	4	0.04	2	0.04	500
إجمالي العالم	9726	100	5990	100	616
معامل التركيز الجغرافي	89	-	85	-	-

المصدر :

جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ،

قاعدة البيانات (FAO Stat) .

دولار/طن لدولة الصين ، وبمتوسط قدر بحوالي 616 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

ب- نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من عصير المانجو .

تبين من نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من عصير المانجو خلال الفترة (2000-2004) الوارد بالجدول رقم (5-18) ما يلي .:

1- تعتبر الجماهيرية العربية الليبية أهم الدول المستوردة لعصير المانجو على مستوى العالم ، حيث استوردت حوالي 3653 طن سنوياً ، تمثل نحو 43% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير المانجو البالغ نحو 8504 طن سنوياً ، وبقيمة قدرت بحوالي 2120 ألف دولار ، تمثل نحو 41% من متوسط إجمالي قيمة الواردات العالمية من عصير المانجو البالغ حوالي 5161 ألف دولار سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

2- احتلت الصين المرتبة الثانية ، حيث استوعبت أسواقها ما يقرب من 3233 طن سنوياً ، تمثل نحو 38% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير المانجو ، يليها في ذلك كل من الهند ، ومالديفا ، وغينيا الجديدة ، وبوتان بنسب بلغت حوالي 5.2% ، 3.7% ، 3% ، 2.8% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .

3- مما سبق يتضح أن الجماهيرية العربية الليبية ، والصين تمثل أهم الأسواق التقليدية لعصير المانجو على مستوى العالم ، حيث استوعبت أسواق هاتين الدولتين حوالي 81% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير المانجو البالغ نحو 8504 طن سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها الهند ، ومالديفا ، وغينيا الجديدة ، وبوتان ، وبقية دول العالم الأخرى ما يقرب من 19% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير المانجو خلال فترة الدراسة .

5- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الواردات العالمية من عصير المانجو بحوالي 57.9 ، 54.5 لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى التركيز الجغرافي الشديد للواردات العالمية من عصير المانجو .

6- تراوحت أسعار استيراد الطن من عصير المانجو بين حد أدنى بلغ حوالي 465 دولار/طن لدولة السنغال ، وحد أقصى بلغ نحو 1070

جدول رقم (5-18) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الواردات العالمية من عصير المانجو خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المستوردة	متوسط كمية الواردات	%	متوسط قيمة الواردات	%	سعر الاستيراد دولار/طن
الجمهورية العربية الليبية	3653	43	2120	41	580
الصين	3233	38	1755	34	543
الهند	438	5.2	469	9.1	1070
مالديفيا	317	3.7	268	5.2	844
غينيا الجديدة	252	3	200	3.9	795
بوتان	238	2.8	144	2.8	605
مصر	105	1.2	62	1.2	591
كازاخستان	90	1.1	50	1	557
المملكة العربية السعودية	75	0.9	45	0.9	607
السنغال	62	0.7	29	0.6	465
فلسطين	41	0.5	23	0.4	554
إجمالي العالم	8504	100	5165	100	607
معامل التركيز الجغرافي	57.9	-	54.5	-	-

المصدر :

جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

دولار/طن لدولة الهند ، وبمتوسط قدر بحوالي 607 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

ج- نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من عصير الفاكهة .

تبين من نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من عصير الفاكهة خلال الفترة (2004-2000) الوارد بالجدول رقم (5-19) ما يلي .:

1- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المصدرة لعصير الفاكهة على مستوى العالم ، حيث بلغ متوسط صادراتها إلى دول العالم نحو 321.2 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 21.1% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة البالغ نحو 1525.3 ألف طن سنوياً. وبقيمة قدرت بحوالي 222.5 مليون دولار سنوياً تمثل نحو 15.1% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة البالغ حوالي 1477.5 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2004-2000) .

2- تأتي ألمانيا في المرتبة الثانية ، حيث بلغ متوسط كمية صادراتها نحو 120.4 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 7.9% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة ، بقيمة قدرت بنحو 142.4 مليون دولار سنوياً تمثل حوالي 9.6% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة البالغ نحو 1477.5 مليون دولار خلال الفترة (2004-2000) ، ويليهما في ذلك كل من إيطاليا وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا بنسب بلغت حوالي 5.4% ، 5.1% ، 4.5% ، 4.5% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .

3- مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا تمثل أهم الأسواق التصديرية لعصير الفاكهة ، حيث مثلت صادرات هذه الدول نحو 48.5% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة والبالغ نحو 1525.3 ألف طن خلال الفترة (2004-2000) . ومن ذلك يبدو أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا هي الدول المسيطرة على أسعار عصير الفاكهة في العالم .

4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها المكسيك ، والمملكة العربية السعودية ، وجنوب أفريقيا ، وبولندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والنمسا ، واستراليا ، والصين ، والفلبين ، وبقية الدول الأخرى ما يقرب من 51.5% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من عصير الفاكهة خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (5-19) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة خلال الفترة (2000-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المصدرة	متوسط كمية الصادرات	%	متوسط قيمة الصادرات	%	سعر التصدير دولار/طن
الولايات المتحدة الأمريكية	321228	21.1	222450	15.1	692
ألمانيا	120433	7.9	142441	9.6	1183
إيطاليا	81915	5.4	83660	5.7	1021
أسبانيا	78374	5.1	60924	4.1	777
تاييلاند	69103	4.5	48761	3.3	706
هولندا	69080	4.5	146674	9.9	2123
المكسيك	57848	3.8	33933	2.3	587
المملكة العربية السعودية	54463	3.6	38851	2.6	713
جنوب أفريقيا	53454	3.5	33206	2.2	621
بولندا	31698	2.1	58061	3.9	1832
بلجيكا	29474	1.9	34844	2.4	1182
فرنسا	29025	1.9	33581	2.3	1157
النمسا	28967	1.9	68637	4.6	2369
أستراليا	28845	1.9	31481	2.1	1091
الصين	26381	1.7	26791	1.8	1016
الفلبين	22669	1.5	16026	1.1	707
اكوادور	21356	1.4	31018	2.1	1452
تركيا	20960	1.4	17981	1.2	858
الأرجنتين	20607	1.4	16026	1.1	778
الإمارات العربية	18818	1.2	15214	1	808
البرازيل	15788	1	16624	1.1	1053
دول أخرى	324800	21.3	302885	20.5	933
إجمالي العالم	1525286	100	1477490	100	969
معامل التركيز الجغرافي	26.2	-	24.03	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

5- في حين احتلت مصر المرتبة الثانية والأربعين بين الدول المصدرة لعصير الفاكهة بمتوسط كمية صادرات قدر بحوالي 5775 طن ، يمثل نحو 0.4% من متوسط إجمالي الصادرات العالمية من عصير الفاكهة خلال نفس الفترة .

6- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات العالمية من عصير الفاكهة بحوالي 26.2 ، 24.03 لكل منهما على الترتيب ، خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تركيز جغرافي للصادرات العالمية من عصير الفاكهة .

7- تراوحت أسعار تصدير الطن من عصير الفاكهة بين حد أدنى بلغ حوالي 587 دولار/طن لدولة المكسيك ، وحد أقصى بلغ حوالي 2369 دولار/طن لدولة النمسا ، وبمتوسط قدر بحوالي 969 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

د- نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من عصير الفاكهة .

تبين من نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من عصير الفاكهة خلال الفترة (2000-2004) الوارد بالجدول رقم (5-20) ما يلي .:

1- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المستوردة لعصير الفاكهة على مستوى العالم ، حيث استوردت حوالي 255.4 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 16.4% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة البالغ نحو 1561.9 ألف طن سنوياً ، وبقيمة قدرت بحوالي 131 مليون دولار ، تمثل نحو 8.4% من متوسط إجمالي قيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة والبالغ حوالي 1560.9 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

2- احتلت فرنسا المرتبة الثانية ، حيث استوعبت أسواقها ما يقرب من 119.7 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 7.7% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة ، يليها في ذلك كل من كندا ، وألمانيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وروسيا الاتحادية ، وبلجيكا ، والمملكة العربية السعودية ، وإيطاليا ، واليابان ، بنسب بلغت حوالي 6% ، 5.7% ، 4.8% ، 4.1% ، 3.9% ، 3.5% ، 3% ، 2.7% ، 2.5% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .

3- مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وكندا ، وألمانيا ، وهولندا تمثل أهم الأسواق التقليدية لعصير الفاكهة على

جدول رقم (5-20) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الواردات العالمية من عصير
الفاكهة خلال الفترة (2000-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المستوردة	متوسط كمية الواردات	%	متوسط قيمة الواردات	%	سعر الاستيراد دولار/طن
الولايات المتحدة الأمريكية	255395	16.4	131041	8.4	513
فرنسا	119738	7.7	111288	7.1	929
كندا	94270	6	88415	5.7	938
ألمانيا	88596	5.7	141245	9	1594
هولندا	75126	4.8	101917	6.5	1357
المملكة المتحدة	64025	4.1	81329	5.2	1270
روسيا الاتحادية	61575	3.9	31966	2	519
بلجيكا	54227	3.5	48551	3.1	895
المملكة العربية السعودية	46723	3	40046	2.6	857
إيطاليا	42585	2.7	55703	3.6	1308
اليابان	39069	2.5	95561	6.1	2446
السويد	24698	1.6	25595	1.6	1036
عمان	24209	1.6	21909	1.4	905
البرتغال	23758	1.5	25296	1.6	1065
أسبانيا	22906	1.5	24782	1.6	1082
سنغافورة	22564	1.4	18052	1.2	800
النمسا	21627	1.4	37390	2.4	1729
الدنيمارك	18036	1.2	25187	1.6	1396
ألبانيا	15765	1	5910	0.4	375
اليمن	13669	0.9	5385	0.3	394
دول أخرى	433311	27.7	444295	28.5	1025
إجمالي العالم	1561872	100	1560863	100	999
معامل التركيز الجغرافي	22.7	-	20.3	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات
(الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

مستوى العالم ، حيث استوعبت أسواق هذه الدول حوالي 41% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة البالغ نحو 1561.9 ألف طن سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها المملكة المتحدة ، وروسيا الاتحادية ، وبلجيكا ، والمملكة العربية السعودية ، وإيطاليا ، واليابان ، وبقية دول العالم الأخرى ما يقرب من 59% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من عصير الفاكهة خلال فترة الدراسة .

5- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الواردات العالمية من عصير الفاكهة بحوالي 22.7 ، 20.3 لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تركيز جغرافي للواردات العالمية من عصير الفاكهة .

6- تراوحت أسعار استيراد الطن من عصير الفاكهة بين حد أدنى بلغ حوالي 375 دولار/طن لدولة ألبانيا ، وحد أقصى بلغ نحو 2446 دولار/طن لدولة اليابان ، وبمتوسط قدر بحوالي 999 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

ثانياً : الخضروات المجمدة.

أ- نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من الخضروات المجمدة .

تبين من نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من الخضروات المجمدة خلال الفترة (2000-2004) الوارد بالجدول رقم (5-21) ما يلي .:

1- تعتبر بلجيكا أهم الدول المصدرة للخضروات المجمدة على مستوى العالم ، حيث بلغ متوسط كمية صادراتها إلى دول العالم نحو 837.7 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 27.9% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ نحو 3004.9 ألف طن سنوياً . وبقية قدرت بحوالي 627.8 مليون دولار سنوياً تمثل نحو 25.9% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ حوالي 2419.3 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

2- تأتي الصين في المرتبة الثانية ، حيث بلغ متوسط كمية صادراتها نحو 401.2 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 13.4% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة ، بقيمة قدرت بنحو 374 مليون دولار سنوياً تمثل حوالي 15.5% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ نحو 2419.3 مليون

جدول رقم (5-21) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة خلال الفترة (2000-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المصدرة	متوسط كمية الصادرات	%	متوسط قيمة الصادرات	%	سعر التصدير دولار/طن
بلجيكا	837663	27.9	627763	25.9	749
الصين	401243	13.4	373971	15.5	932
المكسيك	274057	9.1	186361	7.7	680
بولندا	245522	8.2	119452	4.9	487
أسبانيا	183781	6.1	159240	6.6	866
فرنسا	169460	5.6	162099	6.7	957
هولندا	159869	5.3	132898	5.5	831
الولايات المتحدة الأمريكية	82371	2.7	77882	3.2	946
كندا	77695	2.6	57420	2.4	739
ألمانيا	66454	2.2	58909	2.4	886
المملكة المتحدة	64089	2.1	50189	2.1	783
نيوزيلندا	62228	2.1	46995	1.9	755
تركيا	56205	1.9	34226	1.4	609
المجر	47978	1.6	25794	1.1	538
تايلاند	31518	1	44193	1.8	1402
السويد	30475	1	27698	1.1	909
البرتغال	28302	0.9	19023	0.8	672
الهند	21365	0.7	10541	0.4	493
إيطاليا	16066	0.5	30025	1.2	1869
شيلي	13945	0.5	19749	0.8	1416
مصر	13891	0.5	12064	0.5	868
الدنيمارك	13043	0.4	12564	0.5	963
دول أخرى	107661	3.6	135482	5.6	1258
إجمالي العالم	3004881	100	2419317	100	805
معامل التركيز الجغرافي	35.2	-	34.02	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

دولار خلال الفترة (2000-2004) ، ويليهما في ذلك كل من المكسيك ، وبولندا ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وألمانيا ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، وتركيا ، والمجر بنسب بلغت حوالي 9.1% ، 8.2% ، 6.1% ، 5.6% ، 5.3% ، 2.7% ، 2.6% ، 2.2% ، 2.1% ، 2.1% ، 1.9% ، 1.6% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .

3- مما سبق يتضح أن بلجيكا ، والصين ، والمكسيك ، وبولندا ، وأسبانيا ، تمثل أهم الأسواق التصديرية للخضروات المجمدة ، حيث مثلت صادرات هذه الدول نحو 64.7% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة والبالغ نحو 3004.9 ألف طن خلال الفترة (2000-2004) . ومن ذلك يبدو أن كل من بلجيكا ، والصين ، والمكسيك ، وبولندا ، وأسبانيا ، هي الدول المسيطرة على أسعار الخضروات المجمدة في العالم .

4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها فرنسا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وبقية الدول الأخرى ما يقرب من 35.3% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة خلال فترة الدراسة .

5- كما تبين من الجدول المشار إليه أن مصر تحتل المرتبة الحادية والعشرون بين الدول المصدرة للخضروات المجمدة بمتوسط كمية صادرات قدر بحوالي 13.9 ألف طن ، يمثل نحو 0.5% من متوسط إجمالي الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة خلال نفس الفترة .

6- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات العالمية من الخضروات المجمدة بحوالي 35.2 ، 34.02 لكل منهما على الترتيب ، خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تركيز جغرافي للصادرات العالمية من الخضروات المجمدة .

7- تراوحت أسعار تصدير الطن من الخضروات المجمدة بين حد أدنى بلغ حوالي 487 دولار/طن لدولة بولندا ، وحد أقصى بلغ حوالي 1869 دولار/طن لدولة إيطاليا ، وبمتوسط قدر بحوالي 805 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

ب- نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من الخضروات المجمدة .
تبين من نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من الخضروات المجمدة خلال الفترة (2000-2004) الوارد بالجدول رقم (5-22) ما يلي .:

جدول رقم (5-22) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الواردات العالمية من الخضروات المجمدة خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المستوردة	متوسط كمية الواردات	%	متوسط قيمة الواردات	%	سعر الاستيراد دولار/طن
ألمانيا	456112	15.3	346278	13.7	759
الولايات المتحدة الأمريكية	399653	13.4	343839	13.6	860
فرنسا	333582	11.2	257653	10.2	772
اليابان	314829	10.6	413913	16.4	1315
المملكة المتحدة	257878	8.7	176840	7	686
بلجيكا	222974	7.5	172732	6.8	775
إيطاليا	131559	4.4	146731	5.8	1115
هولندا	103482	3.5	74753	3	722
روسيا الاتحادية	88041	3.0	32654	1.3	371
أسبانيا	77345	2.6	57600	2.3	745
كوريا	54329	1.8	29071	1.1	535
كندا	53684	1.8	43346	1.7	807
السويد	40082	1.3	39309	1.6	981
الدنيمارك	37191	1.2	30256	1.2	814
أستراليا	36695	1.2	31185	1.2	850
النمسا	29882	1	33137	1.3	1109
اليونان	27599	0.9	22443	0.9	813
أيرلندا	25418	0.9	29965	1.2	1179
جمهورية التشيك	22194	0.7	12248	0.5	552
البرتغال	22132	0.7	21686	0.9	980
فنلندا	19131	0.6	16859	0.7	881
هونج كونج	16663	0.6	12368	0.5	742
الصين	15504	0.5	10129	0.4	653
دول أخرى	189966	6.4	169398	6.7	892
إجمالي دول العالم	2975927	100	2528321	100	850
معامل التركيز الجغرافي	29.13	-	30.1	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

- 1- تعتبر ألمانيا أهم الدول المستوردة للخضروات المجمدة على مستوى العالم ، حيث استوردت حوالي 456.1 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 15.3% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضروات المجمدة والبالغ نحو 2975.9 ألف طن سنوياً ، وبقيمة قدرت بحوالي 346.3 مليون دولار ، تمثل نحو 13.7% من متوسط إجمالي قيمة الواردات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ حوالي 2528.3 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .
- 2- احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية ، حيث استوعبت أسواقها ما يقرب من 399.7 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 13.4% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضروات المجمدة ، يليها في ذلك كل من فرنسا ، واليابان ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وهولندا ، وروسيا الاتحادية ، وأسبانيا بنسب بلغت حوالي 11.2% ، 10.6% ، 8.7% ، 7.5% ، 4.4% ، 3.5% ، 3% ، 2.6% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .
- 3- مما سبق يتضح أن ألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، واليابان تمثل أهم الأسواق التقليدية للخضروات المجمدة على مستوى العالم ، حيث استوعبت أسواق هذه الدول حوالي 51% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضروات المجمدة البالغ نحو 2975.9 ألف طن سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .
- 4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها ، المملكة المتحدة ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وهولندا ، وروسيا الاتحادية ، وأسبانيا ، وبقية دول العالم الأخرى ما يقرب من 49% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضروات المجمدة خلال فترة الدراسة .
- 5- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الواردات العالمية من الخضروات المجمدة بحوالي 29.13 ، 30.1 لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تركيز جغرافي للواردات العالمية من الخضروات المجمدة.
- 6- تراوحت أسعار استيراد الطن من الخضروات المجمدة بين حد أدنى بلغ حوالي 371 دولار/طن لدولة روسيا الاتحادية ، وحد أقصى بلغ نحو 1315 دولار/طن لدولة اليابان ، وبمتوسط قدر بحوالي 850 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

- ج- نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من البطاطس المجمدة .
تبين من نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من البطاطس المجمدة خلال الفترة (2004-2000) الوارد بالجدول رقم (5-23) ما يلي :.
- 1- تعتبر هولندا أهم الدول المصدرة للبطاطس المجمدة على مستوى العالم ، حيث بلغ متوسط كمية صادراتها إلى دول العالم نحو 1072.2 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 29.2% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ نحو 3674.6 ألف طن سنوياً . وبقيمة قدرت بحوالي 695.8 مليون دولار سنوياً تمثل نحو 29% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ حوالي 2399.9 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2004-2000) .
 - 2- تأتي كندا في المرتبة الثانية ، حيث بلغ متوسط كمية صادراتها نحو 797.8 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 21.7% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة ، بقيمة قدرت بنحو 523.7 مليون دولار سنوياً تمثل حوالي 21.8% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ نحو 2399.9 مليون دولار خلال الفترة (2004-2000) ، ويليهما في ذلك كل من بلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا ، وبولندا ، والأرجنتين ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا بنسب بلغت حوالي 17.1% ، 13.7% ، 4.8% ، 3.3% ، 2.7% ، 1.9% ، 1.3% ، 1.2% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .
 - 3- مما سبق يتضح أن هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا ، وبولندا ، والأرجنتين ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا تمثل أهم الأسواق التصديرية للبطاطس المجمدة ، حيث مثلت صادرات هذه الدول نحو 96.9% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ نحو 3674.6 ألف طن خلال الفترة (2004-2000) .
 - 4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها أستراليا ، والدنيمارك ، وأسبانيا ، ومصر ، والنمسا ، والصين ، وهونج كونج ، وجواتيمالا ، والهند ، وإيرلندا ، والمملكة العربية السعودية ، وبقية الدول الأخرى ما يقرب من 3.1% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (5-23) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المصدرة	متوسط كمية الصادرات	%	متوسط قيمة الصادرات	%	سعر التصدير دولار/طن
هولندا	1072223	29.2	695833	29	649
كندا	797751	21.7	523675	21.8	656
بلجيكا	627699	17.1	373465	15.6	595
الولايات المتحدة الأمريكية	503927	13.7	372270	15.5	739
فرنسا	177128	4.8	119595	5	675
ألمانيا	121171	3.3	75516	3.1	623
بولندا	100681	2.7	50534	2.1	502
الأرجنتين	70375	1.9	48306	2	686
المملكة المتحدة	48473	1.3	40666	1.7	839
نيوزيلندا	42539	1.2	25353	1.1	596
أستراليا	11503	0.3	9003	0.4	783
الدنيمارك	10919	0.3	8545	0.4	783
أسبانيا	10824	0.3	7363	0.3	680
مصر	10672	0.3	5231	0.2	490
النمسا	8920	0.2	7326	0.3	821
الصين	7589	0.2	5660	0.2	746
هونغ كونج	7577	0.2	5674	0.2	749
جواتيمالا	5971	0.2	1252	0.1	210
الهند	5644	0.2	1267	0.1	224
أيرلندا	3857	0.1	4523	0.2	1173
المملكة العربية السعودية	3764	0.1	1133	0.1	301
دول أخرى	25434	0.7	16799	0.7	660
إجمالي دول العالم	3674640	100	2399853	100	513
معامل التركيز الجغرافي	43.03	-	43	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

5- مثلت أسواق أكبر أربع دول وهي هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من 81.7% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة خلال فترة الدراسة ، ومن ذلك يبدو أن هذه الدول هي المسيطرة على أسعار البطاطس المجمدة في العالم.

6- كما تبين من الجدول المشار إليه أن مصر تحتل المرتبة الرابعة عشر بين الدول المصدرة للبطاطس المجمدة بمتوسط كمية صادرات قدر بحوالي 10.7 ألف طن ، يمثل نحو 0.3% من متوسط إجمالي الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة خلال نفس الفترة .

7- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات العالمية من البطاطس المجمدة بحوالي 43.03 ، 43 لكل منهما على الترتيب ، خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى وجود تركيز جغرافي للصادرات العالمية من البطاطس المجمدة.

8- تراوحت أسعار تصدير الطن من البطاطس المجمدة بين حد أدنى بلغ حوالي 210 دولار/طن لدولة جواتيمالا ، وحد أقصى بلغ حوالي 1173 دولار/طن لدولة أيرلندا ، وبمتوسط قدر بحوالي 513 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

د- نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من البطاطس المجمدة .

تبين من نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من البطاطس المجمدة خلال الفترة (2004-2000) الوارد بالجدول رقم (5-24) ما يلي .:

1- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المستوردة للبطاطس المجمدة على مستوى العالم ، حيث استوردت حوالي 675.2 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 19.1% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من البطاطس المجمدة والبالغ نحو 3535.5 ألف طن سنوياً ، وبقيمة قدرت بحوالي 444.2 مليون دولار ، تمثل نحو 18.1% من متوسط إجمالي قيمة الواردات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ حوالي 2448.4 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2004-2000) .

2- احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية ، حيث استوعبت أسواقها ما يقرب من 388.3 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 11% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من البطاطس المجمدة ، يليها في ذلك كل من فرنسا ، واليابان ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وهولندا ، والبرازيل ، والصين ،

جدول رقم (5-24) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الواردات العالمية من البطاطس المجمدة خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المستوردة	متوسط كمية الواردات	%	متوسط قيمة الواردات	%	سعر الاستيراد دولار/طن
الولايات المتحدة الأمريكية	675230	19.1	444233	18.1	658
المملكة المتحدة	388265	11	266621	10.9	687
فرنسا	331358	9.4	222586	9.1	672
اليابان	264380	7.5	242027	9.9	915
ألمانيا	256953	7.3	182133	7.4	709
إيطاليا	151672	4.3	110300	4.5	727
أسبانيا	151219	4.3	89831	3.7	594
هولندا	116650	3.3	67223	2.7	576
البرازيل	83773	2.4	52095	2.1	622
الصين	83149	2.4	62689	2.6	754
المكسيك	81083	2.3	61405	2.5	757
اليونان	72729	2.1	39608	1.6	545
أيرلندا	69187	2	52187	2.1	754
بلجيكا	59486	1.7	34129	1.4	574
المملكة العربية السعودية	54411	1.5	37276	1.5	685
السويد	48196	1.4	33420	1.4	693
الدنيمارك	42345	1.2	30514	1.2	721
البرتغال	41615	1.2	26985	1.1	648
كوريا	39088	1.1	31810	1.3	814
الفلبين	32869	0.9	17291	0.7	526
روسيا الاتحادية	28711	0.8	15838	0.6	552
هونج كونج	28500	0.8	24023	1	843
دول أخرى	434671	12.3	308494	12.6	710
إجمالي دول العالم	3535541	100	2448369	100	693
معامل التركيز الجغرافي	27.8	-	27.7	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

- والمكسيك ، واليونان ، وإيرلندا بنسب بلغت حوالي 9.4% ، 7.5% ، 7.3% ، 4.3% ، 4.3% ، 3.3% ، 2.4% ، 2.4% ، 2.3% ، 2.1% ، 2% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .
- 3- مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، واليابان ، وألمانيا تمثل أهم الأسواق التقليدية للبطاطس المجمدة على مستوى العالم ، حيث استوعبت أسواق هذه الدول حوالي 54.3% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من البطاطس المجمدة البالغ نحو 3535.5 ألف طن سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .
- 4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها إيطاليا ، وأسبانيا ، وهولندا ، والبرازيل ، والصين ، والمكسيك ، واليونان ، وإيرلندا ، وبقية دول العالم الأخرى ما يقرب من 45.7% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من البطاطس المجمدة خلال فترة الدراسة .
- 5- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الواردات العالمية من البطاطس المجمدة بحوالي 27.8 ، 27.7 لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تركيز جغرافي للواردات العالمية من البطاطس المجمدة.
- 6- تراوحت أسعار استيراد الطن من البطاطس المجمدة بين حد أدنى بلغ حوالي 526 دولار/طن لدولة الفلبين ، وحد أقصى بلغ نحو 915 دولار/طن لدولة اليابان ، وبمتوسط قدر بحوالي 693 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .
- ثالثاً : الخضر المجففة.

- أ- نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من الخضر المجففة .
- تبين من نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية من الخضر المجففة خلال الفترة (2000-2004) الوارد بالجدول رقم (5-25) ما يلي :
- 1- تعتبر الصين أهم الدول المصدرة للخضر المجففة على مستوى العالم ، حيث بلغ متوسط كمية صادراتها إلى دول العالم نحو 169.9 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 42.6% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة البالغ نحو 398.8 ألف طن سنوياً (قيادة سعرية) . وبقيمة قدرت بحوالي 285.5 مليون دولار سنوياً تمثل نحو 34.5% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة البالغ حوالي 827.5 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

جدول رقم (5-25) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المصدرة	متوسط كمية الصادرات	%	متوسط قيمة الصادرات	%	سعر التصدير دولار/طن
الصين	169872	42.6	285496	34.5	1681
الولايات المتحدة الأمريكية	54532	13.7	128212	15.5	2351
ألمانيا	16201	4.1	56640	6.8	3496
فرنسا	16112	4	45660	5.5	2834
أسبانيا	16016	4	23542	2.8	1470
الهند	13944	3.5	13664	1.7	980
مصر	12804	3.2	18945	2.3	1480
بولندا	11716	2.9	19005	2.3	1622
هولندا	9997	2.5	30085	3.6	3009
تركيا	8526	2.1	23068	2.8	2706
إسرائيل	7079	1.8	17517	2.1	2475
المجر	4762	1.2	13984	1.7	2937
إيطاليا	4618	1.2	20955	2.5	4538
البرتغال	3908	1	12187	1.5	3118
بلجيكا	3086	0.8	12815	1.5	4153
هونج كونج	2767	0.7	4621	0.6	1670
أوزباكستان	2727	0.7	1773	0.2	650
ميانمار	2450	0.6	1526	0.2	623
المكسيك	2353	0.6	8695	1.1	3695
المملكة المتحدة	2294	0.6	8023	1	3497
شيلي	2195	0.6	8338	1	3799
فيتنام	2155	0.5	3669	0.4	1703
دول أخرى	28711	7.2	69511	8.4	2421
إجمالي العالم	398826	100	827519	100	2075
معامل التركيز الجغرافي	45.9	-	39.7	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

2- تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية ، حيث بلغ متوسط كمية صادراتها نحو 54.5 ألف طن سنوياً ، يمثل نحو 13.7% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة ، بقيمة قدرت بنحو 128.2 مليون دولار سنوياً تمثل حوالي 15.5% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة والبالغ نحو 827.5 مليون دولار خلال الفترة (2000-2004) ، ويليهما في ذلك كل من ألمانيا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، والهند ، ومصر ، وبولندا ، وهولندا ، وتركيا بنسب بلغت حوالي 4.1% ، 4% ، 3.5% ، 3.2% ، 2.9% ، 2.5% ، 2.1% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .

3- مما سبق يتضح أن الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، والهند ، ومصر ، وبولندا ، وهولندا ، وتركيا تمثل أهم الأسواق التصديرية للخضر المجففة ، حيث مثلت صادرات هذه الدول نحو 82.6% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة والبالغ نحو 398.8 ألف طن خلال الفترة (2000-2004) .

4- مثلت أسواق أكبر دولتين وهما الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من 56.3% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة خلال فترة الدراسة ، ومن ذلك يبدو أن هاتين الدولتين هما الدولتان المسيطرتان على أسعار الخضر المجففة في العالم .

5- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها إسرائيل ، والمجر ، وإيطاليا ، والبرتغال ، وبقية الدول الأخرى ما يقرب من 17.4% من متوسط إجمالي كمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة خلال فترة الدراسة .

6- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات العالمية من الخضر المجففة بحوالي 45.9 ، 39.7 لكل منهما على الترتيب ، خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى وجود تركيز جغرافي لكمية الصادرات العالمية من الخضر المجففة .

7- تراوحت أسعار تصدير الطن من الخضر المجففة بين حد أدنى بلغ حوالي 623 دولار/طن لدولة ميانمار ، وحد أقصى بلغ حوالي 4538 دولار/طن لدولة إيطاليا ، وبمتوسط قدر بحوالي 2075 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

ب- نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من الخضر المجففة .

تبين من نمط التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من الخضر المجففة خلال الفترة (2000-2004) الوارد بالجنول رقم (5-26) ما يلي .:

1- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المستوردة للخضر المجففة على مستوى العالم ، حيث استوردت حوالي 54.9 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 12.6% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضر المجففة والبالغ نحو 436.8 ألف طن سنوياً ، وبقيمة قدرت بحوالي 96.7 مليون دولار ، تمثل نحو 11.1% من متوسط إجمالي قيمة الواردات العالمية من الخضر المجففة والبالغ حوالي 873.9 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

2- احتلت ألمانيا المرتبة الثانية ، حيث استوعبت أسواقها ما يقرب من 44.7 ألف طن سنوياً ، تمثل نحو 10.2% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضر المجففة ، يليها في ذلك كل من اليابان ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وكندا ، وفرنسا ، وكوريا ، وماليزيا ، وإيطاليا ، وروسيا الاتحادية بنسب بلغت حوالي 9.6% ، 8.7% ، 5.9% ، 4.1% ، 3.5% ، 3.4% ، 2.6% ، 2.5% ، 2.5% لكل منهم على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً .

3- مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، واليابان ، وهولندا ، تمثل أهم الأسواق التقليدية للخضر المجففة على مستوى العالم ، حيث استوعبت أسواق هذه الدول حوالي 41.1% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضر المجففة البالغ نحو 436.8 ألف طن سنوياً خلال الفترة (2000-2004) .

4- مثلت أسواق الدول الأخرى وأهمها المملكة المتحدة ، وكندا ، وفرنسا ، وكوريا ، وماليزيا ، وإيطاليا ، وروسيا الاتحادية ، وبقيمة دول العالم الأخرى ما يقرب من 48.9% من متوسط إجمالي كمية الواردات العالمية من الخضر المجففة خلال فترة الدراسة .

5- قدر معامل التركيز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الواردات العالمية من الخضر المجففة بحوالي 23.6 ، 27.6 لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تركيز جغرافي للواردات العالمية من الخضر المجففة .

جدول رقم (5-26) : التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الواردات العالمية من الخضار المجففة خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

الدول المستوردة	متوسط كمية الواردات	%	متوسط قيمة الواردات	%	سعر الاستيراد دولار/طن
الولايات المتحدة الأمريكية	54858	12.6	96668	11.1	1762
ألمانيا	44699	10.2	104349	11.9	2334
اليابان	42018	9.6	156915	18	3734
هولندا	37901	8.7	55717	6.4	1470
المملكة المتحدة	25700	5.9	54526	6.2	2122
كندا	18035	4.1	48093	5.5	2667
فرنسا	15397	3.5	35328	4	2294
كوريا	15030	3.4	34495	3.9	2295
ماليزيا	11163	2.6	7681	0.9	688
إيطاليا	10967	2.5	20016	2.3	1825
روسيا الاتحادية	10926	2.5	6142	0.7	562
استراليا	8378	1.9	18040	2.1	2153
بلجيكا	8000	1.8	13434	1.5	1679
تاييلاند	7983	1.8	3635	0.4	455
أسبانيا	7739	1.8	9565	1.1	1236
البرازيل	6472	1.5	9824	1.1	1518
بولندا	6345	1.5	11406	1.3	1798
الصين	6162	1.4	8471	1	1375
إندونيسيا	5374	1.2	6437	0.7	1198
النمسا	4823	1.1	12166	1.4	2522
سنغافورة	4767	1.1	4791	0.5	1005
اليونان	4027	0.9	3666	0.4	910
الفلبين	3653	0.8	5287	0.6	1447
دول أخرى	76342	17.5	148567	17	1946
إجمالي دول العالم	436761	100	873921	100	2001
معامل التركيز الجغرافي	23.6	-	27.6	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO Stat) .

6- تراوحت أسعار استيراد الطن من الخضر المجففة بين حد أدنى بلغ حوالي 455 دولار/طن لدولة تايلاند ، وحد أقصى بلغ نحو 3734 دولار/طن لدولة اليابان ، وبمتوسط قدر بحوالي 2001 دولار/طن خلال فترة الدراسة المشار إليها آنفاً .

من الاستعراض السابق للتجارة العالمية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة يمكن استخلاص الآتي :-

أولاً : الصادرات العالمية:

1- هناك زيادة مستمرة في الكميات المصدرة عالمياً من تلك المنتجات بصفة عامة خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، ويستثنى من ذلك عصير المانجو الذي تعرضت الكميات المصدرة منه للتذبذب خلال الفترة المشار إليها .

2- هناك بعض المنتجات التي حققت معدل نمو سنوي مرتفع نسبياً في الكميات المصدرة منها خلال تلك الفترة وفي مقدمتها البطاطس المجمدة (9.7%) ، وعصير الفاكهة (8.2%) ، والخضروات المجمدة (6.6%) .

3- هناك بعض المنتجات التي حققت معدل نمو سنوي مرتفع نسبياً في قيمة صادراتها خلال تلك الفترة وفي مقدمتها عصير الفاكهة (7.5%) ، والخضروات المجمدة (5.6%) ، والخضر المجففة (2.03%)

4- هناك بعض المنتجات التي حققت تراجع في قيمة صادراتها منها البطاطس المجمدة (-9.1%) ، وعصير المانجو (-0.14%) .

5- تعتبر مصر أهم الدول المصدرة لعصير المانجو ، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا ، أهم الدول المصدرة لعصير الفاكهة.

6- تعتبر بلجيكا، والصين ، والمكسيك ، وبولندا ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا ، من أهم الدول المصدرة للخضروات المجمدة ، في حين تعتبر هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، أهم الدول المصدرة للبطاطس المجمدة .

7- تعد الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ، أهم الدول المصدرة للخضر المجففة.

ثانياً : الواردات العالمية :

1- هناك زيادة مستمرة في الكميات المستوردة عالمياً (الطلب العالمي) من تلك المنتجات بصفة عامة خلال فترة الدراسة (1990-2004) .

- 2- هناك بعض المنتجات التي تزايد عليها الطلب العالمي بمعدلات نمو مرتفعة خلال تلك الفترة وفي مقدمتها البطاطس المجمدة (9.7%) ، وعصير الفاكهة (7.8%) ، والخضر المجمدة (6.3%) .
- 3- هناك بعض المنتجات التي تزايد الطلب العالمي عليها بمعدلات نمو أقل نسبياً خلال فترة الدراسة منها الخضر المجففة (3.1%) ، وعصير المانجو (2.6%) .
- 4- هناك بعض المنتجات التي حققت تراجع في قيمة وارداتها منها عصير المانجو (-0.7%) .
- 5- تعتبر ليبيا والصين أهم الأسواق المستوردة لعصير المانجو ، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا، وكندا، وألمانيا، وهولندا ، أهم الأسواق المستوردة لعصير الفاكهة .
- 6- تعتبر ألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، واليابان ، أهم الأسواق المستوردة للخضروات المجمدة ، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، واليابان، وألمانيا، أهم الأسواق المستوردة للبطاطس المجمدة .
- 7- تعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، واليابان ، وهولندا ، أهم الأسواق المستوردة للخضر المجففة.

الفصل الثاني

القدرة التنافسية للصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة

تمهيد:

تتأثر الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة بالعديد من العوامل منها ما يتصل بالعوامل الداخلية إنتاجاً وتسويقاً وتصنيعاً واستهلاكاً ، وتتركز هذه العوامل في مدى جودة الإنتاج من الخضر والفاكهة من حيث الشكل واللون والطعم والرائحة بما يتناسب مع ذوق المستهلك سواء المحلي أو الخارجي بما يجعلها قادرة على المنافسة ، خاصة في إطار التغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة والممثلة في الإصلاح الاقتصادي وقيام منظمة التجارة العالمية وما تبعها من نفاذ للأسواق وتخفيض في الرسوم الجمركية والتخفيف من القيود غير التجارية ، الأمر الذي سينعكس على انسياب الصادرات بحرية تامة داخل الأسواق العالمية ، إضافة إلى طريقة التصنيع ومدى استخدامها للتكنولوجيا الحديثة في طرق الإنتاج والتعبئة والتغليف والتخزين وغيرها من الوظائف التسويقية التي ستعكس في النهاية على قدرتها على المنافسة الشرسة بين الدول المنتجة والمصدرة خاصة مع التقدم في وسائل الإنتاج وتعدد وتنوع أنواع المعلبات وطرق تغليفها سواء من ناحية الشكل أو اللون والاحتفاظ بالطعم والرائحة والخلو من متبقيات المبيدات والأسمدة .

فإذا أضفنا إلى ما سبق الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية اتضح لنا الواقع التصديري لكمية وقيمة الصادرات المصرية من تلك المنتجات ، كما يتأثر الواقع التصديري بالعوامل الخارجية الأخرى والتي تتمثل في الأسعار العالمية ، وأسعار الدول المنافسة ، وجودة المنتجات ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية ، ومقدرتها على الاستمرارية والتواجد في الأسواق الخارجية في الوقت المناسب وبالسعر الملائم بما يجعلها قادرة على المنافسة من ناحية ، مع المحافظة على أسواقها التقليدية وفتح أسواق جديدة من الناحية الأخرى ، وفي هذا الإطار تتحدد الصادرات كمية وقيمة وهو ما سوف يتم عرضه تفصيلاً .

ويتناول هذا الجزء من الدراسة تطور الصادرات المصرية من تلك المنتجات (حسب المناخ من البيانات) ، وكذا تطور الأسعار التصديرية وأثر تطبيق اتفاقية الجات على تلك المتغيرات ، ودراسة أهم الدول المصدرة لتلك المنتجات ومن ثم المنافسة لمصر ، وبعض مؤشرات الأداء التصديري للمنتجات موضع الدراسة.

أولاً : الصادرات المصرية من العصائر .

1- تطور صادرات عصير المانجو .

يوضح الجدول رقم (5-27) التذبذب الواضح في كمية الصادرات من عصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) ، حيث بلغت نحو 2286 طن عام 1990 ، وتزايدت إلى نحو 13545 طن عام 2004 ، واستمرت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر ، حيث بلغت حدها الأدنى عام 1992 وذلك بنحو 709 طن . وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية صادرات عصير المانجو المصري بالطن خلال الفترة (1990-2004) وجد أن أنسب نماذج الاتجاه الزمني العام تمثيلاً لها النموذج الخطي الذي تشير إليه المعادلة الموضحة بالجدول رقم (5-28) حيث تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام إلى أن كمية الصادرات من عصير المانجو أخذت اتجاهها عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 700.3 طن ، يمثل نحو 17.5% من متوسط كمية الصادرات المصرية من عصير المانجو والبالغ نحو 3992 طن خلال الفترة (1990-2004) . وارتبطت قيمة الصادرات من عصير المانجو بنظيرتها للكمية ، حيث بلغت قيمة الصادرات من عصير المانجو نحو 1801 ألف دولار عام 1990 ، وتزايدت حتى بلغت أقصى قيمة لها عام 2004 حيث قدرت بنحو 7027 ألف دولار وبلغت أدنى قيمة لها عام 1992 حيث قدرت بنحو 722 ألف دولار . كما تبين المعادلة الخاصة بتطور قيمة صادرات عصير المانجو المصري والواردة بالجدول رقم (5-28) أن تلك القيمة تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 339.5 ألف دولار يمثل نحو 12.3% من متوسط قيمة صادرات عصير المانجو المصري خلال الفترة المشار إليها .

مما سبق يتضح أنه على الرغم من اتجاه كل من الكميات المصدرة من عصير المانجو وقيمتها إلى التزايد إلا أنها قد تنخفض في بعض السنوات مما يؤدي إلى تذبذب تلك الكميات والقيم من عام لآخر خلال الفترة موضع الدراسة . وبحساب متوسط السعر التصديري لعصير المانجو المصري خلال الفترة (1990-2004) يتضح تذبذبه ما بين حد أدنى بلغ نحو 519 دولار/طن عام 2004 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1115 دولار/طن عام 1991 ، كما تبين المعادلة الخاصة بتطور سعر التصدير لعصير المانجو المصري والواردة بالجدول رقم (5-28) أن هذا السعر يتناقص بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 30.6 دولار/طن ، يمثل نحو 3.6% من متوسط سعر تصدير الطن

جدول رقم (5-27) : تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من عصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	2286	1801	788
1991	3020	3366	1115
1992	709	722	1018
1993	1159	901	777
1994	1503	1414	941
1995	1358	1353	996
متوسط الفترة الأولى	1673	1593	939
1996	1808	1859	1028
1997	1284	1384	1078
1998	1226	1362	1111
1999	2414	2068	857
2000	3566	2809	788
2001	5416	3007	555
2002	9329	5861	628
2003	11259	6571	584
2004	13545	7027	519
متوسط الفترة الثانية	5539	3550	794
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(2.4)	*(2.3)	1.5
% للتغير بين الفترتين	231	123	15.4
متوسط الفترتين	3992	2767	852

* معنوية عند مستوى 0.01

المصدر:

جمعت وحسبت من:

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

(FAO Stat) .

جدول رقم (5-28) : نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة لصادرات عصير المانجو المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار ، سعر التصدير دولار/طن)

المعنوية	F	R ²	قيمة T	% للتغير السنوي	معامل الانحدار B	ثابت المعادلة α	المتغير
*	18.7	0.56	4.3	17.5	700.3	-1611	كمية صادرات مصر
*	15	0.51	3.9	12.3	339.5	51.3	قيمة صادرات مصر
*	9.8	0.40	3.2	-3.6	-30.6	1097	سعر تصدير مصر
-	1.6	0.05	1.3	4.1	50	805	كمية صادرات الهند
-	1.4	0.03	1.2	-0.9	-7.4	859	سعر تصدير الهند
-	0.6	0.01	0.8	-5.9	-25.1	623.8	كمية صادرات الصين
-	0.5	0.01	0.7	0.7	6	859	سعر تصدير الصين
-	1	0.02	1	2	33.8	1405	كمية صادرات الدول المنافسة

حيث ::

(* تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .

(-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار .

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-27) بالدراسة ، والجدول أرقام (5-1)-

(3-5) بالملحق.

خلال فترة الدراسة البالغ نحو 852 دولار/طن ويلاحظ وجود ارتباط عكسي ما بين الكمية المصدرة من عصير المانجو ومتوسط سعر التصدير ، مما يعني أن الطلب الخارجي على عصير المانجو يزداد بانخفاض السعر ويعكس مدى إمكانية زيادة الصادرات المصرية ومنافستها للأسواق الخارجية كلما كان السعر منخفضاً .

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من عصير المانجو خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (5-27) إلى اتجاه كل من كمية وقيمة صادرات عصير المانجو نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 1673 طن ، 1593 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 5539 طن ، 3550 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 231% ، 123% من المتوسط السنوي لكمية وقيمة الصادرات من عصير المانجو في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، في حين يشير نفس الجدول إلى أن سعر تصدير الطن من عصير المانجو أخذ في التناقص خلال فترة الدراسة ، حيث انخفض من حوالي 939 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى ، إلى حوالي 794 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية ، بنقص يمثل نحو 15.4% من المتوسط السنوي لسعر تصدير الطن في الفترة الأولى ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند أي من مستويات المعنوية الإحصائية المألوفة ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات تأثير قوي على كمية وقيمة الصادرات من عصير المانجو .

صادرات عصير المانجو في الدول المنافسة :

من دراسة التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات العالمية من عصير المانجو خلال الفترة (2000-2004) بالجدول رقم (5-17) السابق ذكره تبين أن كمية الصادرات من عصير المانجو المصري تمثل نحو 88.7% من إجمالي كمية الصادرات العالمية من عصير المانجو ينافسها في ذلك كل من الهند ، والصين بفارق كبير للغاية ، حيث تمثل كمية صادرات الدول الثلاث مجتمعة ما يقرب من 98.6% من إجمالي كمية الصادرات العالمية من عصير المانجو . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لكميات وأسعار صادرات عصير المانجو من هذه الدول خلال الفترة (1990-2004) ، تبين من الجدول رقم (5-28) أن كمية

صادرات الهند تتزايد بمعدل سنوي بلغ حوالي 50 طن يمثل نحو 4.1% من متوسط كمية صادرات الهند من عصير المانجو البالغ نحو 1205 طن خلال الفترة (1990-2004) ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، الأمر الذي يشير إلى استقرار كمية الصادرات الهندية من عصير المانجو . في حين يشير نفس الجدول إلى أن سعر تصدير الهند يتناقص بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 7.4 دولار/طن ، يمثل نحو 0.9% من متوسط سعر تصدير الهند البالغ حوالي 800 دولار/طن . أما بالنسبة لكمية صادرات الصين من عصير المانجو فتبين من نفس الجدول أنها أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 25.1 طن ، يمثل نحو 5.9% من متوسط كمية صادرات الصين البالغ حوالي 423 طن خلال فترة الدراسة (1990-2004) . كما يشير نفس الجدول إلى أن سعر تصدير الصين يتزايد سنوياً بمعدل غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 6 دولار/طن يمثل نحو 0.7% فقط من متوسط سعر تصدير الصين البالغ نحو 907 دولار/طن . وبالنسبة لإجمالي صادرات الدول المنافسة فقد تبين أنها تتزايد بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 33.8 طن . مما سبق تبين أن الدول المنافسة لمصر لا تتزايد كمية صادراتها من عصير المانجو ، فإما تتناقص أو تزيد بمعدلات غير معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى استقرار الطلب العالمي على عصير المانجو ، وأن عصير المانجو المصري لا يتعرض لمنافسة شديدة . وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للزيادة أو للتناقص غير المعنوي إحصائياً ، مما يشير إلى أنها تدور حول متوسطها الحسابي خلال فترة الدراسة ، في حين تتجه أسعار صادرات عصير المانجو المصري إلى الانخفاض بمعدلات معنوية إحصائياً مما يجعله يستطيع المنافسة ويتيح أمامه فرصة لتنمية صادراته عن طريق زيادة جهود الترويج والإعلان.

2- تطور صادرات عصير الفاكهة .

يوضح الجدول رقم (5-29) التذبذب الواضح في كمية الصادرات من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) ، حيث بلغت نحو 1386 طن عام 1990 ، وتزايدت إلى نحو 11297 طن عام 2004 ، واستمرت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر ، حيث بلغت حدها الأدنى عام 1992 وذلك بنحو 435 طن . وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية صادرات عصير الفاكهة المصري بالطن خلال الفترة (1990-2004) وجد أن أنسب نماذج الاتجاه

جدول رقم (5-29) : تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	1386	969	699
1991	1134	970	855
1992	435	437	1005
1993	778	669	860
1994	876	695	793
1995	866	713	823
متوسط الفترة الأولى	913	742	839
1996	866	713	823
1997	749	589	786
1998	636	645	1014
1999	1010	718	711
2000	1538	1117	726
2001	2521	1734	688
2002	2669	1753	657
2003	10848	6337	584
2004	11297	6341	561
متوسط الفترة الثانية	3570	2216	728
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(1.9)	*(1.9)	*(1.9)
% للتغير بين الفترتين	291	199	13.2
متوسط الفترتين	2507	1627	773

* معنوية عند مستوى 0.05

المصدر:

جمعت وحسبت من :

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

(FAO Stat) .

الزمني العام تمثيلاً لها النموذج الخطي الذي تشير إليه المعادلة الموضحة بالجدول رقم (5-30) حيث تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام إلى أن كمية الصادرات من عصير الفاكهة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 528 طن ، يمثل نحو 21.1% من متوسط كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة والبالغ نحو 2507 طن خلال الفترة (1990-2004) . وارتبطت قيمة الصادرات من عصير الفاكهة بنظيرتها للكمية ، حيث بلغت قيمة الصادرات من عصير الفاكهة نحو 969 ألف دولار عام 1990 ، وتزايدت حتى بلغت أقصى قيمة لها عام 2004 حيث قدرت بنحو 6341 ألف دولار وبلغت أدنى قيمة لها عام 1992 حيث قدرت بنحو 437 ألف دولار . كما تبين المعادلة الخاصة بتطور قيمة صادرات عصير الفاكهة المصري والواردة بالجدول رقم (5-30) أن تلك القيمة تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 292.3 ألف دولار يمثل نحو 18% من متوسط قيمة صادرات عصير الفاكهة المصري البالغ نحو 1627 ألف دولار خلال الفترة المشار إليها .

مما سبق يتضح أنه على الرغم من اتجاه كل من الكميات المصدرة من عصير الفاكهة وقيمتها إلى التزايد إلا أنها قد تنخفض في بعض السنوات مما يؤدي إلى تذبذب تلك الكميات والقيم من عام لآخر خلال الفترة موضع الدراسة . وبحساب متوسط السعر التصديري لعصير الفاكهة المصري خلال الفترة (1990-2004) يتضح تذبذبه ما بين حد أدنى بلغ نحو 561 دولار/طن عام 2004 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1014 دولار/طن عام 1998 ، كما تبين المعادلة الخاصة بتطور سعر التصدير لعصير الفاكهة المصري والواردة بالجدول رقم (5-30) أن هذا السعر يتناقص بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 18.8 دولار/طن ، يمثل نحو 2.4% من متوسط سعر تصدير الطن خلال فترة الدراسة البالغ نحو 772 دولار/طن ، ويلاحظ وجود ارتباط عكسي ما بين الكمية المصدرة من عصير الفاكهة ومتوسط سعر التصدير ، مما يعني أن الطلب الخارجي على عصير الفاكهة يزداد بانخفاض السعر ويعكس مدى إمكانية زيادة الصادرات المصرية ومنافستها للأسواق الخارجية كلما كان السعر منخفضاً .

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من عصير الفاكهة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق

جدول رقم (5-30): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة لصادرات عصير الفاكهة المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).
(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار ، سعر التصدير دولار/طن)

المعنوية	F	R ²	قيمة T	% للتغير السنوي	معامل الانحدار B	ثابت المعادلة α	المتغير
*	10.5	0.41	3.3	21.1	528	-1716.9	كمية صادرات مصر
*	10.6	0.41	3.3	18	292.3	-712	قيمة صادرات مصر
*	9	0.38	3	-2.4	-18.8	922.6	سعر تصدير مصر
*	188	0.93	13.7	7.4	17702	99139	كمية صادرات أمريكا
*	86	0.86	9.3	3.2	19.2	444.4	سعر تصدير أمريكا
*	33.6	0.70	5.8	10	7330	14570	كمية صادرات ألمانيا
*	26	0.64	5.1	-4.6	-80.8	2387.4	سعر تصدير ألمانيا
*	88.4	0.86	9.4	9.1	4848.4	14380	كمية صادرات إيطاليا
*	10.3	0.41	3.2	-2.8	-34	1504	سعر تصدير إيطاليا
*	125.4	0.89	11.2	18	6959.3	-16981	كمية صادرات أسبانيا
*	10.9	0.41	3.3	-3.1	-27.1	1085	سعر تصدير أسبانيا
*	39.7	0.73	6.3	10.6	4666.7	6900	كمية صادرات تايلاند
*	46	0.76	6.8	-3.6	-29.9	1078	سعر تصدير تايلاند
*	31.4	0.69	5.6	7.9	3712.7	17011	كمية صادرات هولندا
*	11.6	0.42	3.4	-1.7	-41.6	2735	سعر تصدير هولندا
*	40	0.73	6.3	13.5	5091	-3028.4	كمية صادرات المكسيك
-	1	0.01	1	-1.2	-7.5	691	سعر تصدير المكسيك
*	511	0.97	22.6	9.4	50280.1	131990.6	كمية صادرات الدول المنافسة

حيث: (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .
(-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار.

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-29) بالدراسة ، والجدول أرقام من ((4-5) - (10-5)) بالملحق.

اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (5-29) إلى اتجاه كل من كمية وقيمة صادرات عصير الفاكهة نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 913 طن ، 742 ألف دولار كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 3570 طن ، 2216 ألف دولار كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 291% ، 199 % من المتوسط السنوي لكمية وقيمة الصادرات من عصير الفاكهة في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، في حين يشير نفس الجدول إلى أن سعر تصدير الطن من عصير الفاكهة أخذ في التناقص خلال فترة الدراسة ، حيث انخفض من حوالي 839 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى ، إلى حوالي 728 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية ، بنقص يمثل نحو 13.2% من المتوسط السنوي لسعر تصدير الطن في الفترة الأولى ، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات تأثير قوي على كمية وقيمة الصادرات من عصير الفاكهة .

صادرات عصير الفاكهة في الدول المنافسة لمصر:.

تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا ، والمكسيك أكبر الدول المنافسة لمصر في تصدير عصير الفاكهة من حيث كمية الصادرات ويتبين من الجداول أرقام (5-4) - (5-10) بالملحق أن متوسط إجمالي صادرات الدول المنافسة بلغ حوالي 534 ألف طن تمثل نحو 50.1% من إجمالي صادرات العالم والبالغ نحو 1065 ألف طن خلال الفترة (1990-2004) ، وتبلغ صادرات عصير الفاكهة المصري حوالي 2507 طن تمثل نحو 0.24% من إجمالي صادرات العالم ، وحوالي 0.5% من إجمالي صادرات الدول المنافسة لنفس الفترة . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لكميات وأسعار صادرات عصير الفاكهة من هذه الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) ، تبين من الجدول رقم (5-30) أن كمية صادرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا ، والمكسيك تزيد بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي 17702 ، 7330 ، 4848.4 ، 6959.3 ، 4666.7 ، 3712.7 ، 5091 طن سنوياً على الترتيب . وبالنسبة لإجمالي صادرات الدول المنافسة فقد تبين أنها تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 50280.1 طن ، أما بالنسبة لأسعار تصدير عصير الفاكهة في الدول المنافسة فقد تبين أن أسعار تصدير كل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا ، والمكسيك تتناقص سنوياً بمعدلات معنوية إحصائياً بلغت

حوالي 80.8 ، 34 ، 27.1 ، 29.9 ، 41.6 ، 7.5 دولار/طن عدا سعر تصدير المكسيك فلم تثبت معنوية تناقصه إحصائياً . بينما يزيد سعر تصدير عصير الفاكهة الأمريكي بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 19.2 دولار/طن .
مما سبق تبين أن معظم الدول المنافسة لمصر تتزايد كمية صادراتها من عصير الفاكهة إلى العالم بمعدلات معنوية مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على عصير الفاكهة وأنها تنتج أنواعاً ذات صفات مرغوبة للمستهلكين ، مما قد يعرض عصير الفاكهة المصري للمنافسة الشديدة ، وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للتناقص المعنوي إحصائياً مما يشير إلى صعوبة المنافسة في ظل السعر المصري الحالي، لذا يحتاج الأمر العمل على دراسة إمكانية خفض أسعار التصدير المصرية حتى تزداد القدرة التنافسية لمصر في الأسواق العالمية .

ثانياً : الخضروات المجمدة:

1- تطور صادرات الخضر المجمدة الأخرى .

يوضح الجدول رقم (5-31) التذبذب الواضح في كمية الصادرات من الخضر المجمدة خلال الفترة (1990-2004) ، حيث بلغت نحو 5209 طن عام 1990 ، وتزايدت إلى نحو 22291 طن عام 2004 ، واستمرت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية صادرات الخضر المجمدة بالطن خلال الفترة (1990-2004) وجد أن أنسب نماذج الاتجاه الزمني العام تمثيلاً لها النموذج الخطي الذي تشير إليه المعادلة الموضحة بالجدول رقم (5-32) حيث تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام إلى أن كمية الصادرات من الخضر المجمدة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 1498 طن ، يمثل نحو 7.2% من متوسط كمية الصادرات المصرية من الخضر المجمدة والبالغ نحو 11829 طن خلال الفترة (1990-2004). وارتبطت قيمة الصادرات من الخضر المجمدة بنظيرتها للكمية ، حيث بلغت قيمة الصادرات من الخضر المجمدة نحو 3622 ألف دولار عام 1990 ، وتزايدت حتى بلغت أقصى قيمة لها عام 2004 حيث قدرت بنحو 19515 ألف دولار . كما تبين المعادلة الخاصة بتطور قيمة صادرات الخضر المجمدة الأخرى المصرية والواردة بالجدول رقم (5-32) أن تلك القيمة تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ

جدول رقم (5-31) : تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من
الخضار المجمدة الأخرى خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	5209	3622	695
1991	8839	6664	754
1992	10645	7928	745
1993	11296	7812	692
1994	11375	8545	751
1995	12624	10566	837
متوسط الفترة الأولى	9998	7523	746
1996	14139	10929	773
1997	13405	14212	1060
1998	10000	10200	1020
1999	10454	11856	1134
2000	8582	7855	915
2001	9286	8718	939
2002	9000	8900	989
2003	20296	15332	755
2004	22291	19515	875
متوسط الفترة الثانية	13050	11946	940
معنوية الفرق بين المتوسطين	1.5	*(2.8)	*(4.1)
% للتغير بين الفترتين	30.5	59	26
متوسط الفترتين	11829	10177	862

* معنوية عند مستوى 0.01

المصدر:

جمعت وحسبت من :

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

(FAO Stat) .

جدول رقم (5-32): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة لصادرات الخضر المجمدة الأخرى المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).
(الكمية بالطن ، القيمة بالألف دولار ، سعر التصدير دولار / طن)

المتغير	ثابت المعادلة α	معامل الانحدار B	% للتغير السنوي	قيمة T	R^2	F	المعنوية
كمية صادرات مصر	7981	1498	7.2	4.5	0.57	20.1	*
قيمة صادرات مصر	5276.3	612.6	6	3.6	0.48	13	*
سعر تصدير مصر	796.9	-1.6	0.2	0.2	0.002	0.04	-
كمية صادرات بلجيكا	225225	46308.2	7.8	27.3	0.98	746	*
سعر تصدير بلجيكا	847	-1.04	-0.1	1	0.02	1	-
كمية صادرات الصين	87356	23727	8.6	13.4	0.92	182	*
سعر تصدير الصين	1392	-35.4	-3.2	8.6	0.84	74	*
كمية صادرات المكسيك	107519	12585	6	3.3	0.41	11	*
سعر تصدير المكسيك	721	1.15	0.2	1	0.01	1	-
كمية صادرات بولندا	24434	15948	10.5	7.3	0.79	54	*
سعر تصدير بولندا	306.3	16.3	3.7	3.1	0.37	9.6	*
كمية صادرات أسبانيا	15060	12670.3	10.9	12.6	0.91	159	*
سعر تصدير أسبانيا	1370	-39.6	-3.8	3.7	0.47	13	*
كمية صادرات فرنسا	58825	8629.3	6.8	18.3	0.96	335	*
سعر تصدير فرنسا	337	-33.3	-2.9	5	0.63	25	*
كمية صادرات هولندا	97383	4306	3.3	2.2	0.19	4.8	*
سعر تصدير هولندا	1053	-12.2	-1.3	1.7	0.12	3	-
كمية صادرات الدول المنافسة	615802	124174	7.7	28	0.98	784	*

حيث: (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .

(-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار .

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-31) بالدراسة ، والجدول أرقام من

((11-5) - (17-5)) بالملحق.

حوالي 612.6 ألف دولار يمثل نحو 6% من متوسط قيمة صادرات الخضر المجمدة المصرية البالغ نحو 10177 ألف دولار خلال الفترة المشار إليها .
مما سبق يتضح أنه على الرغم من اتجاه كل من الكميات المصدرة من الخضر المجمدة وقيمتها إلى التزايد إلا أنها قد تنخفض في بعض السنوات مما يؤدي إلى تذبذب تلك الكميات والقيم من عام لآخر خلال الفترة موضع الدراسة .
وبحساب متوسط السعر التصديري للخضر المجمدة المصرية خلال الفترة (1990-2004) يتضح تذبذبه ما بين حد أدنى بلغ نحو 692 دولار/طن عام 1993 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1134 دولار/طن عام 1999 ، كما تبين المعادلة الخاصة بتطور سعر التصدير للخضر المجمدة المصرية والواردة بالجدول رقم (5-32) أن هذا السعر يتناقص بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.6 دولار/طن ، يمثل نحو 0.2% من متوسط سعر تصدير الطن خلال فترة الدراسة البالغ نحو 862 دولار/طن ، ويلاحظ وجود ارتباط عكسي ما بين الكمية المصدرة من الخضر المجمدة ومتوسط سعر التصدير ، مما يعني أن الطلب الخارجي على الخضر المجمدة يزداد بانخفاض السعر ويعكس مدى إمكانية زيادة الصادرات المصرية ومنافستها للأسواق الخارجية كلما كان السعر منخفضاً .

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من الخضر المجمدة الأخرى خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (5-31) إلى اتجاه كل من كمية وقيمة الصادرات ، ومتوسط سعر تصدير الطن من الخضر المجمدة الأخرى نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 9998 طن ، 7523 ألف دولار ، 746 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 13050 طن ، 10177 ألف دولار ، 940 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 30.5% ، 59% ، 26% من المتوسط السنوي لكمية وقيمة الصادرات ، ومتوسط سعر تصدير الطن من الخضر المجمدة الأخرى في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بالنسبة لقيمة الصادرات ومتوسط سعر تصدير الطن ، إلا أنها لم تثبت معنويتها إحصائياً بالنسبة لكمية الصادرات ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات تأثير قوي على قيمة الصادرات المصرية من الخضر المجمدة الأخرى .

صادرات الخضر المجمدة في الدول المنافسة لمصر.:

تعتبر كل من بلجيكا ، والصين ، والمكسيك ، وبولندا ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا أكبر الدول المنافسة لمصر في تصدير الخضر المجمدة من حيث كمية الصادرات ، وتبين الجداول أرقام (5-11) - (5-17) بالملحق أن متوسط إجمالي صادرات الدول المنافسة بلغ حوالي 1609.2 ألف طن تمثل نحو 72% من إجمالي صادرات العالم البالغ نحو 2237 ألف طن خلال الفترة (1990-2004) ، وبلغت صادرات الخضر المجمدة المصرية حوالي 11829 طن تمثل نحو 0.53% من إجمالي صادرات العالم ، وحوالي 0.74% من إجمالي صادرات الدول المنافسة لنفس الفترة . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لكميات وأسعار صادرات الخضر المجمدة من هذه الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) ، تبين من الجدول رقم (5-32) أن كمية صادرات كل من بلجيكا ، والصين ، والمكسيك ، وبولندا ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا تزيد بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي 46308.2 ، 23727 ، 12585 ، 15948 ، 12670.3 ، 8629.3 ، 4306 طن سنوياً على الترتيب . وبالنسبة لإجمالي صادرات الدول المنافسة فقد تبين أنها تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 124174 طن ، أما بالنسبة لأسعار تصدير الخضر المجمدة في الدول المنافسة فقد تبين أن أسعار تصدير كل من بلجيكا ، والصين ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا تتناقص سنوياً بمعدلات معنوية إحصائياً بلغت نحو 1.04 ، 35.4 ، 39.6 ، 33.3 ، 12.2 دولار/طن عدا سعري تصدير كل من بلجيكا وهولندا فلم تثبت معنوية تناقصهما إحصائياً . بينما يزيد سعر تصدير الخضر المجمدة لكل من المكسيك ، وبولندا بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بالنسبة لبولندا بلغ نحو 16.3 دولار/طن .

مما سبق يتضح أن كل الدول المنافسة لمصر تتزايد كمية صادراتها من الخضر المجمدة إلى العالم بمعدلات معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على الخضر المجمدة وأنها تنتج أنواعاً ذات صفات مرغوبة للمستهلكين ، الأمر الذي يعرض صادرات مصر من الخضر المجمدة للمنافسة الشديدة . وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للتناقص المعنوي إحصائياً ، في حين تتجه أسعار صادرات الخضر المجمدة المصرية للانخفاض غير المعنوي مما يشير إلى أنها تدور حول متوسطها الحسابي خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يتطلب دراسة إمكانية خفض أسعار التصدير المصرية أكثر حتى تزداد القدرة التنافسية لمصر .

2- تطور صادرات البطاطس المجمدة.

يوضح الجدول رقم (5-33) التذبذب الواضح في كمية الصادرات من البطاطس المجمدة خلال الفترة (1994-2004) ، حيث بلغت نحو 193 طن عام 1994 ، وتزايدت إلى نحو 17873 طن عام 2004 ، واستمرت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية صادرات البطاطس المجمدة بالطن خلال الفترة (1994-2004) وجد أن أنسب نماذج الاتجاه الزمني العام تمثيلاً لها النموذج الخطي الذي تشير إليه المعادلة الموضحة بالجدول رقم (5-34) حيث تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام إلى أن كمية الصادرات من البطاطس المجمدة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 1395.9 طن ، يمثل نحو 22.5% من متوسط كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة والبالغ نحو 6196 طن خلال الفترة (1994-2004). وارتبطت قيمة الصادرات من البطاطس المجمدة بنظيرتها للكمية ، حيث بلغت قيمة الصادرات من البطاطس المجمدة نحو 133 ألف دولار عام 1994 ، وتزايدت حتى بلغت أقصى قيمة لها عام 2004 حيث قدرت بنحو 10369 ألف دولار. كما تبين المعادلة الخاصة بتطور قيمة صادرات البطاطس المجمدة والواردة بالجدول رقم (5-34) أن تلك القيمة تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 672.3 ألف دولار يمثل نحو 20.4% من متوسط قيمة صادرات البطاطس المجمدة المصرية البالغ نحو 3302 ألف دولار خلال الفترة المشار إليها .

مما سبق يتضح أنه على الرغم من اتجاه كل من الكميات المصدرة من البطاطس المجمدة وقيمتها إلى التزايد إلا أنها قد تنخفض في بعض السنوات مما يؤدي إلى تذبذب تلك الكميات والقيم من عام لآخر خلال الفترة موضع الدراسة . وبحساب متوسط السعر التصديري للبطاطس المجمدة المصرية خلال الفترة (1994-2004) يتضح تذبذبه ما بين حد أدنى بلغ نحو 340 دولار/طن عام 2002 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1131 دولار/طن عامي 1995 ، 1996 ، كما تبين المعادلة الخاصة بتطور سعر التصدير للبطاطس المجمدة المصرية والواردة بالجدول رقم (5-34) أن هذا السعر يتناقص بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 61.6 دولار/طن ، يمثل نحو 9.1% من متوسط سعر تصدير الطن خلال فترة الدراسة البالغ نحو 679 دولار/طن ويلاحظ وجود ارتباط عكسي ما بين الكمية المصدرة من البطاطس المجمدة ومتوسط سعر التصدير ، مما يعني

جدول رقم (5-33) : تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من البطاطس المجمدة خلال الفترة (1994-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلف دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1994	193	133	689
1995	137	155	1131
1996	137	155	1131
1997	3602	3373	936
1998	3036	2130	702
1999	7693	4217	548
2000	10883	5234	481
2001	12322	5941	482
2002	8315	2827	340
2003	3968	1784	450
2004	17873	10369	580
المتوسط	6196	3302	679

المصدر:

جمعت وحسبت من :

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

(FAO Stat) .

جدول رقم (5-34): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة لصادرات البطاطس المجمدة المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).
(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار ، سعر التصدير دولار / طن)

المعنوية	F	R ²	قيمة T	% للتغير السنوي	معامل الانحدار B	ثابت المعادلة α	المتغير
*	16.2	0.61	4.1	22.5	1395.9	-2179	كمية صادرات مصر
*	10	0.48	3.2	20.4	672.3	-732.1	قيمة صادرات مصر
*	11.5	0.52	3.4	-9.1	-61.6	1049	سعر تصدير مصر
*	180	0.93	13.4	5.3	45460	497079	كمية صادرات هولندا
-	1	0.01	1	-0.9	-6.1	750	سعر تصدير هولندا
*	276	0.95	16.6	15.3	67453	-98752	كمية صادرات كندا
*	8.4	0.34	2.9	0.6	4	607	سعر تصدير كندا
*	228	0.94	15.1	11.1	42628	42265	كمية صادرات بلجيكا
-	3	0.12	1.7	-1.7	-11	747	سعر تصدير بلجيكا
*	71	0.83	8.4	6.8	26588	176585	كمية صادرات أمريكا
-	1.7	0.04	1.3	0.15	1.1	727	سعر تصدير أمريكا
*	281	0.95	16.7	13.3	13791	-6729	كمية صادرات فرنسا
-	1	0.02	1	-0.2	-1.15	702	سعر تصدير فرنسا
*	40	0.73	6.3	12.3	8355	1095	كمية صادرات ألمانيا
*	8	0.33	2.8	-2.9	-22.2	941	سعر تصدير ألمانيا
*	9.2	0.37	3.1	25.6	8773	-31953	كمية صادرات بولندا
*	9	0.37	3	7	32.5	201	سعر تصدير بولندا
*	1102	0.98	33.2	6.3	213048	579590	كمية صادرات الدول المنافسة

حيث (*): تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .
(-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار.

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-33) بالدراسة ، والجدول من (5-18) -
(5-24) بالملحق.

أن الطلب الخارجي على البطاطس المجمدة يزداد بانخفاض السعر ويعكس مدى إمكانية زيادة الصادرات المصرية ومناقستها للأسواق الخارجية كلما كان السعر منخفضاً .

صادرات البطاطس المجمدة في الدول المنافسة لمصر:.

تعتبر كل من هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا ، وبولندا أكبر الدول المنافسة لمصر في تصدير البطاطس المجمدة من حيث كمية الصادرات ، وتبين الجداول أرقام (5-18) - (5-24) بالملحق أن متوسط إجمالي صادرات الدول المنافسة بلغ حوالي 2284 ألف طن تمثل نحو 93.7% من إجمالي صادرات العالم والبالغ نحو 2437 ألف طن خلال الفترة (1994-2004) ، في حين بلغت صادرات البطاطس المجمدة المصرية حوالي 6196 طن تمثل نحو 0.25% من إجمالي صادرات العالم ، وحوالي 0.27% من إجمالي صادرات الدول المنافسة لنفس الفترة . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لكميات وأسعار صادرات البطاطس المجمدة من هذه الدول المنافسة خلال الفترة (1994-2004) ، تبين من الجدول رقم (5-34) أن كمية صادرات كل من هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا ، وبولندا تزيد بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي 45460 ، 67453 ، 42628 ، 26588 ، 13791 ، 8355 ، 8773 طن سنوياً على الترتيب . وبالنسبة لإجمالي صادرات الدول المنافسة فقد تبين أنها تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 213048 طن ، أما بالنسبة لأسعار تصدير البطاطس المجمدة في الدول المنافسة فقد تبين أن أسعار تصدير كل من هولندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا تتناقص سنوياً بمعدلات غير معنوية إحصائياً بلغت نحو 6.1 ، 11 ، 1.15 ، 22.2 دولار/طن عدا سعر تصدير ألمانيا فقد ثبتت معنوية تناقصه إحصائياً . بينما يزيد سعر تصدير البطاطس المجمدة لكل من كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبولندا بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 4 ، 1 ، 32.5 دولار/طن عدا سعر تصدير الولايات المتحدة الأمريكية فلم تثبت معنويته إحصائياً .

مما سبق يتضح أن كل الدول المنافسة لمصر تتزايد كمية صادراتها من البطاطس المجمدة إلى العالم بمعدلات معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على البطاطس المجمدة وأنها تنتج أنواعاً ذات صفات مرغوبة للمستهلكين ، الأمر الذي يعرض صادرات مصر من البطاطس المجمدة للمنافسة الشديدة . وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها

للزيادة أو النقصان غير المعنوي إحصائياً ، مما يشير إلى أنها تدور حول متوسطها الحسابي خلال فترة الدراسة فيما عدا سعري كندا وبولندا حيث يتزايد بمعدلات معنوية إحصائياً. بينما يتناقص سعر ألمانيا بمعدل معنوي إحصائياً . في حين تتجه أسعار صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى الانخفاض المعنوي إحصائياً مما يجعله يستطيع المنافسة ويتيح أمامه فرصة لتنمية صادراته عن طريق زيادة جهود الترويج والإعلان والمحافظة على استقرار هذا السعر.

ثالثاً : الخضر المجففة:

1- تطور صادرات الخضر المجففة .

يوضح الجدول رقم (5-35) التذبذب الواضح في كمية الصادرات من الخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) ، حيث بلغت نحو 5576 طن عام 1990 ، وتزايدت إلى نحو 16388 طن عام 2004 ، واستمرت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية صادرات الخضر المجففة بالطن خلال الفترة (1990-2004) وجد أن أنسب نماذج الاتجاه الزمني العام تمثيلاً لها النموذج الخطي الذي تشير إليه المعادلة الموضحة بالجدول رقم (5-36) حيث تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام إلى أن كمية الصادرات من الخضر المجففة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 399.7 طن ، يمثل نحو 3.7% من متوسط كمية الصادرات المصرية من الخضر المجففة والبالغ نحو 10701 طن خلال الفترة (1990-2004). وارتبطت قيمة الصادرات من الخضر المجففة بنظيرتها للكمية ، حيث بلغت قيمة الصادرات من الخضر المجففة نحو 8108 ألف دولار عام 1990 ، وتزايدت حتى بلغت أقصى قيمة لها عام 2004 حيث قدرت بنحو 27780 ألف دولار. كما تبين المعادلة الخاصة بتطور قيمة صادرات الخضر المجففة المصرية والواردة بالجدول رقم (5-36) أن تلك القيمة تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 716 ألف دولار يمثل نحو 4.4% من متوسط قيمة صادرات الخضر المجففة المصرية البالغ نحو 16360 ألف دولار خلال الفترة المشار إليها .

مما سبق يتضح أنه على الرغم من اتجاه كل من الكميات المصدرة من الخضر المجففة وقيمتها إلى التزايد إلا أنها قد تتخفف في بعض السنوات مما يؤدي إلى تذبذب تلك الكميات والقيم من عام لآخر خلال الفترة موضع الدراسة . وبحساب متوسط السعر التصديري للخضر المجففة المصرية خلال الفترة

جدول رقم (5-35) : تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من
الخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) .

(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	5576	8108	1454
1991	6856	9940	1450
1992	15059	15191	1009
1993	7795	12662	1624
1994	11777	17325	1471
1995	11411	22427	1965
متوسط الفترة الأولى	9746	14276	1496
1996	10166	17548	1726
1997	7931	13481	1700
1998	9400	16868	1794
1999	10521	17123	1628
2000	10998	15146	1377
2001	9391	13205	1406
2002	12295	17551	1427
2003	14950	21043	1408
2004	16388	27780	1695
متوسط الفترة الثانية	11338	17749	1573
معنوية الفرق بين المتوسطين	0.9	1.3	0.6
% للتغير بين الفترتين	16.3	24.3	5.1
متوسط الفترتين	10701	16360	1542

المصدر:

جمعت وحسبت من :

منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات

. (FAO Stat)

جدول رقم (5-36): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة لصادرات الخضر المجففة المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).
(الكمية بالطن ، القيمة بالآلاف دولار ، سعر التصدير دولار/طن)

المعنوية	F	R ⁻²	قيمة T	% للتغير السنوي	معامل الانحدار B	ثابت المعادلة α	المتغير
*	6.5	0.30	2.6	3.7	399.7	7503	كمية صادرات مصر
*	10	0.40	3.1	4.4	716	10632	قيمة صادرات مصر
-	0.5	0.01	0.7	0.4	6.3	1492	سعر تصدير مصر
*	144	0.91	12	9.3	10524	28549	كمية صادرات الصين
*	27	0.65	5.2	-4.3	-92.2	2870	سعر تصدير الصين
-	1	0.02	1	0.1	70	58658	كمية صادرات أمريكا
-	1	0.01	1	0.2	3.9	2328	سعر تصدير أمريكا
-	2.7	0.11	1.6	2.5	339	10848	كمية صادرات ألمانيا
-	1	0.02	1	0.3	9.4	3541	سعر تصدير ألمانيا
*	14.6	0.50	3.8	5.1	662.3	7639	كمية صادرات فرنسا
*	4	0.15	2	-1.7	-57	3802	سعر تصدير فرنسا
-	0.5	0.01	0.7	0.2	25.8	14189	كمية صادرات أسبانيا
*	11.5	0.42	3.4	-3.3	-52.8	2012	سعر تصدير أسبانيا
*	77	0.84	8.7	15.7	1176.4	-1942	كمية صادرات الهند
-	1	0.02	1	1	-11.2	1238	سعر تصدير الهند
*	205	0.93	14.3	5.8	12797.5	117941	كمية صادرات الدول المنافسة

حيث: (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية (0.05) .
(-) تشير إلى عدم معنوية معاملات الانحدار.

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-35) بالدراسة ، والجدول من (5-25)

- (5-30) بالملحق.

(1990-2004) يتضح تذبذبه ما بين حد أدنى بلغ نحو 1009 دولار/طن عام 1992 ، وحد أقصى بلغ حوالي 1965 دولار/طن عام 1995 ، كما تبين المعادلة الخاصة بتطور سعر التصدير للخضر المجففة المصرية والواردة بالجدول رقم (5-36) أن هذا السعر يتزايد بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 6.3 دولار/طن ، يمثل نحو 0.4% من متوسط سعر تصدير الطن خلال فترة الدراسة البالغ نحو 1542 دولار/طن.

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من الخضر المجففة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (5-35) إلى اتجاه كل من كمية وقيمة الصادرات ، ومتوسط سعر تصدير الطن من الخضر المجففة نحو التزايد خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 9746 طن ، 14276 ألف دولار ، 1496 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 11338 طن ، 17749 ألف دولار ، 1573 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 16.3% ، 24.3% ، 5.1% من المتوسط السنوي لكمية وقيمة الصادرات ، ومتوسط سعر تصدير الطن من الخضر المجففة في الفترة الأولى على الترتيب ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند أي من مستويات المعنوية الإحصائية المألوفة ، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثير تطبيق اتفاقية الجات على كمية وقيمة الصادرات المصرية من الخضر المجففة .

صادرات الخضر المجففة في الدول المنافسة لمصر: .

تعتبر كل من الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، والهند أكبر الدول المنافسة لمصر في تصدير الخضر المجففة من حيث كمية الصادرات ، وتبين الجداول أرقام (5-25) - (5-30) بالملحق أن متوسط إجمالي صادرات الدول المنافسة بلغ حوالي 220314 طن تمثل نحو 60% من إجمالي صادرات العالم والبالغ نحو 368 ألف طن خلال الفترة (1990-2004) ، وتبلغ صادرات الخضر المجففة المصرية حوالي 10701 طن تمثل نحو 2.9% من إجمالي صادرات العالم ، وحوالي 4.9% من إجمالي صادرات الدول المنافسة لنفس الفترة . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لكميات وأسعار صادرات الخضر المجففة من هذه الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) ، تبين من الجدول رقم (5-36) أن كمية صادرات كل من الصين ، والولايات

المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، والهند تزيد بمعدل سنوي بلغ حوالي 10524 ، 70 ، 339 ، 662.3 ، 25.8 ، 1176.4 طن سنوياً على الترتيب . وهذه الزيادة معنوية إحصائياً عدا كمية صادرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وأسبانيا فلم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً . وبالنسبة لإجمالي صادرات الدول المنافسة فقد تبين أنها تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 12797.5 طن ، أما بالنسبة لأسعار تصدير الخضر المجففة في الدول المنافسة فقد تبين أن أسعار تصدير كل من الصين ، وفرنسا ، وأسبانيا ، والهند تتناقص سنوياً بمعدلات معنوية إحصائياً بلغت نحو 92.2 ، 57 ، 52.8 ، 11.2 دولار/طن عدا سعر تصدير الهند فلم تثبت معنوية تناقصه إحصائياً . بينما يزيد سعر تصدير الخضر المجففة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا بمعدلات سنوية غير معنوية إحصائياً بلغت حوالي 3.9 ، 9.4 دولار/طن .

مما سبق يتضح أن كل الدول المنافسة لمصر تتزايد كمية صادراتها من الخضر المجففة إلى العالم بمعدلات معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على الخضر المجففة وأنها تنتج أنواعاً ذات صفات مرغوبة للمستهلكين ، الأمر الذي يعرض صادرات مصر من الخضر المجففة للمنافسة الشديدة . وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للتناقص المعنوي إحصائياً أو للزيادة غير المعنوية إحصائياً ، في حين تتجه أسعار صادرات الخضر المجففة المصرية للزيادة غير المعنوية إحصائياً مما يشير إلى أنها تدور حول متوسطها الحسابي خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يتطلب دراسة إمكانية خفض أسعار التصدير المصرية حتى تزداد القدرة التنافسية لمصر في الأسواق العالمية.

2- تطور صادرات البصل المجفف .

يوضح الجدول رقم (5-37) التذبذب الواضح في كمية الصادرات من البصل المجفف خلال الفترة (1990-2005) ، حيث بلغت نحو 4840 طن عام 1990 ، وتزايدت إلى نحو 17295 طن عام 2005 ، واستمرت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر . وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لكمية صادرات البصل المجفف بالطن خلال الفترة (1990-2005) وجد أن أنسب نماذج الاتجاه الزمني العام تمثيلاً لها النموذج الخطي الذي تشير إليه المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (5-38) حيث تشير نتائج قياس الاتجاه الزمني العام إلى أن كمية

جدول رقم (5-37) : تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من البصل المجفف خلال الفترة (1990-2005) .
(الكمية بالطن ، القيمة بالآلف دولار)

السنوات	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	سعر التصدير دولار/طن
1990	4840	6050	1250
1991	6041	8700	1440
1992	8800	13230	1503
1993	6464	10790	1669
1994	7152	11892	1663
1995	10102	20568	2036
متوسط الفترة الأولى	7233	11872	1594
1996	8517	15423	1811
1997	6523	11570	1774
1998	7808	14865	1904
1999	8693	15354	1766
2000	9793	14601	1491
2001	7364	10535	1431
2002	10602	15735	1484
2003	12114	17728	1463
2004	14309	24809	1734
2005	17295	25898	1497
متوسط الفترة الثانية	10302	16652	1636
معنوية الفرق بين المتوسطين	*(2.3)	*(1.9)	0.3
% للتغير بين الفترتين	42.4	40.3	2.6
متوسط الفترتين	9151	14859	1620

* معنوية عند مستوى 0.05

المصدر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات .

جدول رقم (5-38): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات الزمنية العامة وأثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من البصل المجفف خلال الفترة (1990-2005).

المعادلة	% للتغير السنوي	R ²	F	المعنوية
1) $\hat{Y}_1 = 4529.1 + 543.8 X_i$ (4.3) (5)	5.9	0.62	25	*
2) $\hat{Y}_1 = 3985 + 928.2 X_i - 4357 D_i$ (4.5) (5.6) (2.8)	-	0.75	22	*
3) $\hat{Y}_2 = 7798.3 + 830.7 X_i$ (3.9) (4.1)	5.6	0.51	16.8	*
4) $\hat{Y}_2 = 3899 + 2278 X_i - 1076 (X_i - X^*) D_i - 7526 D_i$ (1.2) (2.9) (1.2) (2.3)	-	0.61	9	*
5) $\hat{Y}_3 = 860.2 + 360.8 X_i - 41.4 X_i^2 + 1.35 X_i^3$ (5.1) (4.3) (3.7) (3.1)	0.5	0.62	8.6	*
6) $\hat{Y}_3 = 1148 + 123 X_i - 167 (X_i - X^*) D_i$ (10.5) (5.1) (5.3)	-	0.63	14	*

حيث ::

\hat{Y}_1 : تمثل القيمة التقديرية لكمية صادرات مصر من البصل المجفف بالطن.

\hat{Y}_2 : تمثل القيمة التقديرية لقيمة صادرات مصر من البصل المجفف بالآلاف دولار.

\hat{Y}_3 : تمثل القيمة التقديرية لسعر تصدير الطن بالدولار.

X_i : متغير الزمن للفترة الزمنية (1990-2005) حيث $i = (1, 2, 3, \dots, 16)$

D_i : متغير انتقالي يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X_i \leq X^*$ ، و(صفر) عندما

تكون $X_i > X^*$ ، $(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقالي مرجح لسنة تطبيق اتفاقية

الجات، X^* : سنة تطبيق اتفاقية الجات (1996).

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة (T) المحسوبة ، (R^2) معامل التحديد

المعدل ، (F) معنوية النموذج ، (*) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار عند

مستوى معنوية (0.01).

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (5-37) بالدراسة .

الصادرات من البصل المجفف أخذت اتجاهًا عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 543.8 طن ، يمثل نحو 5.9% من متوسط كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف والبالغ نحو 9151 طن خلال الفترة (1990-2005). وارتبطت قيمة الصادرات من البصل المجفف بنظيرتها للكمية ، حيث بلغت قيمة الصادرات من البصل المجفف نحو 6050 ألف دولار عام 1990 ، وتزايدت حتى بلغت أقصى قيمة لها عام 2005 حيث قدرت بنحو 25898 ألف دولار. كما تبين المعادلة رقم (3) الخاصة بتطور قيمة صادرات البصل المجفف المصري والواردة بالجدول رقم (5-38) أن تلك القيمة تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 بلغ حوالي 830.7 ألف دولار يمثل نحو 5.6% من متوسط قيمة صادرات البصل المجفف المصري البالغ نحو 14859 ألف دولار خلال الفترة المشار إليها .

مما سبق يتضح أنه على الرغم من اتجاه كل من الكميات المصدرة من البصل المجفف وقيمتها إلى التزايد إلا أنها قد تنخفض في بعض السنوات مما يؤدي إلى تذبذب تلك الكميات والقيم من عام لآخر خلال الفترة موضع الدراسة . وبحساب متوسط السعر التصديري للبصل المجفف المصري خلال الفترة (1990-2005) يتضح تذبذبه ما بين حد أدنى بلغ نحو 1250 دولار/طن عام 1990 ، وحد أقصى بلغ حوالي 2036 دولار/طن عام 1995 ، كما تبين المعادلة رقم (5) الخاصة بتطور سعر التصدير للبصل المجفف المصري والواردة بالجدول رقم (5-38) أن هذا السعر أخذ في الزيادة في الفترة الأولى حتى بلغ أقصى قيمة له عام 1995 حيث قدر بنحو 2036 دولار/طن ، ثم أخذ في التناقص في الفترة الثانية حتى بلغ أدنى قيمة له عام 2001 حيث قدر بنحو 1431 دولار/طن ، وأخيراً أخذ في التزايد بمعدل معنوي إحصائياً بلغ نحو 8.1 دولار/طن حتى نهاية الفترة وقد ثبتت معنوية معالم الدالة إحصائياً ، كما تشير قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم وملاءمته للبيانات الإحصائية موضع الدراسة .

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من البصل المجفف خلال الفترة (1990-2005) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2005) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (5-37) إلى اتجاه كل من كمية وقيمة الصادرات ، ومتوسط سعر تصدير الطن من البصل المجفف نحو التزايد

خلال فترة الدراسة ، حيث زادت من حوالي 7233 طن ، 11872 ألف دولار ، 1594 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 10302 طن ، 16652 ألف دولار ، 1636 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 42.4% ، 40.3% ، 2.6% من المتوسط السنوي لكمية وقيمة الصادرات ، ومتوسط سعر تصدير الطن من البصل المجفف في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً بالنسبة لكمية وقيمة الصادرات عند مستوى معنوية 0.05 ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً بالنسبة لسعر تصدير الطن من البصل المجفف ، الأمر الذي يشير إلى التأثير الإيجابي لتطبيق اتفاقية الجات على كمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل المجفف .

ولدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن لصادرات مصر من البصل المجفف خلال الفترة (1990-2005) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المنكسر Piece Wise Linear Regression عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة والتي يعبر عنها بالنموذج التالي :

$$Y^i = \alpha_0 + B_1 X_i + B_2 (X_i - X^*) D_i + \alpha_1 D_i + u_i$$

حيث :

Y^i : تعبر عن القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة I .

X_i : متغير الزمن

D_i : متغير انتقالي يأخذ القيمة (واحد) عندما تكون $X^* \leq X_i$ ، و(صفر) عندما تكون $X^* > X_i$.

$(X_i - X^*) D_i$: متغير انتقالي مرجح لسنة تطبيق اتفاقية الجات .

X^* : سنة تطبيق الاتفاقية (1996) .

فقد أوضحت نتائج التقدير الإحصائي بالمعادلات أرقام (2) ، (4) ، (6) بالجدول رقم (5-38) أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً سلبياً على كمية وقيمة الصادرات ، وكذا سعر تصدير الطن من البصل المجفف ، وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة السالبة لتأثير المتغير الانتقالي بالمعادلة رقم (2) والخاصة بكمية الصادرات ، وكلا من المتغير الانتقالي و المتغير الانتقالي المرجح بالمعادلة رقم (4) والخاصة بقيمة الصادرات ، والمتغير الانتقالي المرجح بالمعادلة رقم (6) والخاصة بسعر التصدير .

وبصفة عامة يمكن القول أن عزل تأثير المتغيرات التي يعكسها متغير الزمن أدى للوصول إلى نتائج أقرب للمنطق والواقع عن تلك التي لم تتضمن

متغير الزمن في التقديرات الإحصائية ، وبعبارة أخرى فإن اتفاقية تحرير التجارة العالمية كان لها تأثيراً سلبياً قوياً على كمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل المجفف .

مؤشرات الأداء التصديري للمنتجات موضع الدراسة:.

يتناول هذا الجزء دراسة أحد مؤشرات الأداء لصادرات المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة ، وهو معامل عدم الاستقرار لتلك المنتجات خلال فترة الدراسة .

معامل عدم الاستقرار. *Unstability coefficient*

تتعرض الصادرات من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة إلى تذبذبات واسعة وانخفاض في مرونة الطلب عليها في الأسواق الخارجية ، لذلك فإن المستوى المرغوب من تلك الصادرات لا يتحقق فقط بتحقيق عائد مناسب في فترة زمنية معينة ، وإنما لابد من استقرار هذا العائد . لذلك تركز الدراسة في هذا الجزء على حساب معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والقيمة والسعر للمنتجات موضع الدراسة ، حيث توضح هذه المعاملات درجة التذبذب السنوي في كل من كمية وقيمة وأسعار تلك الصادرات.

وفيما يلي تقدير معامل عدم الاستقرار للمنتجات موضع الدراسة :.

1- عصير المانجو .

بحساب معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والقيمة ومتوسط السعر التصديري لعصير المانجو المصري يتضح من الجدول رقم (5-39) أن قيمة معامل عدم الاستقرار اختلفت عن الصفر في جميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم استقرار الكمية أعلى قيمة له عام 1991 حيث قدر بنحو 1535.4%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام 1993 حيث قدر بنحو 2.6%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات من عصير المانجو بنحو 50.1% مما يعني أن كمية الصادرات من عصير المانجو غير مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة (1990-2004). أما عن معامل عدم استقرار السعر بالدولار/طن من عصير المانجو المصري المصدر خلال نفس الفترة ، فتشير بيانات الجدول المشار إليه أن ذلك السعر يتميز بعدم الاستقرار في جميع سنوات الدراسة حيث اختلفت قيمة هذا المعامل لسعر التصدير عن الصفر في جميع السنوات ، حيث بلغت القيمة التقديرية لهذا المعامل أقصاها عام 1998 وذلك

جدول رقم (5-39) تقدير معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر التصدير لعصير المانجو المصري خلال الفترة (1990-2004) .

السنوات	معامل عدم الاستقرار للكمية	معامل عدم الاستقرار للقيمة	معامل عدم الاستقرار للسعر
1990	351	360.8	26.1
1991	1535.4	360.9	7.6
1992	44.7	32.5	1.3
1993	2.6	36.1	20.2
1994	20.5	19.1	0.3
1995	47.6	35.2	9.1
متوسط الفترة الأولى	62.8	68.4	4.9
1996	45.1	23.4	16.5
1997	67.8	50	26.5
1998	73.9	56.2	35.2
1999	55.2	40	8.3
2000	41.5	25.8	3.6
2001	20.3	27.1	23.9
2002	24.5	31.3	10.1
2003	37.4	36.8	12.7
2004	52.3	36.6	18.7
متوسط الفترة الثانية	43	34.9	14.4
معنوية الفرق بين المتوسطين	1.2	1.5	1.2
% للتغير بين الفترتين	32	49	194
متوسط الفترتين	50.1	45.7	9.4

المصدر :

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-27) بالدراسة.

بنحو 35.2% وكانت أدناها عام 1994 حيث بلغت نحو 0.3%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار سعر تصدير عصير المانجو المصري بنحو 9.4% ، مما يعني أن متوسط سعر تصدير الطن من عصير المانجو يميل إلى عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة. وحيث أن القيمة هي محصلة ضرب السعر في الكمية ونظراً لعدم استقرار الكمية والسعر خلال جميع سنوات الدراسة، لذلك فمن المتوقع كذلك عدم وجود استقرار في قيمة صادرات عصير المانجو ، ويتضح ذلك من نفس الجدول المشار إليه، حيث تبين عدم وجود استقرار في تلك القيمة لجميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم الاستقرار للقيمة أعلى مستوى له في عام 1991 حيث قدر بنحو 360.9% ويرجع ذلك لارتفاع معامل عدم استقرار الكمية في ذلك العام. أما حده الأدنى فكان عام 1994 حيث قدر بنحو 19.1%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار قيمة صادرات عصير المانجو المصري بنحو 45.7% وهو أعلى من متوسط معامل عدم الاستقرار للسعر ، الأمر الذي يشير إلى أن القيمة أكثر تقلباً من سعر تصدير هذا المنتج وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004). وبمقارنة معامل عدم الاستقرار لمتغيرات الكمية والقيمة ومتوسط سعر تصدير عصير المانجو المصري للأسواق الخارجية يتضح أن متوسط سعر التصدير هو الأكثر استقراراً ويليه قيمة الصادرات وتأتي أخيراً كمية الصادرات ويكون الفرق بين معامل استقرار هذه المتغيرات صغير بين الكمية والقيمة ، وهو ما يعني أن الطلب الخارجي على عصير المانجو المصري يرتبط بدرجة كبيرة بالمستويات السعرية ، ومن ثم فإن دراسة الأسعار التصديرية والعمل على استقرارها يعني استمرارية وثبات الصادرات المصرية من عصير المانجو إلى الأسواق الخارجية.

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على قيم معاملات عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر تصدير عصير المانجو المصري خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (5-39) إلى عدم وجود فروق معنوية إحصائياً بين قيم معاملات عدم الاستقرار خلال فترتي الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثير تطبيق اتفاقية الجات على درجة استقرار الصادرات المصرية من عصير المانجو.

2- عصير الفاكهة .

بحساب معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والقيمة ومتوسط السعر التصديري لعصير الفاكهة المصري يتضح من الجدول رقم (5-40) أن قيمة معامل عدم الاستقرار اختلفت عن الصفر في جميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم استقرار الكمية أعلى قيمة له عام 1992 حيث قدر بنحو 427.3%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام 1994 حيث قدر بنحو 5.1%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات من عصير الفاكهة بنحو 74.2% مما يعني أن كمية الصادرات من عصير الفاكهة غير مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة (1990-2004). أما عن معامل عدم استقرار السعر بالدولار/طن من عصير الفاكهة المصري المصدر خلال نفس الفترة ، فتشير بيانات الجدول المشار إليه أن ذلك السعر يتميز بعدم الاستقرار في جميع سنوات الدراسة حيث اختلفت قيمة هذا المعامل لسعر التصدير عن الصفر في جميع السنوات ، حيث بلغت القيمة التقديرية لهذا المعامل أقصاها عام 1998 وذلك بنحو 34.6% وكانت أدناها عام 2001 حيث بلغت نحو 1.3%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار سعر تصدير عصير الفاكهة المصري بنحو 4.6% ، مما يعني أن متوسط سعر تصدير الطن من عصير الفاكهة يميل إلى عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة. وحيث أن القيمة هي محصلة ضرب السعر في الكمية ونظراً لعدم استقرار الكمية والسعر خلال جميع سنوات الدراسة، لذلك فمن المتوقع كذلك عدم وجود استقرار في قيمة صادرات عصير الفاكهة ، ويتضح ذلك من نفس الجدول المشار إليه، حيث تبين عدم وجود استقرار في تلك القيمة لجميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم الاستقرار للقيمة أعلى مستوى له في عام 1991 حيث قدر بنحو 861.4% ويرجع ذلك لارتفاع معامل عدم استقرار الكمية في ذلك العام. أما حده الأدنى فكان عام 1994 حيث قدر بنحو 7.3%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار قيمة صادرات عصير الفاكهة المصري بنحو 69.1% وهو أعلى من متوسط معامل عدم الاستقرار للسعر ، الأمر الذي يشير إلى أن القيمة أكثر تقلباً من سعر تصدير هذا المنتج وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004). وبمقارنة معامل عدم الاستقرار لمتغيرات الكمية والقيمة ومتوسط سعر تصدير عصير الفاكهة المصري للأسواق الخارجية يتضح أن متوسط سعر التصدير هو الأكثر استقراراً ويليه قيمة الصادرات وتأتي أخيراً كمية الصادرات ويكون الفرق بين معامل استقرار هذه المتغيرات صغير بين الكمية والقيمة ، وهو ما يعني أن

جدول رقم (5-40) تقدير معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر التصدير لعصير الفاكهة المصري خلال الفترة (1990-2004) .

السنوات	معامل عدم الاستقرار للكمية	معامل عدم الاستقرار للقيمة	معامل عدم الاستقرار للسعر
1990	216.6	330.9	22.6
1991	271.6	861.4	3.3
1992	427.3	165	16
1993	96.9	46.3	1.5
1994	5.1	7.3	4.3
1995	40.3	31.6	1.7
متوسط الفترة الأولى	89.1	89.2	4.9
1996	56.2	46.6	4.1
1997	70.1	63.8	1.8
1998	79	66.4	34.6
1999	71.7	67.5	3.2
2000	62.4	55.4	1.5
2001	45.4	38	1.3
2002	48.1	43.2	3.2
2003	91.2	87.5	11.4
2004	82.1	72.7	12.4
متوسط الفترة الثانية	65.7	59.2	4.5
معنوية الفرق بين المتوسطين	1.7	1.3	0.1
% للتغير بين الفترتين	26.3	34.8	8.2
متوسط الفترتين	74.2	69.1	4.6

المصدر :

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-29) بالدراسة.

الطلب الخارجي على عصير الفاكهة المصري يرتبط بدرجة كبيرة بالمستويات السعرية ، ومن ثم فإن دراسة الأسعار التصديرية والعمل على استقرارها يعني استمرارية وثبات الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى الأسواق الخارجية. ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على قيم معاملات عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر تصدير عصير الفاكهة المصري خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (5-40) إلى عدم وجود فروق معنوية إحصائياً بين قيم معاملات عدم الاستقرار خلال فترتي الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثير تطبيق اتفاقية الجات على درجة استقرار الصادرات المصرية من عصير الفاكهة.

3- الخضر المجمدة الأخرى .

بحساب معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والقيمة ومتوسط السعر التصديري من الخضر المجمدة المصرية يتضح من الجدول رقم (5-41) أن قيمة معامل عدم الاستقرار اختلفت عن الصفر في جميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم استقرار الكمية أعلى قيمة له عام 2004 حيث قدر بنحو 41.9% ، بينما بلغ أدنى قيمة له عام 1991 حيث قدر بنحو 3.9% . وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات من الخضر المجمدة بنحو 21.1% مما يعني أن كمية الصادرات من الخضر المجمدة غير مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة (1990-2004). أما عن معامل عدم استقرار السعر بالدولار/طن من الخضر المجمدة المصرية المصدر خلال نفس الفترة ، فتشير بيانات الجدول المشار إليه أن ذلك السعر يتميز بعدم الاستقرار في جميع سنوات الدراسة حيث اختلفت قيمة هذا المعامل لسعر التصدير عن الصفر في جميع السنوات ، حيث بلغت القيمة التقديرية لهذا المعامل أقصاها عام 1999 وذلك بنحو 26.5% وكانت أدناها عام 2000 حيث بلغت نحو 0.1% . وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية بنحو 4.8% ، مما يعني أن متوسط سعر تصدير الطن من الخضر المجمدة يميل إلى عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة. وحيث أن القيمة هي محصلة ضرب السعر في الكمية ونظراً لعدم استقرار الكمية والسعر خلال جميع سنوات الدراسة، لذلك فمن المتوقع كذلك عدم وجود استقرار في قيمة صادرات الخضر المجمدة ، ويتضح ذلك من نفس الجدول المشار إليه، حيث تبين عدم وجود

جدول رقم (5-41) تقدير معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر التصدير للخضر المجمدة الأخرى المصرية خلال الفترة (1990-2004).

السنوات	معامل عدم الاستقرار للكمية	معامل عدم الاستقرار للقيمة	معامل عدم الاستقرار للسعر
1990	34.5	38.5	6.3
1991	3.9	2.5	0.7
1992	17.5	11.4	4.1
1993	17.5	1.1	12.9
1994	11.9	2.5	7.3
1995	17.7	18	1.1
متوسط الفترة الأولى	14.3	6.2	3.5
1996	25.4	14.3	8.5
1997	13.3	39.6	22.9
1998	19.3	5.5	16
1999	19.2	4	26.5
2000	36.4	34.6	0.1
2001	33.9	31	0.8
2002	38.4	32.8	4.3
2003	33.9	10.7	21.8
2004	41.9	34.9	10.9
متوسط الفترة الثانية	27.3	17.6	5.7
معنوية الفرق بين المتوسطين	(2.2)*	1.4	(1.9)*
% للتغير بين الفترتين	91	184	63
متوسط الفترتين	21.1	11.6	4.8

* معنوية عند مستوى 0.05

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-31) بالدراسة.

استقرار في تلك القيمة لجميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم الاستقرار للقيمة أعلى مستوى له في عام 1997 حيث قدر بنحو 39.6% ويرجع ذلك لارتفاع معامل عدم استقرار السعر في ذلك العام. أما حده الأدنى فكان عام 1993 حيث قدر بنحو 1.1%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار قيمة صادرات الخضر المجمدة المصرية بنحو 11.6% وهو أعلى من متوسط معامل عدم الاستقرار للسعر ، الأمر الذي يشير إلى أن القيمة أكثر تقلباً من سعر تصدير هذا المنتج وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004). وبمقارنة معامل عدم الاستقرار لمتغيرات الكمية والقيمة ومتوسط سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية للأسواق الخارجية يتضح أن متوسط سعر التصدير هو الأكثر استقراراً ويليه قيمة الصادرات وتأتي أخيراً كمية الصادرات ويكون الفرق بين معامل استقرار هذه المتغيرات كبير ، وهو ما يعني أن الطلب الخارجي على الخضر المجمدة المصرية يرتبط بدرجة كبيرة بالمستويات السعرية ، ومن ثم فإن دراسة الأسعار التصديرية والعمل على استقرارها يعني استمرارية وثبات الصادرات المصرية من الخضر المجمدة إلى الأسواق الخارجية.

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على قيم معاملات عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر تصدير الخضر المجمدة الأخرى المصرية خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (5-4) إلى اتجاه قيم معاملات عدم الاستقرار نحو التزايد خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث زادت من حوالي 14.3% ، 6.2% ، 3.5% كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 27.3% ، 17.6% ، 5.7% كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 91% ، 184% ، 63% من المتوسط السنوي لقيم معاملات عدم الاستقرار لكمية وقيمة وسعر تصدير الخضر المجمدة الأخرى في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذه الزيادة بالنسبة لمعامل عدم استقرار القيمة ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات دور هام في التأثير على درجة استقرار الصادرات المصرية من الخضر المجمدة الأخرى.

4- البطاطس المجمدة .

بحساب معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والقيمة ومتوسط السعر التصديري من البطاطس المجمدة المصرية يتضح من الجدول رقم (5-4) أن

جدول رقم (5-42) تقدير معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر التصدير البطاطس المجمدة المصرية خلال الفترة (1994-2004) .

السنوات	معامل عدم الاستقرار للكمية	معامل عدم الاستقرار للقيمة	معامل عدم الاستقرار للسعر
1994	124.6	322.4	30.2
1995	77.6	74.7	22.2
1996	93.2	87.9	31
1997	5.8	72.3	16.7
1998	36.8	19	5.3
1999	24.2	27.7	19.3
2000	43.3	31.7	22.1
2001	37.1	27.9	13.3
2002	19.9	46.8	31.2
2003	66.3	70.2	3.9
2004	35.6	55.6	56.3
المتوسط	39.4	54.7	18.2

المصدر :

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-33) بالدراسة.

قيمة معامل عدم الاستقرار اختلفت عن الصفر في جميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم استقرار الكمية أعلى قيمة له عام 1994 حيث قدر بنحو 124.6%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام 1997 حيث قدر بنحو 5.8%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات من البطاطس المجمدة بنحو 39.4% مما يعني أن كمية الصادرات من البطاطس المجمدة غير مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة (1994-2004). أما عن معامل عدم استقرار السعر بالدولار/طن من البطاطس المجمدة المصرية المصدر خلال نفس الفترة، فتشير بيانات الجدول المشار إليه أن ذلك السعر يتصف بعدم الاستقرار في جميع سنوات الدراسة حيث اختلفت قيمة هذا المعامل لسعر التصدير عن الصفر في جميع السنوات، حيث بلغت القيمة التقديرية لهذا المعامل أقصاها عام 2004 وذلك بنحو 56.3% وكانت أدناها عام 2003 حيث بلغت نحو 3.9%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار سعر تصدير البطاطس المجمدة المصرية بنحو 18.2%، مما يعني أن متوسط سعر تصدير الطن من البطاطس المجمدة يميل إلى عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة. وحيث أن القيمة هي محصلة ضرب السعر في الكمية ونظراً لعدم استقرار الكمية والسعر خلال جميع سنوات الدراسة، لذلك فمن المتوقع كذلك عدم وجود استقرار في قيمة صادرات البطاطس المجمدة، ويتضح ذلك من نفس الجدول المشار إليه، حيث تبين عدم وجود استقرار في تلك القيمة لجميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم الاستقرار للقيمة أعلى مستوى له في عام 1994 حيث قدر بنحو 322.4% ويرجع ذلك لارتفاع معامل عدم استقرار الكمية في ذلك العام. أما حده الأدنى فكان عام 1998 حيث قدر بنحو 19%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار قيمة صادرات البطاطس المجمدة المصرية بنحو 54.7% وهو أعلى من متوسط معامل عدم الاستقرار للسعر، الأمر الذي يشير إلى أن القيمة أكثر تقلباً من سعر تصدير هذا المنتج وذلك خلال فترة الدراسة (1994-2004). وبمقارنة معامل عدم الاستقرار لمتغيرات الكمية والقيمة ومتوسط سعر تصدير البطاطس المجمدة المصرية للأسواق الخارجية يتضح أن متوسط سعر التصدير هو الأكثر استقراراً ويليه كمية الصادرات وتأتي أخيراً قيمة الصادرات ويكون الفرق بين معامل استقرار هذه المتغيرات كبير، وهو ما يعني أن الطلب الخارجي على البطاطس المجمدة المصرية يرتبط بدرجة كبيرة بالمستويات السعرية، ومن ثم فإن دراسة الأسعار التصديرية والعمل على استقرارها يعني

استمرارية وثبات الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة إلى الأسواق الخارجية.

5- الخضر المجففة .

بحساب معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والقيمة ومتوسط السعر التصديري للخضر المجففة المصرية يتضح من الجدول رقم (5-43) أن قيمة معامل عدم الاستقرار اختلفت عن الصفر في جميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم استقرار الكمية أعلى قيمة له عام 1992 حيث قدر بنحو 73.1%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام 1996 حيث قدر بنحو 1.3%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات من الخضر المجففة بنحو 14% مما يعني أن كمية الصادرات من الخضر المجففة غير مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة (1990-2004). أما عن معامل عدم استقرار السعر بالدولار/طن من الخضر المجففة المصرية المصدر خلال نفس الفترة ، فتشير بيانات الجدول المشار إليه أن ذلك السعر يتصف بعدم الاستقرار في جميع سنوات الدراسة حيث تزداد قيمة هذا المعامل لسعر التصدير عن الصفر في جميع السنوات ، حيث بلغت القيمة التقديرية لهذا المعامل أقصاها عام 1992 وذلك بنحو 33.2% وكانت أدناها عام 1990 حيث بلغت نحو 3%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار سعر تصدير الخضر المجففة المصرية بنحو 9% ، مما يعني أن متوسط سعر تصدير الطن من الخضر المجففة يميل إلى عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة. وحيث أن القيمة هي محصلة ضرب السعر في الكمية ونظراً لعدم استقرار الكمية والسعر خلال جميع سنوات الدراسة، لذلك فمن المتوقع كذلك عدم وجود استقرار في قيمة صادرات الخضر المجففة ، ويتضح ذلك من نفس الجدول المشار إليه، حيث تبين عدم وجود استقرار في تلك القيمة لجميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم الاستقرار للقيمة أعلى مستوى له في عام 1995 حيث قدر بنحو 50.2% ويرجع ذلك لارتفاع معامل عدم استقرار الكمية في ذلك العام. أما حده الأدنى فكان عام 1998 حيث قدر بنحو 1.2%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار قيمة صادرات الخضر المجففة المصرية بنحو 12.4% وهو أعلى من متوسط معامل عدم الاستقرار للسعر ، الأمر الذي يشير إلى أن القيمة أكثر تقلباً من سعر تصدير هذا المنتج وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2004). وبمقارنة معامل عدم الاستقرار لمتغيرات الكمية والقيمة ومتوسط سعر تصدير الخضر المجففة المصرية للأسواق الخارجية يتضح أن متوسط سعر التصدير هو الأكثر استقراراً ويليه قيمة الصادرات وتأتي أخيراً

جدول رقم (5-43): تقدير معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر التصدير للخضر المجففة المصرية خلال الفترة (1990-2005).

السنوات	معامل عدم الاستقرار للكمية	معامل عدم الاستقرار للقيمة	معامل عدم الاستقرار للسعر
1990	29.4	28.6	3
1991	17.4	17.6	3.6
1992	73.1	18.9	33.2
1993	14.4	6.2	7.1
1994	23.9	21.9	3.4
1995	15.2	50.2	28.5
متوسط الفترة الأولى	24.1	20	7.9
1996	1.3	12.2	12.4
1997	25.9	7.6-	10.2
1998	15.3	1.2	15.9
1999	8.5	3.8	4.7
2000	7.6	18.2	11.8
2001	23.6	31.3	10.3
2002	3.2	12	9.3
2003	14.1	1.9	10.9
2004	21.4	30	6.8
متوسط الفترة الثانية	9.7	9	9.7
معنوية الفرق بين المتوسطين	1.6	1.4	0.5
% للتغير بين الفترتين	60	55	23
متوسط الفترتين	14	12.4	9

المصدر:

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-35) بالدراسة.

كمية الصادرات ويكون الفرق بين معامل استقرار هذه المتغيرات صغير ، وهو ما يعني أن الطلب الخارجي على الخضر المجففة المصرية يرتبط بدرجة كبيرة بالمستويات السعرية ، ومن ثم فإن دراسة الأسعار التصديرية والعمل على استقرارها يعني استمرارية وثبات الصادرات المصرية من الخضر المجففة إلى الأسواق الخارجية.

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على قيم معاملات عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر تصدير الخضر المجففة المصرية خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (5-43) إلى عدم وجود فروق معنوية إحصائياً بين قيم معاملات عدم الاستقرار خلال فترتي الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثير تطبيق اتفاقية الجات على درجة استقرار الصادرات المصرية من الخضر المجففة.

6- البصل المجفف .

بحساب معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والقيمة ومتوسط السعر التصديري للبصل المجفف المصري يتضح من الجدول رقم (5-44) أن قيمة معامل عدم الاستقرار اختلفت عن الصفر في جميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم استقرار الكمية أعلى قيمة له عام 1992 حيث قدر بنحو 42.8% ، بينما بلغ أدنى قيمة له عام 2003 حيث قدر بنحو 0.2% . وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات من البصل المجفف بنحو 9.5% مما يعني أن كمية الصادرات من البصل المجفف غير مستقرة نسبياً خلال فترة للدراسة (1990-2005). أما عن معامل عدم استقرار السعر بالدولار/طن من البصل المجفف المصري المصدر خلال نفس الفترة ، فتشير بيانات الجدول المشمل إليه أن ذلك السعر يتسم بعدم الاستقرار في جميع سنوات الدراسة حيث اختلفت قيمة هذا المعامل لسعر التصدير عن الصفر في جميع السنوات ، حيث بلغت القيمة التقديرية لهذا المعامل أقصاها عام 2000 وذلك بنحو 926.5% وكانت أدناها عامي 1991 ، 1993 حيث بلغت نحو 1.7% . وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار سعر تصدير البصل المجفف المصري بنحو 42.9% ، مما يعني أن متوسط سعر تصدير الطن من البصل المجفف يميل إلى عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة. وحيث أن القيمة هي محصلة ضرب السعر

جدول رقم (5-44) تقدير معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر التصدير للبلصل المجفف المصري خلال الفترة (1990-2005).

السنوات	معامل عدم الاستقرار للكمية	معامل عدم الاستقرار للقيمة	معامل عدم الاستقرار للسعر
1990	4.6	29.9	6
1991	7.6	8	1.7
1992	42.8	28.6	4.2
1993	3.6	3	1.7
1994	1.3	0.5	2.1
1995	29.6	60.1	32.7
متوسط الفترة الأولى	7.7	9.2	4.1
1996	22	13.3	33.4
1997	26.5	19.9	61.7
1998	7.1	2.7	152.5
1999	12.8	4.7	438.2
2000	6.8	13.8	926.5
2001	33.4	40.7	285.4
2002	8.6	15.4	202.6
2003	0.2	8.8	166.4
2004	12.8	22.5	157
2005	30.7	22.8	137.8
متوسط الفترة الثانية	10.7	12.9	174.8
معنوية الفرق بين المتوسطين	0.3	0.5	(3)*
% للتغير بين الفترتين	39	40	4163
متوسط الفترتين	9.5	11.4	42.9

المصدر : * معنوية عند مستوى 0.01

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-37) بالدراسة.

في الكمية ونظراً لعدم استقرار الكمية والسعر خلال جميع سنوات الدراسة، لذلك فمن المتوقع كذلك عدم وجود استقرار في قيمة صادرات البصل المجفف ، ويتضح ذلك من نفس الجدول المشار إليه، حيث تبين عدم استقرار تلك القيمة لجميع سنوات الدراسة. كما بلغ معامل عدم الاستقرار للقيمة أعلى مستوى له في عام 1995 حيث قدر بنحو 60.1% ويرجع ذلك لارتفاع معامل عدم استقرار السعر والكمية في ذلك العام. أما حده الأدنى فكان عام 1994 حيث قدر بنحو 0.5%. وفي متوسط فترة الدراسة قدر معامل عدم استقرار قيمة صادرات البصل المجفف المصري بنحو 11.4% وهو أعلى من متوسط معامل عدم الاستقرار للكمية ، الأمر الذي يشير إلى أن سعر التصدير أكثر تقلباً من كمية الصادرات خلال فترة الدراسة (1990-2005). وبمقارنة معامل عدم الاستقرار لمتغيرات الكمية والقيمة ومتوسط سعر تصدير البصل المجفف المصري للأسواق الخارجية يتضح أن متوسط سعر التصدير هو الأقل استقراراً ويليه قيمة الصادرات وتأتي أخيراً كمية الصادرات ويكون الفرق بين معامل عدم استقرار هذه للمتغيرات كبير ، وهو ما يعني أن الطلب الخارجي على البصل المجفف المصري لا يرتبط بدرجة كبيرة بالمستويات السعرية ، ومن ثم فإن دراسة العوامل غير السعرية يعني استمرارية وثبات الصادرات المصرية من البصل المجفف إلى الأسواق الخارجية.

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على قيم معاملات عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة وسعر تصدير البصل المجفف المصري خلال الفترة (1990-2005) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2005) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (5-44) إلى اتجاه قيم معاملات عدم الاستقرار نحو التزايد خلال فترة الدراسة (1990-2005) ، حيث زادت من حوالي 7.7% ، 9.2% ، 4.1% ، 10.7% ، 12.9% ، 174.8% كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 39% ، 40% ، 163% من المتوسط السنوي لقيم معاملات عدم الاستقرار لكمية وقيمة وسعر تصدير البصل المجفف في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذه الزيادة بالنسبة لمعامل عدم استقرار الكمية والقيمة ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات دور هام في التأثير على درجة استقرار سعر تصدير البصل المجفف المصري.

الفصل الثالث

استطلاع ميداني لبعض مشاكل ومعوقات تصدير المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية من وجهة نظر مصدري هذه المنتجات

تمهيد:

على الرغم من المميزات النسبية التي يتمتع بها قطاع الصناعات الغذائية في مصر وأهمها مستلزمات الإنتاج لهذه الصناعة وهي الخضر والفاكهة على مدار السنة بأسعار مناسبة ، وعلى الرغم من أن هذا القطاع في مصر قد حقق تطوراً ملموساً خلال الفترة الأخيرة إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تعرقل عمليات تنمية صادراتنا من الصناعات الغذائية لكي تحتل مكانها الطبيعي في قائمة الصادرات المصرية ، وليس أدل على ذلك أكثر من ضالة صادرات المنتجات الغذائية التي بلغت نحو 9% من قيمة الصادرات المصرية عام 2004 ، بالإضافة إلى وجود عوائق تحد من زيادة حجم الإنتاج لهذه الصناعة .

ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى مشاكل داخلية تعترض المصدر أثناء عملية الإنتاج والتصدير ، والأخرى خارجية وهي مشاكل تعترض الصادرات أثناء عملية تسويق السلعة في الخارج. ولا شك أن القضاء على هذه المعوقات يحتاج إلى تضافر الجهود بين كل من الحكومة والمصدرين ، وأيضاً وضع خطة طموحة لتنمية هذه الصادرات تساهم فيها كافة الجهات المعنية.

ولقد واجهت الدراسة في تناول هذا الموضوع العديد من الصعوبات التي كان من أبرزها عدم توافر بيانات تفصيلية عن هذه الصناعة في مصادرها التقليدية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة الصناعة ، غرفة الصناعات الغذائية) وغيرها من المصادر ، هذا من جهة ، وعدم وجود بحوث أكاديمية كافية خاصة عن هذه الصناعة من جهة أخرى ، أما العقبة الرئيسية التي واجهت هذه الدراسة فقد جاءت عند محاولة الاتصال ببعض الشركات العاملة في هذا المجال لإجراء نوع من استقصاء الآراء والحقائق نظراً لغياب المعلومات والبيانات وتمثل ذلك في صعوبة إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين والعاملين بهذه الشركات .

وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الباحث إجراء عدة مقابلات شخصية تم خلالها تجميع عشرين استمارة استبيان لمجموعة متنوعة من الشركات تعمل في هذا المجال ، وهم يمثلون عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (5-31)

بالمحقق ، وبطبيعة الحال فإن الدراسة العلمية المتأنية كانت تتجه نحو استكمال البيانات السجالية المتوافرة من خلال الدراسات الميدانية ، ولكن واقع الحال فرض على الدراسة جمع ما يمكن من البيانات ميدانياً بغض النظر عن الأسس والقواعد العلمية المتعارف عليها في هذا الشأن لاختيار العينة المناسبة والملاءمة للوصول إلى أهداف الدراسة الميدانية. وترتيباً على ذلك فإن ما قامت به الدراسة في هذا الشأن لا يتعدى استطلاع ميداني لبعض الآراء التي وافق أصحابها على الاشتراك أو المساهمة في هذا العمل العلمي . ومن ثم فإن ما توصلت إليه الدراسة من هذا الاستطلاع الميداني لا يتعدى كونه مؤشرات مفيدة من بعض العاملين في قطاع التصدير وهم فئة المصدرين ، وهم الأكثر تأثيراً في مجال تنمية الصادرات بصفة عامة ، وصادرات الخضر والفاكهة سواء الطازجة أو المصنعة بصفة خاصة .

وفي هذا الجزء من الدراسة أجريت محاولة لإلقاء الضوء على أهم مشاكل تصدير المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة وذلك من خلال تفحص واستقراء نتائج هذه الاستثمارات وقبل عرض ما توصلت إليه الدراسة من المقابلات التي تمت ، يجب التنويه إلى رفض معظم الشركات التي تضمنتها المقابلات الشخصية الإدلاء ببيانات عن الإنتاج ، والطاقات الإنتاجية ، والكميات الفعلية للصادرات .

وفيما يلي أهم ما أسفرت عنه المقابلات الشخصية:.

أولاً : المشاكل المتعلقة بالخامات الأساسية (الخضر والفاكهة الطازجة).

- عدم توافر المواصفات الملائمة (الأصناف التصنيعية) .
- عدم توافر المواد الخام (الخضر والفاكهة الطازجة) الخالية من الآثار المتبقية للمبيدات والأسمدة الكيماوية ، وارتفاع أسعارها إن وجدت.
- ارتفاع أسعار الخامات وتقلبها.
- ارتفاع تكاليف التخزين والنقل وعدم توافر وسائل النقل اللازمة في الوقت المناسب .

- عدم توافر الخامات الزراعية بانتظام ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توافر المنتج مما يؤدي إلى عدم إمكانية الارتباط بالتصدير .

ثانياً : العوامل المحددة للطاقات الإنتاجية.

- تذبذب الطلب على المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة نتيجة التنافس الشديد من الشركات الكبيرة أو المنافسة غير المتكافئة من

- المصانع الصغيرة داخل القطاع غير الرسمي والمنخفضة التكلفة والجودة خاصة في مواجهة السوق المحلي .
- التقلبات في أسعار الخامات والمستلزمات.
 - ارتفاع تكلفة العبوات وعدم توافرها.
 - ضعف كفاءة الجهاز المصرفي وصعوبة الحصول على التمويل اللازم.
 - ارتفاع قيمة الخدمات المصرفية.
 - ارتفاع تكلفة التخزين في الثلجات الخارجية .
 - ارتفاع أسعار الطاقة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج .
- ثالثاً : مصادر الحصول على الخامات.**
- الشركات الكبرى تحصل على الخضر والفاكهة الطازجة ومستلزمات الإنتاج الأخرى من خلال الإعلان في الصحف عن احتياجاتها من حيث (الكمية- الصنف - المواصفات - مواعيد التوريد - الحدود العليا والدنيا للتدفق اليومي) أو عن طريق التعاقد مع المنتجين.
 - الشركات والمصانع المتوسطة والصغيرة تحصل على احتياجاتها من المنتجين مباشرة أو من خلال وسطاء وموردين أو من الأسواق المركزية (نسبة قليلة).
- رابعاً : مشاكل تتعلق بالعبوات.**
- عدم توافر عبوات محلية مطابقة ومنافسة للعبوات المستوردة.
 - ارتفاع أسعار العبوات سواء المحلية أو المستوردة .
 - ارتفاع التعريفات الجمركية على العبوات (مستلزمات الإنتاج) .
 - عدم ملاءمة العبوات المحلية لمتطلبات السوق الخارجي .
- خامساً : مصادر الحصول على العبوات ومستلزمات التعبئة والتغليف.**
- الشركات الكبيرة تحصل على احتياجاتها من العبوات ومستلزمات التعبئة والتغليف عن طريق الاستيراد بنسبة تصل إلى 80% ونحو 20% عبوات محلية .
 - الشركات الصغيرة والمتوسطة تحصل على احتياجاتها من العبوات ومستلزمات التعبئة والتغليف عن طريق الاستيراد بنسبة 20% من احتياجاتها ونحو 80% عبوات محلية .
- سادساً: المعوقات الإدارية.**
- حوالي 70% ممن تم بحثهم من الشركات يرون أن الضرائب تعد واحدة من أهم معوقات الصناعة وعلى سبيل المثال:

- بطء استرداد الرسوم والضرائب السابق تحصيلها .
 - تحسب الضرائب على القيمة الإجمالية للفاتورة متضمنة قيمة النولون.
 - فرض ضريبة مبيعات على مستلزمات الإنتاج .
 - فرض ضريبة أرباح تجارية على النشاط التصديري.
 - حوالي 60% من المبحوثين يرون أن الجمارك أحد معوقات الصناعة سواء من حيث :
 - ارتفاع التعريفات الجمركية على مستلزمات الإنتاج .
 - تعدد عمليات وإجراءات الفحص.
 - عدم وجود معامل مركزية بالمحافظات لتحليل العينات من المعوقات الهامة للمصانع خارج القاهرة.
 - تطبيق ضريبة مبيعات على السلع الرأسمالية .
 - التعديلات التي تتم على المواصفات سواء تعديلات جزئية أو كلية وكذلك القرارات الوزارية لا يتم إخبار الشركات بها فور صدورها.
 - شراء المواصفات القياسية المصرية من هيئة المواصفات والجودة يأخذ وقت طويل جداً .
 - الموقع الإلكتروني لهيئة المواصفات والجودة لا يقدم أي خدمة يمكن الاستفادة بها في مجال المواصفات القياسية .
 - التحليلات الكيميائية للمنتجات والتي يتم عملها لمطابقة المنتج للمواصفات القياسية مرتفعة في رسوم إجرائها خاصة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات القياسية .
 - مصاريف علامة الجودة التي يتم منحها من هيئة المواصفات والجودة مكلفة جداً (حوالي 700 جنيه/عينة) .
 - أحياناً يكون هناك تضارب في نتائج العينات التي يتم إرسالها لأكثر من جهة .
 - كثرة الجهات الرقابية على المنتجات الغذائية .
- سابعاً : العوامل المحددة للتسويق المحلي.
- المنافسة من الشركات الكبيرة التي دخلت إلى الصناعة حديثاً بإمكانيات كبيرة .
 - المنافسة من القطاع غير الرسمي الذي تتخفف تكاليف الإنتاج لديه بسبب عدم دفع الضرائب والتأمينات على المشروع أو على العاملين.

- تقلبات أسعار الخامات وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج دون أسباب موضوعية .
- ارتفاع تكاليف النقل والتخزين إلى مستويات عالية .
- عدم توافر المعلومات بشكل مناسب عن الخامات أو الأسواق .
- عدم وجود تمويل تسويقي مناسب .

ولتحديد أهم المشكلات التي تواجه منشآت عينة الدراسة ، والتي تعيق قطاع الصناعات الغذائية في الوفاء والعمل على توفير العملات الأجنبية من حصيلة الصادرات ، ومن ثم مواجهة العجز المستمر في ميزان المدفوعات المصري تم استخدام التحليل العائلي Factorial Analysis حيث يساعد هذا التحليل على تحديد مجموعات المشاكل التي ترشد متخذي القرار على أولويات هذه المشاكل التي تحد من تنمية هذا القطاع الهام ، وباستخدام التحليل العائلي يمكن تحديد سبع مجموعات من المشاكل التي تواجه منشآت عينة الدراسة سواء من شركات قطاع الأعمال العام أو شركات القطاع الخاص الاستثماري ، وأولوية هذه المشكلات.

التحليل العائلي للمشكلات الإنتاجية والتسويقية لعينة الدراسة. العامل الأول:

حيث جاءت المشكلات الخاصة بالنظم الضريبية في المقام الأول ، ويعد هذا العامل مسؤلاً عن 22 % من النسبة المئوية للتباين وفيما يلي درجة تشبع مشكلات هذا العامل كما هو موضح بالجدول رقم (5-45) .

- 1- فرض ضريبة مبيعات على مستلزمات الإنتاج 0.597
- 2- فرض ضريبة أرباح تجارية على النشاط التصديري 0.547
- 3- فرض ضريبة مبيعات على السلع الرأسمالية 0.510

العامل الثاني:

احتلت المشكلات التكنولوجية المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث فسرت هذه المشكلات نحو 20% من النسبة المئوية للتباين ، وفيما يلي درجة تشبع مشكلات هذا العامل :

- 1- ارتفاع تكاليف عمليات التطوير في الصناعة 0.542
- 2- انخفاض مستوى التدريب الفني والإداري 0.511
- 3- انخفاض إنتاجية العامل 0.477

جدول رقم (5-45) : نتائج التحليل العاملي للمشكلات الإنتاجية و التسويقية لعينة الدراسة.

العامل	% للتباين	المشكلات	معامل التشبع	% للتباين الكلي
الأول	22	1- فرض ضريبة مبيعات على مستلزمات الإنتاج	0.597	22
		2- فرض ضريبة أرباح تجارية على النشاط التصديري	0.547	
		3- فرض ضريبة مبيعات على السلع الرأسمالية	0.510	
الثاني	20	1- ارتفاع تكاليف عمليات التطوير في الصناعة	0.542	42
		2- انخفاض مستوى التدريب الفني والإداري	0.511	
		3- انخفاض إنتاجية العامل	0.477	
الثالث	19	1- عدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية	0.574	61
		2- ارتفاع تكاليف النقل والتخزين	0.541	
		3- مشكلات خاصة بتطبيق قواعد المنشأ	0.430	
الرابع	15	1- ارتفاع التعريفات الجمركية على مستلزمات الإنتاج	0.611	76
		2- تعدد عمليات وإجراءات الفحص الجمركي	0.557	
		3- بطء استرداد الرسوم والضرائب السابق تحصيلها	0.517	
		4- فرض ضمانات مالية لعمليات إعدام السلع غير المطابقة	0.510	
الخامس	10	1- ارتفاع قيمة الخدمات المصرفية	0.623	86
		2- ضعف كفاءة الجهاز المصرفي وصعوبة الحصول على التمويل اللازم	0.569	
		3- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية	0.556	
السادس	9	1- عدم توافر المواصفات الملائمة (الأصناف التصنيعية- المتبقيات من الأسمدة والمبيدات)	0.625	95
		2- ارتفاع أسعار العبوات	0.557	
		3- عدم توافر الخامات الزراعية بانتظام	0.469	
السابع	5	1- تعارض الكثير من الأحكام والقوانين	0.522	100
		2- إلزام الشركات بتحمل تكاليف شروط حماية البيئة	0.468	
		3- بطء عمليات وإجراءات فض المنازعات	0.450	
الإجمالي	100		-	100

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة .

العامل الثالث:

حيث تحتل المشكلات التسويقية المرتبة الثالثة ، ويعد هذا العامل مسئولاً عن حوالي 19% من النسبة المئوية للتباين . وفيما يلي درجة تشبع مشكلات هذا العامل.

- 1- عدم توافر المعلومات والبيانات عن الأسواق الخارجية 0.574
- 2- ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتخزين 0.541
- 3- مشكلات خاصة بتطبيق قواعد المنشأ 0.430

العامل الرابع:

واشتمل هذا العامل على مجموعة من المشكلات الخاصة بالنظم الجمركية ، ويعد هذا العامل مسئولاً عن 15% من النسبة المئوية للتباين ، وقد تشبع هذا العامل بعدد من المشكلات هي:

- 1- ارتفاع التعريفات الجمركية على مستلزمات الإنتاج 0.611
- 2- تعدد عمليات وإجراءات الفحص الجمركي 0.557
- 3- بطء استرداد الرسوم والضرائب السابق تحصيلها 0.517
- 4- فرض ضمانات مالية لعمليات إعدام السلع غير المطابقة 0.510

العامل الخامس:

واقتصرت مشكلات هذا العامل في مجموعة من المشكلات الخاصة بالنظم النقدية ، ويفسر هذا العامل نحو 10% من النسبة المئوية للتباين ، وقد اشتمل هذا العامل على مجموعة من المشكلات وهي:

- 1- ارتفاع قيمة الخدمات المصرفية 0.623
- 2- ضعف كفاءة الجهاز المصرفي وصعوبة الحصول على التمويل 0.569
- 3- ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية 0.556

العامل السادس:

ويضم هذا العامل مجموعة من المشكلات الخاصة بالخامات الأساسية ومستلزمات الإنتاج ويعد مسئولاً عن نحو 9% من النسبة المئوية للتباين ، وفيما يلي مشكلات هذا العامل ودرجة تشبعها:

- 1- عدم توافر المواصفات الملائمة (الأصناف التصنيعية - المتبقيات من الأسمدة والمبيدات) 0.625

- 2- ارتفاع أسعار العبوات المحلية والمستوردة 0.557
- 3- عدم توافر الخامات الزراعية بانتظام (الموسمية) 0.469

العامل السابع:

ويتضمن هذا العامل مجموعة من المشكلات الخاصة بالنظم التشريعية ويعد مسئولاً عن نحو 5% من النسبة المئوية للتباين وقد اشتمل هذا العامل على مجموعة من المشكلات هي :

- 1- تعارض الكثير من الأحكام والقوانين 0.522
- 2- إلزام الشركات بتحمل تكاليف شروط حماية البيئة 0.468
- 3- بطء عمليات وإجراءات فض المنازعات 0.450

مقترحات زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية .

- ضرورة وضع وتحديث مواصفات قياسية لأنواع الخضر والفاكهة المصنعة .
- تشديد الرقابة على الأسواق والالتزام الصارم بالجودة وخاصة على المصانع المنتمة للقطاع غير الرسمي ، والتي ينخفض فيها السعر نتيجة انخفاض التكلفة والجودة .
- تشجيع صناعة العبوات ومستلزمات التعبئة محلياً وفقاً لمواصفات جودة عالمية ووضع مواصفات لها والرقابة عليها .
- تشجيع وتطوير صناعة محلية لمعدات الصناعة حيث يتم استيراد أكثر من 95% من تلك المعدات من الخارج .
- الاهتمام بمواصفات الخامات الزراعية (الخضر والفاكهة) والتأكد من خلوها من متبقيات المبيدات والأسمدة سواء ستوجه للسوق المحلي أو للتصدير .
- توافر المعلومات والبيانات عن الخامات والأسواق .
- تشجيع إقامة مؤسسات للدعم الفني والإرشاد (التصنيع والتسويق) والمحافظة على توافر خدماتها بأسعار مناسبة .
- مراجعة أسعار الضريبة ووضوحها .
- تبسيط إجراءات الإقراض وتوفير التمويل التسويقي .
- العمل على إقامة مشروعات تسويقية متطورة .

مقترحات زيادة القدرة التنافسية الخارجية من وجهة نظر منتجي ومصدري هذه المنتجات .

- ضرورة إنشاء خط ساخن للنقل من مصر إلى أفريقيا مباشرة لتقليل التكلفة .
- توفير معلومات جيدة وكافية عن الأسواق الخارجية (الأذواق-المواصفات -الأسعار -..... الخ) .
- ضرورة توفير جميع المعلومات عن السوق الأفريقية من حيث نمط الاستهلاك والاحتياجات الضرورية لمستهلكيها .
- إنشاء مركز لمعلومات سلامة الغذاء .
- قيام الدولة بدور رئيسي في الترويج والدعاية والإعلان الخارجي حيث يتطلب ذلك جهود وتكلفة تفوق قدرة الكثير من المشروعات .
- إعادة هيكلة التمثيل التجاري ، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على إدراك دورها والقيام به في توفير الدراسات والمعلومات والاتصال بالأسواق الخارجية والمساهمة في الترويج للمنتجات المصرية بهذه الأسواق ، وتدعيم العلاقات بالجاليات المصرية بالخارج .
- دعم المصدرين الذين لديهم اسماً تجارياً ناجحاً في الخارج لزيادة قدرتهم على الاستمرار والتوسع في أسواقهم الخارجية .
- تشجيع صناعة عبوات ومستلزمات تعبئة وتغليف حديثة ومطابقة للاحتياجات الخارجية من حيث الشكل واللون والوزن والمواصفات .
- وضع استراتيجية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية الحالية والمرتبطة وتنمية الطلب على المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة في أسواق جديدة ، وعدم الاقتصار على عقد الصفقات فقط .
- الاهتمام بمواصفات الإنتاج الزراعي ومطابقته للمواصفات سواء للسوق المحلي كخضر وفاكهة طازجة أو للصناعة للأسواق المحلية أو الخارجية حيث تحدد مواصفات هذا الإنتاج بدرجة كبيرة من قدرة الصناعة على التوسع والمنافسة .
- هناك العديد من العقبات في إجراءات الشحن والجمارك ، والإجراءات البنكية والعلاقة بالضرائب ووضوحها تحتاج إلى حلول جذرية وداعمة للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة .
- الاهتمام بالاشتراك في المعارض الدولية ، وإقامة معارض محلية وتمكين أكبر عدد ممكن من المنتجين من المشاركة في هذه المعارض .

- ضرورة وضع رقابة على المصانع غير المرخصة من أجل تحقيق العدالة في التنافس .
- صدور القرارات المشجعة مثل القرار 155 لسنة 2002 ، والقرار 515 ، والقرار 1186 بشأن توحيد جهات الفحص والمساندة المالية من قبل الحكومة .
- محاولة تسهيل الإجراءات الروتينية التي تعوق التجارة الخارجية .
- التصدير والتسويق في حاجة إلى دعم فني وإرشاد تصديري وتسويقي متاح وبتكلفة مناسبة .
- توفير معامل حديثة بالمحافظات لتحليل العينات .
- عمل تحديث للموقع الإلكتروني للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بحيث يمكن الاطلاع على جميع المواصفات القياسية ، وأي تعديلات تتم على هذه المواصفات .
- توحيد طرق الفحص لجميع المنتجات .
- الجهات الرقابية يفضل أن تكون مجتمعة كلها في جهة واحدة بحيث يسهل مخاطبتها قضائياً .

أهم مطالب المنتجين لتطوير الاستثمار في هذا المجال ::

إعادة النظر في تشريعات صناعة الأغذية وذلك من خلال :

- 1- إصدار قانون موحد للغذاء .
- 2- إنشاء الهيئة القومية للأغذية تختص بشئون الرقابة على الأغذية وإصدار التوصيات والإرشادات واللوائح الفنية المتعلقة بالأغذية.
- 3- المواصفات القياسية و استكمال تطوير المواصفات المصرية بالاعتماد بصفة أساسية وكلية على المواصفات العالمية CO DEX .
- 4- القرارات واللوائح و ضرورة استطلاع رأي المنتجين الممثلين في الغرف الصناعية .
- 5- ضرورة مراعاة التزامات مصر الدولية مع منظمة التجارة العالمية W.O.T عند إصدار قرارات أو قوانين أو مواصفات أو لوائح حتى لا تعوق حرية التجارة وعلى الأخص اتفاقيتي:
 - الصحة النباتية والتدابير الوقائية S.P.S
 - العوائق الفنية للتجارة T.B.T

- 6- ضرورة حصول المعامل الرقابية على الأغذية على شهادات الاعتماد الدولية للأجهزة وطرق التحليل Accreditation .
- 7- الاهتمام بمنظومات الجودة الشاملة TQM والاهتمام بتطبيق ممارسات التصنيع الجيد GMP , HACCP .
- 8- اتجاه الأجهزة الرقابية إلى تطبيق مفاهيم السلامة والاشتراطات الصحية ونظم رقابة الجودة بدلاً من التركيز على المنتج النهائي .
- 9- تشديد الرقابة على أغذية الشوارع والسلع مجهولة المصدر .
- 10- ضرورة اشتراك القطاع الصناعي الغذائي في أعمال اللجان الفنية بالنقل المناسب .
- 11- تشديد دور الرقابة الغذائية على منافذ البيع (سوبر ماركت-مخازن) وكذلك نقل وتداول وتخزين المنتجات الغذائية .
- 12- عدم التوسع في تداول ونشر قضايا السلع من خلال وسائل الإعلام حتى يصدر القضاء فيه حكماً نهائياً لعدم الضرر بالمنتجات الغذائية المصرية .
- 13- إعادة النظر في قانون الغش التجاري الحالي .
- 14- استقرار سعر الصرف .
- 15- خفض الجمارك والإفراج الفوري على مستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية للصناعات الغذائية (فالتصدير أولى من زيادة حصيللة الجمارك والضرائب) .
- 16- الإبقاء على دعم الصادرات وتطويره لخدمة الأهداف التصديرية .
- 17- تفعيل دور الجامعات والمعاهد في إمداد الصناعات الغذائية بكوادر تصلح للعمل مع أقل تدريب ممكن .
- 18- الرد الفوري للرسم الجمركي وغيرها من الأنظمة .فالرد يولد سيولة تمويلية للمشروع ويبني الاحترام مع الدولة حيث تلتزم بالقوانين قبل أن تطلب التزام الآخرين بها.
- 19- خفض الضرائب والرسوم الحالية على المشروعات الإنتاجية إلى الحدود الدولية .
- 20- خفض أسعار أراضي الصحراء التي تباع للمشاريع الصناعية وتشجيع الشراء مع التيسير أسوة بالدول الجاذبة للاستثمار .
- 21- المطالبة بوقف العمل بالقرار 1363 لسنة 2005 والخاص بإلزام المنشآت الخاضعة لقانون العمل بسداد 1.1% من صافي الأرباح السنوية تحت أسم صندوق التمويل للتدريب والتأهيل عبر القوى العاملة .

22- ربط احتياجات سوق العمل ببرامج التدريب لرفع كفاءة العامل المصري ، وإمكانية تصديره إلى الشريك الإقليمي .

23- إيجاد حلول لعمليات تأخير الإفراج النهائي في حالة استيراد مواد تعبئة وتغليف وخامات وسلع وسيطة حيث بلغ المتوسط الزمني في الإفراج من 8 إلى 21 يوم .

24- ضرورة استمرار تقديم المساندة الحكومية لقطاع الصناعات الغذائية . وبصفة عامة فإن نتائج الدراسة الميدانية والتي تضمنت آراء المنتجين، ومصدري المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة انتهت إلى بعض التوصيات التالية والتي تتناسب مع وجهة نظرهم حول تطور صناعة تصدير المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية :

- 1- إصدار قانون موحد للأغذية.
- 2- إنشاء مركز لمعلومات سلامة الغذاء.
- 3- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر على التطوير والتوسع وإعفاءها من كافة الضرائب والتأمينات .
- 4- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج ومعدات النقل والتداول والتبريد والتعبئة والتغليف .
- 5- الاهتمام بالتدريب لرفع كفاءة العنصر البشري .
- 6- تشجيع الاستثمارات في مجال النقل المبرد أو المجمد .
- 7- إنشاء الهيئة القومية للأغذية والتي تختص بشئون الرقابة على الأغذية وإصدار التوصيات والإرشادات واللوائح الفنية المتعلقة بالأغذية .
- 8- وضع استراتيجية متكاملة تتناول الإنتاج والتسويق وأن يكون هناك Integrated Approach .
- 9- وضع برنامج لحوافز التصدير لا يتعارض مع ارتباطات مصر الدولية مع W.T.O أو خلافه وفي نفس الوقت لا يحمل أعباء مالية ضخمة على وزارة المالية.
- 10- تخفيض تكلفة الشحن وأن يكون هناك ما يسمى شبكة الاتصالات Networking Lenkage بحيث تعمل جميع المؤسسات مع بعضها البعض.